

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة
ومذكرته الإيضاحية والقرارات المتعلقة به

الطبعة
الرابعة والثلاثون

٢٠١٠

الثن ١٥ جنيهاً

إهداء ٢٠١١
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
جمهورية مصر العربية

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة
ومذكرته الإيضاحية والقرارات المتعلقة به

الطبعة الرابعة والثلاثون

إعداد ومراجعة

سامى عبد السميع العرباوى
المحامى
بالنقض والإدارية العليا
مدير إدارة قانونية

إسلام محمد البيومى
المحامى
بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

مصر ، قوانين ، لوائح ، (إلخ) .

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
ومذكرته الإيضاحية والقرارات المتعلقة به / وزارة التجارة
والصناعة . - ط ٣٤ - القاهرة : المطابع الأميرية ، ٢٠١٠

٢٢٨ ص ؛ ١٢,٥ × ٢٠ سم .

١ - الشركات - قوانين وتشريعات .

أ - العنوان

ديوى ٣٤٦,٠٦٦

رقم الإيداع ٤٦٧٠ / ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يعد قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من أبرز القوانين التي تحكم الروابط الاقتصادية في البلاد .

ونظراً لأهمية هذا القانون الذي صدر ليواكب تطور الحياة الاقتصادية ، بعد إلغاء القانون القديم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

فقد بادرت الهيئة إلى طبعه مع مذكرته الإيضاحية لما لوحظ من شدة الطلب على هذا القانون حيث نفذت طبعته الثالثة والثلاثون . والهيئة إذ يسرها أن تقدم هذا الكتاب في طبعته الرابعة والثلاثين متضمنة كافة القوانين والتعديلات الصادرة عليه والقرارات المكملة والمنفذة له وكذلك أحكام المحكمة الدستورية العليا .
لتأمل أن تكون قد أسهمت بنشرة في تقديم العون للسادة المهتمين والمشتغلين بأحكام هذا القانون .

ونسأل الله التوفيق والسداد

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النيس

فهرس

الصفحة	الموضوع
١	قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
	الباب الأول أحكام عامة
٣	الفصل الأول : الشركات الخاضعة لهذا القانون
٥	الفصل الثاني : التأسيس
٥	أولاً : المؤسسون
٧	ثانياً : إجراءات التأسيس
	ثالثاً : أحكام خاصة بتأسيس أنواع الشركات :
١٢	١ - شركات المساهمة والتوصية بالأسهم
١٤	٢ - شركات ذات المسئولية المحدودة
	الباب الثاني الأحكام الخاصة بأنواع الشركات
١٦	الفصل الأول : شركات المساهمة
	أولاً : الهيكل المالي :
١٦	١ - رأس المال والأرباح
٢٢	٢ - تداول الأسهم
٢٤	٣ - إصدار السندات
	ثانياً : إدارة الشركة :
٢٦	١ - الاختصاص بالإدارة وحماية المتعاملين مع الشركة .
٢٨	٢ - الجمعية العامة
٣٧	٣ - مجلس الإدارة

الصفحة	الموضوع
٤٦	ثالثًا : مراقبو الحسابات
٥٠	الفصل الثانى : شركات التوصية بالأسهم
	الفصل الثالث : الشركات ذات المسئولية المحدودة :
٥٢	١ - الهيكل المالى
٥٤	٢ - إدارة الشركة
٥٦	٣ - حل الشركة
	الباب الثالث
	الاندماج وتغيير شكل الشركة
٥٧	١ - الاندماج
٥٨	٢ - تغيير شكل الشركة
	الباب الرابع
٦٠	تصفية الشركة
	الباب الخامس
	الرقابة والتفتيش والجزاءات
٦٥	١ - الرقابة
٦٦	٢ - التفتيش
٦٨	٣ - الجزاءات
	الباب السادس
	فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية فى مصر
٧٢	١ - فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها
٧٤	٢ - مكاتب التمثيل وما فى حكمها
	الباب السابع
	أحكام ختامية
٧٥	١ - أحكام خاصة بالعاملين بالشركة
٧٦	قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ ..
٧٧	٢ - القيود الخاصة بالعاملين بالدولة وأعضاء الهيئات النيابية
٧٨	٣ - أحكام متنوعة وأحكام انتقالية

الصفحة	الموضوع
	مذكرة إيضاحية لمشروع قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
٨٠	بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
٨٢	أولاً : قانون الإصدار
٨٤	ثانياً : القانون الموضوعي للشركات
٨٥	ما يتعلق بالباب الأول : الأحكام العامة
٨٧	ما يتعلق بالباب الثاني : الأحكام الخاصة بأنواع الشركات
٩٣	ما يتعلق بالباب الثالث : الاندماج وتغيير شكل الشركة
٩٤	ما يتعلق بالباب الرابع : تصفية الشركة
٩٥	ما يتعلق بالباب الخامس : الرقابة والتفتيش والجزاءات
	ما يتعلق بالباب السادس : فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية
٩٦	في مصر
٩٧	ما يتعلق بالباب السابع : الأحكام الختامية
	- القوانين المعدلة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات
٩٩	المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .
	- قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤
	بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
	بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون
١٠١	رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
	- قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨
	بتعديل المادة (٤٦) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
	بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون
١٠٢	رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الصفحة	الموضوع
	- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
١٠٣	بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ..
	- قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥
١١٠	بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ..
	- القرارات المنفذة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
١١٥	- قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨
١١٧	بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ...
	- قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٨
١٢٣	بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ...
	- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٥
١٢٨	بشأن تقرير مصروفات إدارية على تأسيس الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الصفحة	الموضوع
	- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢
١٣٠	بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ..
	- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠٠١
	بتنفيذ بعض أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية
	بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون
١٣١	رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢
١٣٣	بشأن التقييم والتصرف فى حصص المال العام فى الشركات المشتركة ..
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٠٠٢
	بضم ممثل لوزارة المالية لعضوية لجنة التقييم والتصرف فى حصص
	المال العام فى الشركات المشتركة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء
١٣٦	رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢١ لسنة ٢٠٠١
	بتفويض الدكتور / محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار
١٣٧	والمناطق الحرة فى بعض الاختصاصات
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢
	بتولى وزارة قطاع الأعمال العام مسئولية بيع حصص المال العام
١٣٩	فى الشركات المشتركة
	- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦
	بتولى الوزراء كل فيما يخصه من متابعة أعمال البنوك والشركات
١٤١	المشتركة ودراسة سبل تطويرها
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤
	بتولى وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات المعنية إجراءات بيع
١٤٣	مساهمات المال العام فى الشركات المشتركة

الصفحة	الموضوع
	- قرار وزير الاستثمار رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٤
١٤٦	بشأن تنظيم عمل لجان مراجعة واعتماد تقييم حصص المال العام في الشركات المشتركة
	- قرار وزير الاستثمار رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤
١٤٨	بتنظيم مركز المديرين
	- قرار وزير التجارة الخارجية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٤
١٥٥	بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ من إضافة معيار المحاسبة المصرية رقم ٢٤ تحت عنوان معيار السلوك المهني - الاستقلالية
	- قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧
١٧٨	بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما
	- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥
١٨٣	بشأن تحديد قواعد وإجراءات منح حوافز وتيسيرات إضافية لبعض الشركات
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠٠٥
١٨٨	بشأن تنظيم حصيلة برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة
١٩٠	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٧
١٩٢	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧
	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٠٠٧
١٩٥	بشأن قواعد التصرف في حصص المال العام المملوكة لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام

الصفحة	الموضوع
	احكام المحكمة الدستورية :
	- حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق.
	دستورية بجلسة ٢٠٠١/٥/٥ بعدم دستورية نص البند (ب) من
	المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
	والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
	بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ وذلك فيما تضمنه من
	اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التى يكون
١٩٩	غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسئولية المحدودة^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

ويلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، كما يلغى القانونان رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة وكذلك كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق.

مادة ٢ — لا تخل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أو بتنظيم أوضاع بعض الشركات.

وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها.

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ في أول أكتوبر سنة ١٩٨١ .

مادة ٣ — لا تسرى أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة مايتقاضاه أى شخص عن خمسة آلاف جنيه سنوياً ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس الادارة ، على الشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق ، كما لا تسرى أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين فى المؤسسات العامة والمنشآت الأخرى على فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية فى مصر .

ولمجلس الوزراء أن يضع القواعد التى تكفل تحديد حد أعلى للأجور فى الشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق .

مادة ٤ — يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية للقانون المرافق ، وكافة القرارات التنظيمية ونماذج العقود والأنظمة المشار إليها فى القانون المرافق بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ، وذلك خلال مدة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٥ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه الوزير المختص والجهة الادارية المختصة فى تطبيق أحكام القانون المرافق .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

أنور السادات

قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون^(١)

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية . أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسى .

وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية أن تتخذ فى مصر مركزاً رئيسياً لها .

مادة ٢ - شركة المساهمة هى شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين فى القانون .

وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التى اكتتب فيها ولايسأل عن ديون الشركة إلا فى حدود ما اكتتب فيه من أسهم .

ويكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من إنشائها ، ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنواناً لها .

مادة ٣ - شركة التوصية بالأسهم هى شركة يتكون رأس مالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر . وأسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم أو أكثر ، ويمكن تداولها على الوجه المبين فى القانون .

(١) نصت المادة السابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ على أن « تمتع الشركات المؤسسة وفقاً لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والشركات المؤسسة وفقاً لأحكام قانون التجارة بالضمانات والحوافز الواردة فى المواد من ٨ إلى ١٣ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ »

ويسأل الشريك أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة، أما الشريك المساهم فلا يكون مسئولاً إلا في حدود قيمة الأسهم التي اكتتب فيها.

ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامين دون غيرهم.

مادة ٤ — الشركة ذات المسئولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً لا يكون كل منهم مسئولاً إلا بقدر حصته

ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول، ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعاً لاسترداد الشركاء طبقاً للشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة، فضلاً عن الشروط المقررة في هذا القانون.

وللشركة أن تتخذ اسماً خاصاً، ويجوز أن يكون اسمها مستمداً من غرضها، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر.

مادة ٥ — لا يجوز أن تتولى شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير.

مادة ٦ — جميع العقود والفواتير والأسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الأوراق، والمطبوعات الأخرى التي تصدر عن الشركات، يجب أن تحمل عنوان الشركة ويبين فيها نوعها قبل العنوان أو بعده، وذلك بأحرف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسي وبيان رأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية.

وكل من تدخل باسم الشركة في أى تصرف لم تراعى فيه أحكام الفقرة السابقة يكون مسئولاً في ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف، وإذا كان البيان الخاص برأس المال مبالغاً فيه، كان للغير أن يعتبر من تدخل باسم الشركة مسئولاً عن أداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال والتقدير الوارد في هذا البيان بالقدر الذى يلزم للوفاء بحق الغير.

الفصل الثانى

التأسيس

أولا - المؤسسون

مادة ٧ — يعتبر مؤسساً للشركة كل من يشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيسها بنية تحمل المسئولية الناشئة عن ذلك، ويسرى عليه حكم المادة ٨٩ من هذا القانون.

ويعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائى، أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة، أو قدم حصة عينية عند تأسيسها.

ولا يعتبر مؤسساً من يشترك في التأسيس لحساب المؤسسين من أصحاب المهن الحرة وغيرهم.

مادة ٨ — لا يجوز أن يقل عدد الشركاء المؤسسين في شركات المساهمة عن ثلاثة، كما لا يجوز أن يقل هذا العدد عن اثنين بالنسبة لباقي الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون.

وإذا قل عدد الشركاء عن النصاب المذكور في الفقرة السابقة اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر إلى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة.

مادة ٩ — يكون العقد الابتدائي الذى يبرمه المؤسسون طبقا للنموذج الذى يصدره الوزير المختص بقرار منه .

ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسين أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة ، أو أية شروط أخرى ينص على سريانها على الشركة بعد إنشائها مالم تدرج فى عقد التأسيس أو النظام الأساسى .

مادة ١٠ — يكون المؤسسون مسئولين بالتضامن عما التزموا به .

ويعتبر المؤسس الذى يلتزم عن غيره ملزما شخصيا إذا لم يبين اسم موكله فى عقد إنشاء الشركة أو إذا اتضح بطلان التوكيل الذى قدمه .

مادة ١١ — يجب على المؤسس أن يبذل فى تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس أولحسابها عناية الرجل الحريص ، ويلتزم المؤسسون - على سبيل التضامن - بأية أضرار قد تصيب الشركة أو الغير نتيجة مخالفة هذا النظام .

وإذا تلقى المؤسس أية أموال أو معلومات تخص الشركة تحت التأسيس ، كان عليه أن يرد إلى الشركة تلك الأموال ، وأية أرباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الأموال أو المعلومات .

مادة ١٢ — لا يسرى فى حق الشركة بعد تأسيسها أى تصرف يتم بين الشركة تحت التأسيس وبين مؤسسيها ، وذلك مالم يعتمد هذا التصرف مجلس إدارة الشركة إذا كان أعضاؤه جميعا لاصلة لهم بمن أجرى التصرف من المؤسسين أولم تكن لهم مصلحة فى التصرف ، أو من جماعة الشركاء ، أو بقرار من الجمعية العامة للشركة فى اجتماع لا يكون فيه للمؤسسين ذوى المصلحة أصوات معدودة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يضع المؤسس ذو المصلحة تحت نظر الجهة التى تعتمد التصرف كافة الحقائق المتعلقة بالتصرف المذكور .

مادة ١٣ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، تسرى العقود والتصرفات التي أجراها المؤسسون باسم الشركة تحت التأسيس فى حق الشركة بعد تأسيسها متى كانت ضرورية لتأسيس الشركة ، أما فى غير ذلك من الحالات فلا تسرى تلك العقود والتصرفات فى حق الشركة بعد التأسيس ، إلا إذا اعتمدتها الجهة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ١٤^(١) - إذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها فى خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار بإنشائها ، جاز لكل مكتب أن يطلب إلى قاضى الأمور المستعجلة تعيين من يقوم برد الأموال المدفوعة وتوزيعها على المكتتبين .

ويكون للمكتب أن يرجع على المؤسسين - على سبيل التضامن - بالتعويض عند الاقتضاء ، كما يجوز لكل من اكتتب أن يطلب استرداد قيمة ما اكتتب به فى رأس مال الشركة تحت التأسيس إذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء فى اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة .

ثانيا - إجراءات التأسيس

مادة ١٥ - يكون العقد الابتدائى للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ، ويجب أن يتضمن بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الشركات البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية ، كما تحدد هذه اللائحة الإقرارات والشهادات التى ترفق بعقد الشركة ، وكذلك أوضاع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٦^{(٢)،(٣)} - يصدر بقرار من الوزير المختص نموذج لعقد إنشاء كل نوع من أنواع الشركات وأنظامها . ويشتمل كل نموذج على كافة البيانات والشروط التى يتطلبها القانون أو اللوائح فى هذا الشأن ، كما يبين الشروط والأوضاع التى يجوز للشركاء المؤسسين أن يأخذوا بها أو يحذفوها من النموذج ، كما يكون لهم إضافة أية شروط أخرى لا تتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح .

(١) كلمة الإخطار الواردة بالفقرة الأولى من المادة (١٤) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى ١٨/١/١٩٩٨ وكانت (طلب الترخيص) .

(٢) ألغيت عبارة (إلا بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون) الواردة بالفقرة قبل الأخيرة من المادة ١٦ بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه أعلاه .

(٣) صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ ونشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٤ تابع فى ١٦/٩/١٩٨٢ متضمنا نماذج عقود إنشاء كل نوع من أنواع الشركات موضوع القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأعدته الهيئة فى كتاب مستقل للرجوع إليه إذا لزم الأمر .

ولا يجوز الخروج على أحكام النموذج - فى غير الأحوال سالفه الذكر -
ويصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة .

مادة ١٧^(١) - على المؤسسين أو من ينوب عنهم إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء
الشركة ويجب أن يرفق بالإخطار المحررات الآتية :

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة إلى الشركات ذات المسئولية المحدودة .

(ب) (٢) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين
أغراضها العمل فى مجال نشاط الأقمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة
الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض
أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم
الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم
أو الحصص النقدية قد تم أداؤها ووضعت تحت تصرف الشركة إلى أن يتم
اكتساب شخصيتها الاعتبارية .

(د) إيصال سداد رسم بواقع واحد فى الألف من رأس مال الشركة المصدر بالنسبة
إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ومن رأس المال المدفوع بالنسبة
إلى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بحمد أدنى مقداره مائة جنيه
وحد أقصى مقداره ألف جنيه .

(١) المادة رقم (١٧) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى
١٩٩٨/١/١٨ .

(٢) حكمت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٢٢ قضائية دستورية بجلسة ٢٠٠١/٥/٥
بعسدم دستورية نص البند (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات
ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ وذلك فيما
تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التى يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار صحف -
الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٢٠٠١/٥/١٧

وعلى الجهة الإدارية المختصة إعطاء مقدم الإخطار شهادة بذلك متى كان مرفقا به جميع المحررات المنصوص عليها في البنود السابقة مستوفاة ، ويتم قيد الشركة في السجل التجارى بموجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو لإجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .

وتشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ قيدها في السجل التجارى .

« ما لم تقرر الجهة الإدارية المختصة اكتسابها الشخصية الاعتبارية قبل انقضاء هذه المدة ، واستثناء مما تقدم لا تكتسب الشركات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى شبه جزيرة سيناء الشخصية الاعتبارية إلا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما لا يتم إجراء أى تعديل فى نظامها الأساسى أو تداول أسهم رأسمالها إلا بعد موافقة رئيس الهيئة المشار إليها » .^(١)

مادة ١٨^(٢) - للجهة الإدارية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها بإنشاء الشركة أن تعترض على قيامها ، وذلك بموجب كتاب بالبريد المسجل على عنوان الشركة المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، مع إرسال صورة من الكتاب إلى السجل التجارى للتأشير به على بيانات قيد الشركة ويجب أن يكون الاعتراض مسبباً وأن يتضمن ما يلزم اتخاذه من إجراءات لإزالة أسباب الاعتراض .

ولا يجوز للجهة الإدارية الاعتراض على قيام الشركة إلا لأحد الأسباب الآتية :
(أ) مخالفة العقد الابتدائى أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات الإلزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أموراً مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفاً للقانون أو للنظام العام .

(ج) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

مادة ١٩^(٣) - على الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالاعتراض أن تزيل أسبابه أو أن تتظلم منه إلى وزير الاقتصاد ، وإلا وجب على الجهة الإدارية المختصة إصدار قرار بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) مضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد (٢٤) مكرر

فى ٢٠٠٥/٦/٢١

(٢) ، (٣) المادتان (١٨ ، ١٩) مستبدلتان بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر)

فى ١٩٩٨/١/١٨

ويعتبر فوات خمسة عشر يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض .

وفى حالة رفض تظلم الشركة تخطر بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، فإذا لم تزلها خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت الجهة الإدارية المختصة قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

وفى جميع الأحوال تزول الشخصية الاعتبارية للشركة من تاريخ صدور قرار الشطب ، ولأصحاب الشأن الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ إعلانهم أو علمهم به ، وعلى المحكمة أن تقضى فى الطعن على وجه الاستعجال .

ويكون المؤسسون مسئولين بالتضامن فى أموالهم الخاصة عن الآثار أو الأضرار التى تترتب أو تلحق بالغير نتيجة لشطب قيد الشركة من السجل التجارى ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المقررة .

مادة ٢٠ - يجب أن تودع المبالغ المدفوعة لحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز للشركة سحب هذه المبالغ إلا بعد شهر نظامها أو عقد تأسيسها فى السجل التجارى .

مادة ٢١^(١) - تنظم اللائحة التنفيذية إجراءات نشر عقد الشركة ونظامها بالوقائع المصرية ، أو بالنشرة الخاصة التي تصدر لهذا الغرض ، أو بغير ذلك من الطرق .

ويكون النشر في جميع الأحوال على نفقة الشركة .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعقود الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع في المائة من رأس المال بحد أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج .

وتعفى من رسوم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها في السجل التجاري .

مادة ٢١ مكررا^(٢) - ملغاة .

مادة ٢٢^(٣) - ملغاة .

مادة ٢٣^(٤) - ملغاة .

مادة ٢٤ - تراعى الشروط والإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها وذلك في الأحوال التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) الفقرة الأولى من المادة (٢١) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد

٣ (مكرر) في ١٨/١/١٩٩٨

(٢) ، (٣) ، (٤) المواد ٢١ مكررا ، ٢٢ ، ٢٣ ألغيت بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣

لسنة ١٩٩٨ المشار إليه أعلاه . وكان قد تم إضافة المادة ٢١ مكررا بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤

الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨/٦/١٩٩٤

ثالثا — أحكام خاصة بتأسيس أنواع الشركات

١ - شركات المساهمة والتوصية بالأسهم

مادة ٢٥ — إذا دخل في تكوين رأس مال شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم أو عند زيادة رأس المال حصص عينية مادية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يطلبوا إلى الجهة الادارية المختصة التحقق مما إذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا.

وتختص بهذا التقدير لجنة تشكل بالجهة الادارية المختصة برياسة مستشار باحدى الهيئات القضائية، وعضوية أربعة على الأكثر من الخبراء في التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية تختارهم تلك الجهة، فاذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام تعين أن يضم إلى اللجنة ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى، وتقدم اللجنة تقريرها فى مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها.

ويقوم المؤسسون أو مجلس الإدارة بتوزيع تقرير اللجنة على الشركاء وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات إذا كانت الحصة العينية مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالفقرة السابقة وذلك قبل الاجتماع الذى يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل.

ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائيا إلا بعد إقراره من جماعة المكتتبين أو الشركاء بأغليبيتهم العددية الحائزة لثلثى الأسهم أو الحصص النقدية، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكا لمقدمى الحصص المتقدم ذكرها. ولا يكون لمقدمى هذه الحصص حق التصويت فى شأن الاقرار ولو كانوا من أصحاب الأسهم أو الحصص النقدية.

وإذا اتضح أن تقدير الحصة العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التي قدمت من أجلها، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص.

ويجوز مع ذلك لمقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقداً، كما يجوز له أن ينسحب ولا يجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم أو حصص تم الوفاء بقيمتها كاملة.

واستثناء من حكم هذه المادة إذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المكتتبين أو الشركاء كان تقديرهم لها نهائياً، على أنه إذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية كان هؤلاء مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين.

مادة ٢٦ — تنعقد الجمعية التأسيسية للشركة - بناء على دعوة جماعة المؤسسين أو وكيلهم - في خلال شهر من قفل باب الاكتتاب أو انتهاء الموعد المحدد للمشاركة أو تقديم تقرير بتقويم الحصص العينية أيهما أقرب.

ويكون من حق جميع الشركاء حضور هذه الجمعية أيا كان عدد أسهمهم أو مقدار حصصهم، وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات ومواعيد الدعوة والبيانات اللازمة لها وكيفية نشرها والجهات التي يتعين إبلاغها.

ويتولى رئاسة الجمعية التأسيسية أكبر المؤسسين أسهما أو حصة، وتنتخب الجمعية أمين سر وجامعى أصوات.

ويوقع الرئيس وأمين السر وجامعا الأصوات على محضر الجلسة.

مادة ٢٧ — يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل.

وإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة
وجب توجيه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال ١٥ يوما من الاجتماع الأول،
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وبيانات الدعوة الثانية .

ويكون الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع
رأس المال المصدر على الأقل . وتصدر قرارات الجمعية التأسيسية بأغلبية
الأصوات المقررة لأسهم أو حصص الحاضرين ، مالم يتطلب القانون أغلبية
خاصة في بعض الأمور .

مادة ٢٨ — تختص الجمعية التأسيسية بالنظر في المسائل الآتية :

- ١ — تقويم الحصص العينية على النحو الوارد بهذا القانون .
- ٢ — تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التى
استلزمها .
- ٣ — الموافقة على نظام الشركة ، ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات
عليه إلا بموافقة المؤسسين والأغلبية العددية للشركاء الممثلين لثلثى رأس
المال على الأقل .
- ٤ — المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الادارة الأول ومراقب
الحسابات .

٢ — الشركات ذات المسئولية المحدودة

مادة ٢٩ — لا يتم تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة إلا إذا
وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت
قيمتها كاملة .

وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية وجب أن يبين في عقد تأسيس الشركة نوعها وقيمتها، والثلث الذي ارتضاه باقى الشركاء لها، واسم الشريك ومقدار حصته فى رأس المال مقابل ما قدمه.

ويكون مقدم الحصة العينية مسئولاً قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها فى عقد الشركة، ويسأل باقى الشركاء بالتضامن عن أداء هذا الفرق إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بذلك.

مادة ٣٠ — يكون مؤسسو الشركة - وكذلك المديرون فى حالة زيادة رأس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذى شأن ولو اتفق على غير ذلك عما يأتى:

(أ) جزء رأس المال الذى اكتب فيه على وجه غير صحيح، ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين به، ويتعين عليهم أدائه بمجرد اكتشاف سبب البطلان.

(ب) كل زيادة فى قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع فى عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال. ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة، ويتعين عليهم أدائها متى ثبت ذلك.

الباب الثانى

الاحكام الخاصة بأنواع الشركات

الفصل الاول

شركات المساهمة

أولاً - الهيكل المالى

١ - رأس المال والأرباح

مادة ٣١^(١) - يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة .

« ويحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة ، ويلغى كل نص يخالف ذلك فى أى قانون آخر » .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية ، كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا فى الأحوال والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وفى جميع الأحوال تضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطى .

ولا يجوز بأى حال أن تتجاوز مصاريف الإصدار الحد الذى يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الأسهم من بيانات ، وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

(١) الفقرة الثانية من المادة (٣١) مستبدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد (٢٤ مكرر) فى ٢١/٦/٢٠٠٥ - وكان نصها قبل الاستبدال (ويحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون) .

مادة ٣٢^(١) - يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس المال مرخصا به يجاوز رأس المال المصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله ، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حد أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة إلى الشركات التي تمارس أنواعا معينة من النشاط ، وكذلك لما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتبا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء (١٠٪) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزداد إلى (٢٥٪) خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل .

مادة ٣٣^(٢) - يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به فى حالة وجوده .

وفى جميع الأحوال لايجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداؤه بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، وبشرط أن يؤدى المكتتبون فى الزيادة ما لا يقل عن النسبة التى تقرر أدائها من رأس المال المصدر قبل زيادته ، وأن يؤدوا باقى القيمة فى ذات المواعيد التى تتقرر للوفاء بباقى قيمة رأس المال المصدر .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته ، أيهما أطول وإلا صار القرار المرخص بالزيادة لاغيا .

مادة ٣٤ - لايجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح إلا مقابل التنازل عن التزام منحتة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

(١) ، (٢) المادتان (٣٢ ، ٣٣) مستبدلتان بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية

العدد ٣ (مكرر) فى ١٨/١/١٩٩٨

ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها وللجمعية العامة للشركة الحق في إلغائها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٥) وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص، مالم ينص نظام الشركة على مدة أقصر أو في أى وقت بعد ذلك.

ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال.

وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى نصيب في فائض التصفية. ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون.

مادة ٣٥ — لا يجوز إصدار أسهم تمتع إلا بالنسبة إلى الشركات التى ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة، بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة.

ويجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم وذلك فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية، على أن تتساوى الأسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود. ولا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بنوع من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثى حاملى نوع الأسهم الذى يتعلق التعديل به.

وفى جميع الأحوال يجب أن يتضمن — نظام الشركة — عند التأسيس شروط وقواعد الأسهم الممتازة؛ ولا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخص ابتداءً بذلك وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية.

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والأوضاع والشروط الخاصة بإصدار الأسهم الممتازة .

مادة ٣٦^(١) - ملغاة .

مادة ٣٧^(٢) - إذا طرحت أسهم الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من وزير الاقتصاد بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة له يجوز للبنوك أو الشركات التي تلقت الاكتتاب تغطية كل أو بعض ما لم يتم تغطيته من الأسهم المطروحة للاكتتاب إذا كان مرخصا لها بذلك ، ولها أن تعيد طرح ما اكتتبت فيه للجمهور دون التقيد بإجراءات وقيود تداول الأسهم المنصوص عليها في هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة ٣٨ - إذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة على ألا يترتب على ذلك اقضاء المكتتب في الشركة أيا كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين .

(١) المادة رقم (٣٦) الغيت بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

(٢) المادة رقم (٣٧) استبدلت بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

مادة ٣٩^(١) - يكون للشركة سنة مالية يعينها النظام وتعد عنها قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد ، ويجوز أن ينص نظام الشركة على إعداد قوائم مالية دورية لها لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر ، على أنه يجب على الشركة التي يكون غرضها الاشتراك في تأسيس شركات أخرى أو الاشتراك فيها على أى وجه أن تعد قوائم مالية مجمعة عن تلك الشركات .

مادة ٤٠ - الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل إجراء أى توزيع بأية صورة من الصور .

ويجنب مجلس الإدارة من صافى الأرباح المشار إليها فى الفقرة السابقة جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني ، ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي القانوني إذا بلغ مايساوى نصف رأس المال .

ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال . ويجوز أن ينص فى نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي .

وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها فى نظام الشركة ، جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

كما يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى ، ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة .

(١) المادة رقم (٣٩) استبدلت بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى

« ويجوز أن ينص نظام الشركة على أن يكون للجمعية العامة الحق في توزيع كل أو بعض الأرباح التي تكشف عنها القوائم المالية الدورية التي تعدها الشركة على أن يكون مرفقا بها تقرير عنها من مراقب الحسابات»^(١).

مادة ٤١ - يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن (١٠٪) من هذه الأرباح ولا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة . وتبين اللائحة التنفيذية توزيع ما يزيد على نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

ولا تخل أحكام الفقرة السابقة بنظام توزيع الأرباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون إذا كان أفضل من الأحكام المشار إليها .

مادة ٤٢ - تقرر الجمعية العامة العادية كيفية استخدام ما تبقى من الأرباح الصافية بعد أداء المبالغ المشار إليها في المواد السابقة وبالنسبة المخصصة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة من الأرباح الصافية .

ولا يجوز التصرف في الاحتياطات والمخصصات المشار إليها في المواد السابقة في غير الأبواب المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العامة .

مادة ٤٣ - لا يجوز توزيع الأرباح إذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها .

ويكون لدائني الشركة أن يطلبوا من المحكمة المختصة إبطال أى قرار صادر بالمخالفة لأحكام الفقرة السابقة ، ويكون أعضاء مجلس الإدارة الذين وافقوا على التوزيع مسئولين بالتضامن قبل الدائنين في حدود مقدار الأرباح التي أبطل توزيعها .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة رقم (٤٠) مضافة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ -

الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) في ١٨/١/١٩٩٨

كما يجوز الرجوع على المساهمين الذين علموا بأن التوزيع قد تم بالمخالفة لهذه المادة في حدود مقدار الأرباح التي قبضوها .

مادة ٤٤ — يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها .

وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم أو العامل برد الأرباح التي قبضها - على وجه يتفق مع أحكام هذا القانون - ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية .

٢ - تداول الأسهم

مادة ٤٥ — لا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لا يجوز تداول الأسهم التي يكتتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الأسهم والحصص من كغوبها الأصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والإدارة التي تم بها .

ومع ذلك ، يجوز - استثناء من الأحكام المتقدمة - أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الأسهم التي يكتتب فيها مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض أو منهم إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة إذا احتاج إلى الحصول عليها لتقديمها كضمان لإدارته أو من ورثتهم إلى الغير في حالة الوفاة .

وتسرى أحكام هذه المادة على ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس المال قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها فى الفقرة (١) .

مادة ٤٦^(١) - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الأسهم بأزيد من القيمة التى صدرت بها مضافاً إليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الإصدار وذلك فى الفترة السابقة على قيد الشركة فى السجل التجارى بالنسبة إلى شهادات الاكتتاب أو فى الفترة التالية لتاريخ القيد حتى نشر القوائم المالية عن سنة مالية كاملة بالنسبة إلى الأسهم إلا وفقاً للشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٤٧ - يجب أن تقدم أسهم شركات المساهمة وسنداتھا التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب إلى جميع بورصات الأوراق المالية فى مصر لتقيد فى جداول أسعارھا طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات .

ويكون عضو مجلس الإدارة المنتدب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن التعويض الذى يستحق بسبب مخالفتها عند الاقتضاء .

مادة ٤٨^(٢) - إذا حصلت الشركة بأية طريقة على جانب من أسهمها تعين عليها أن تتصرف فى هذ الأسهم للغير فى مدة أقصاھا سنة من تاريخ حصولها عليها ، وإلا التزمت بإنقاص رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم واتباع الإجراءات المقررة لذلك . ويجوز للشركة شراء بعض أسهمها لتوزيعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم فى الأرباح .

« **مادة (٤٨ مكرراً)^(٣)** - مع عدم الإخلال بالنظام القانونى لتوزيع الأرباح ، يجوز أن يتضمن النظام الأساسى للشركة نظاماً أو أكثر لإثابة أو تحفيز العاملين والمديرين بالشركة من خلال تملكهم بطريق مباشر أو غير مباشر لجزء من أسهمها ، وذلك وفقاً للطرق والقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتتولى الهيئة العامة لسوق المال إعداد النماذج ومراجعة العقود التى يتم إبرامها فى هذا الشأن . »

(١) المادة رقم (٤٦) مستبدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (تابع) (أ) فى ١٩٩٨/٦/١١

(٢) المادة رقم (٤٨) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى ١٩٩٨/١/١٨

(٣) المادة (٤٨ مكرراً) مضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) فى ٢٠٠٥/٦/٢١

٣ - إصدار السندات

مادة ٤٩ - يجوز للشركة إصدار سندات اسمية . وتكون هذه السندات قابلة للتداول ولا يجوز إصدار هذه السندات إلا بقرار من الجمعية العامة وبعد أداء رأس المال المصدر بالكامل وبشرط ألا تزيد قيمتها على صافي أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وإذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام . فيجب أن يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتاب أو الشركات التي تنشأ لهذا الغرض أو التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات بنشرة تشمل البيانات والإجراءات وطريقة النشر التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويكون لكل ذي مصلحة في حالة مخالفة أحكام الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة المختصة إبطال الاكتتاب . والزام الشركة برد قيمة السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذي أصابه .

وتبين اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات السندات من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة أو ما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

مادة ٥٠ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركة إصدار سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على ممتلكات الشركة .

(ب) السندات المضمونة من الدولة .

(ج) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك أو الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية وإن أعادت بيعها .

(د) الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والشركات التي يرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص . ويجوز بقرار من الوزير المختص بناء على عرض الهيئة العامة لسوق المال أن يرخص لها في إصدار سندات بقيمة تجاوز صافي أصولها وذلك في الحدود التي يصدر بها هذا القرار .

مادة ٥١ — يجوز أن تتضمن شروط إصدار السندات قابليتها للتحويل إلى أسهم بعد مضي المدة التي تحددها الشركة في نشرة الأكتتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند .

ويشترط لتطبيق أحكام هذه المادة مراعاة القواعد المقررة لزيادة رأس المال .

مادة ٥٢ — تشكل جماعة لحملة السندات تضم جميع حملة السندات ذات الإصدار الواحد في الشركة ويكون غرض هذه الجماعة هو حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويكون لها ممثل قانوني من بين أعضائها . يتم اختياره وعزله بحسب الشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية . بشرط ألا يكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة حاملي السندات .

ويتعين إخطار الجهة الادارية المختصة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها وصور من قراراتها ويباشر ممثل الجماعة ماتقتضيه حماية المصالح المشتركة للجماعة سواء في مواجهة الشركة أو الغير أو أمام القضاء. وذلك في حدود ماتتخذه الجماعة من قرارات في اجتماع صحيح.

وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع وإجراءات دعوة الجماعة للانعقاد ومن له حق الحضور وكيفية الانعقاد ومكانه والتصويت وعلاقة الجماعة بالشركة والجهات الادارية.

ويكون لممثل الجماعة حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وإبداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت معدود كما يكون من حق ممثل الجماعة عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة.

ثانياً — إدارة الشركة

١ — الاختصاص بالادارة وحماية المتعاملين مع الشركة

مادة ٥٣ — يكون لكل من الجمعية العامة ومجلس الادارة والموظفين أو الوكلاء الذين تعينهم أى من هاتين الجهتين، حق إجراء التصرفات القانونية عن الشركة. وذلك في حدود نصوص هذا القانون وعقد الشركة ولوائحها الداخلية.

مادة ٥٤ — لمجلس الادارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة.

ومع ذلك يكون للجمعية العامة أن تتصدى لأى عمل من أعمال الادارة إذا عجز مجلس الادارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال نصاب المجلس لعدم صلاحية عدد من أعضائه أو تعمدهم عدم الحضور، أو عدم إمكان الوصول إلى أغلبية تؤيد القرار.

كما يكون للجمعية أن تصادق على أى عمل يصدر عن مجلس الادارة، أو أن تصدر توصيات بشأن الأعمال التى تدخل فى اختصاص المجلس.

مادة ٥٥ — يعتبر ملزما للشركة أى عمل أو تصرف يصدر من الجمعية العامة أو مجلس الادارة أو إحدى لجانه أو من ينوب عنه من أعضائه فى الادارة، أثناء ممارسته لأعمال الادارة على الوجه المعتاد، ويكون لغير حسن النية أن يحتج بذلك فى مواجهة الشركة ولو كان التصرف صادرا بالتجاوز لسلطة مصدره أو لم تتبع بشأنه الاجراءات المقررة قانونا.

وفى جميع الأحوال لايجوز للشركة أن تدفع مسئوليتها عن أية أعمال أو أوجه نشاط تمارسها بالفعل، بأن نظام الشركة لم يصرح لها بالقيام بمثل تلك الأعمال أو أوجه النشاط.

مادة ٥٦ — لايعتبر ملزما للشركة أى تصرف يصدر عن أحد موظفيها أو الوكلاء عنها، مالم يكن مرخصا به صراحة أو ضمنا من الجمعية العامة أو مجلس الادارة أو من يفوضه من أعضائه فى الادارة بحسب الأحوال.

ومع ذلك يكون للغير حسن النية أن يتمسك فى مواجهة الشركة بأى تصرف يجريه أحد موظفى الشركة أو وكلائها، إذا قدمته إحدى الجهات المشار إليها على أنه يملك سلطة التصرف نيابة عنها، واعتمد الغير على ذلك فى تعامله مع الشركة.

مادة ٥٧ — لا يجوز للشركة أن تتمسك في مواجهة الغير حسن النية من المتعاملين معها بأن نصوص عقد الشركة أو لوائحها لم تتبع بشأن التصرف.

كما لا يجوز لها أن تحتج بأن مجلس إدارتها أو بعض أعضائه أو مديري الشركة أو غيرهم من الموظفين أو الوكلاء لم يتم تعيينهم على الوجه الذى يتطلبه القانون أو نظام الشركة، طالما كانت تصرفاتهم فى حدود المعتاد بالنسبة لمن كان فى مثل وضعهم فى الشركات التى تمارس نوع النشاط الذى تقوم به الشركة.

مادة ٥٨ — لا يعتبر حسن النية — فى حكم المواد السابقة — من يعلم بالفعل أو كان فى مقدوره أن يعلم بحسب موقعه بالشركة أو علاقته بها بأوجه النقص أو العيب فى التصرف. المراد التمسك به فى مواجهة الشركة.

ولا يعتبر الشخص عالماً بمحتويات أية وثيقة أو عقد، لمجرد نشرها أو شهرها باحدى الوسائل المنصوص عليها فى هذا القانون.

٢ — الجمعية العامة

مادة ٥٩ — لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصاله أو النيابة.

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الادارة فى حضور الجمعيات العامة.

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون الوكيل مساهماً.

مادة ٦٠ — يجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الادارة عن ذلك. ولايجوز التخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول.

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للادارة، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية.

فإذا كان نصاب اجتماع المساهمين قانونيا، ولم يتوافر نصاب مجلس الادارة في الاجتماع، جاز للجمعية في هذه الحالة النظر في توقيع غرامة مالية على أعضاء مجلس الادارة الذين لم يحضروا بغير عذر مقبول، فإذا تكررت غيابهم جاز للجمعية أن تنظر في عزلهم وانتخاب غيرهم ثم تدعى الجمعية لاجتماع آخر.

وتنظم الاجراءات المتعلقة بحضور المساهمين الجمعية العامة في اللائحة التنفيذية.

مادة ٦١ — تنعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الادارة في الزمان والمكان اللذين يعينهما نظام الشركة، ويجب أن تعقد الجمعية مرة على الأقل في السنة خلال الستة الشهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة.

ولمجلس الادارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وعلى مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات، أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية.

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات دعوة الجمعية العامة وما تشتمل عليه وكيفية إعلانها ونشرها ومواعيدها والجهات التي يتعين أن تخطر بها.

مادة ٦٢ — لمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الادارة عن الدعوة، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع.

كما يكون للجهة الادارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده، أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة.

مادة ٦٣ — مع مراعاة أحكام هذا القانون ونظام الشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتى:

(أ) انتخاب أعضاء مجلس الادارة وعزلهم .

(ب) مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر فى إخلائه من المسئولية .

(جـ) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(د) المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة .

(هـ) الموافقة على توزيع الأرباح .

(و) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون (٥٪) من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

كما تختص بكل ما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

مادة ٦٤^(١) - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٦٥ - يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل النشر ومواعيده .

ويجوز إذا كان نظام الشركة يبيع ذلك الاكتفاء بارسال نسخة من الأوراق المبينة فى الفقرة الأولى إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى أو بأى طريقة أخرى تحددها اللائحة التنفيذية ومواعيد إرسالها .

مادة ٦٦ - تحدد اللائحة التنفيذية ما يجب اطلاع المساهمين عليه قبل انعقاد الجمعية العامة العادية من بيانات تتعلق بمكافآت ومرتببات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وسائر المزايا أو المرتببات الأخرى التى حصلوا عليها ، والعمليات التى يكون لأحدهم فيها مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالتبرعات أو نفقات الدعاية .

كما تبين اللائحة أوضاع ومواعيد ذلك .

(١) المادة رقم (٦٤) استبدلت بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر)

فى ١٨/١/١٩٩٨

مادة ٦٧ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل مالم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى بشرط ألا تتجاوز نصف رأس المال . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويجوز أن يتضمن نظام الشركة الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة ووسائلها والبيانات التي تتضمنها .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

كما تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات انعقاد الجمعية ورئاستها وكيفية اختيار أمانة السر .
جامعى الأصوات ، وطريقة أخذ الأصوات .

مادة ٦٨^(١) - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة

يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي

ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها الجهة الإدارية المختصة .

(١) عبارة (إلا لأسباب توافق عليها الجهة الإدارية المختصة) الواردة بالبند (ب) من المادة ٦٨ مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - المشار إليه .

(جـ) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو إدماج الشركة وذلك أيا كانت أحكام النظام.

مادة ٦٩ — إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها.

مادة ٧٠ — تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية بمراعاة مايتأتى:

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المصدرة، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة.

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة ومواعيدها وطرق النشر والاعلان ومن له حق الحضور من غير المساهمين.

(جـ) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد، أو تغيير الغرض الأصلي أو إدماجها. فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة ٧١ — لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.

وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة المكونة تكويننا صحيحا والمنعقدة طبقا للقانون ونظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضري الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين، وعلى مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

مادة ٧٢ — يكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، واستجواب أعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات بشأنها، وله أن يقدم ما يشاء من الأسئلة قبل انعقاد الجمعية العامة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية، ويقع باطلا كل نص في النظام على حرمان المساهم من هذا الحق.

ويجيب مجلس الادارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

مادة ٧٣ — يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها النظام، ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السرى إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم، وإذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

مادة ٧٤ — لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.

مادة ٧٥ — يحرر محضر بخلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة، وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وإثبات نصاب الحضور والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر.

كما تسجل أسماء الحضور من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصالة أو بالوكالة، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات.

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص ويتبع في مسك هذه الدفاتر والسجلات الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية من حيث وجوب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أوبياض أوكتابة في الحواشى أو كشط أو تحشير.

ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها أن تختم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ويوقع عليها من الموثق المختص، ويكون إثبات الترقيم ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابت التاريخ في صدر كل صفحة دفتر قبل استعماله.

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد إلا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق المختص ليؤشر باقفاله وإثبات ذلك في السجلات المعدة لذلك بالمصلحة .

وتسرى هذه الأحكام الخاصة بالتوثيق على سجل المساهمين وسجل حضور الجمعية العامة . كما تسرى أيضا على الدفاتر المحاسبية الأصلية والمساعدة .

وتلتزم الشركة بضرورة الاحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالدفاتر والسجلات .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات دفتري الجمعية المشار اليهما ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الادارة عن مطابقتها لما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهة الادارية المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٧٦ — مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة . وكذلك يجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بهم . أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الادارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أوالذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول . ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين .
وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان فى إحدى الصحف اليومية وفى صحيفة
الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار . ولا يترتب على رفع الدعوى
وقف تنفيذ القرار مالم تأمر المحكمة بذلك .

٣ - مجلس الإدارة

مادة ٧٧^(١) - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل
عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات وفقاً للطريقة المبينة بنظام الشركة،
واستثناء من ذلك يكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق المؤسسين لمدة أقصاها خمس سنوات.
ويجوز للجمعية العامة - فى أى وقت - عزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه ولو لم يكن
ذلك وارداً فى جدول الأعمال .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل مالم ينص نظام
الشركة على عدد أكبر .

« ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يجوز أن ينوب أعضاء المجلس عن بعضهم فى حضور
الجلسات بشرط أن تكون الإنابة مكتوبة ومصدقاً عليها من رئيس المجلس » .

مادة ٧٨ - يجوز أن يتضمن نظام الشركة أوضاع تعيين أعضاء احتياطيين بمجلس
الإدارة ، يحلون محل الأعضاء الأصليين فى أحوال الغياب أو قيام المانع التى تحددها
اللائحة التنفيذية .

(١) حذفت كلمة (فردى) من السطر الأول للفقرة الأولى من المادة (٧٧) بموجب المادة الثامنة من القانون رقم ٩٤
لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) فى ٢١/٦/٢٠٠٥ كما استبدلت الفقرة الرابعة من المادة (٧٧)
بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - سالف الذكر .

مادة ٧٩ - لمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة كما يكون للمجلس ما يأتي :

(أ) أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر .
أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة . أو في ممارسة بعض السلطات
أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس .

(ب) أن يندب عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية . ويحدد المجلس اختصاص
العضو المنتدب .

ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة .

مادة ٨٠ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه . أو بناء على طلب ثلث أعضائه ،
وكلما دعت الضرورة إلى ذلك .

مادة ٨١ - يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة
في دفتر خاص يوقع عليه من الرئيس وأمين السر . ويسرى على هذا الدفتر الشروط والأوضاع
الخاصة بدفاتر الجمعية العامة .

مادة ٨٢ - يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة من غير الأعضاء يتولى
رئاسة الجهاز التنفيذي بها . ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له
صوت محدود .

وببإشراف المدير العام أعماله تحت إشراف العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان
يقوم بأعمال الإدارة الفعلية ويكون مسئولاً أمامه .

مادة ٨٣ ^(١) ملغاة :

(١) المادة (٨٣) ألغيت بموجب المادة التاسعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية
العدد ٢٤ (مكرر) في ٢١/٦/٢٠٠٥ وكان نصها قبل الإلغاء «مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بمشاركة العاملين في
الإدارة . لا يجوز أن يعين مدير الشركة أو أى موظف بها عضواً في مجلس إدارتها ما لم يكن قد مضى على شغله
لوظيفة رئيسية بالشركة مدة لا تقل عن سنتين» .

مادة ٨٤ — يكون للعاملين في شركات المساهمة التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون نصيب في إدارة هذه الشركات . وتحدد اللائحة التنفيذية طرق وقواعد وشروط اشتراك العاملين في الإدارة . ويجب أن ينص نظام الشركة على إحدى طرق الاشتراك في الإدارة التي تتضمنها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٥ — يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً كما يجوز له أن يعين نائباً للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه .

ويجوز للمجلس أن يعهد إلى الرئيس بأعمال العضو المنتدب .

ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء . ويحدد نظام الشركة ولوائحها الداخلية الاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس المجلس والأعضاء والموظفين .

مادة ٨٦ — في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة ، يحل محله العضو التالي في عدد الأصوات في آخر انتخاب للمجلس . وتكون مدة العضو الجديد مكتملة لمدة سلفه . وفي غير هذه الأحوال يعين المجلس من يحل محله حتى أول انعقاد الجمعية العامة .

ويتم تعيين من يحل محل عضو مجلس الإدارة الممثل لشخص معنوي بناء على ترشيح من يمثله . على أن يتم ذلك الترشيح خلال شهر من تاريخ خلو المنصب .

مادة ٨٧ — على كل شركة أن تعد سنوياً قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم .

وتحتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة . وترسل الأصل إلى الجهة

الإدارية المختصة قبل أول يناير من كل سنة .

ويجب أن تخطر الشركة الجهة الادارية المختصة بكل تغيير يطرأ على القائمة المشار إليها في الفقرة الأولى بمجرد حدوثه .

مادة ٨٨ — يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة . ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين مالم يحدد نظام الشركة نسبة أعلى .

وتحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس . واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافآت ومرتببات وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الادارة .

مادة ٨٩ — لايجوز أن يكون عضواً فى مجلس إدارة أية شركة مساهمة ، من حكم عليه بعقوبة (جنائية) * أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا القانون .

مادة ٩٠ — لايجوز تعيين أى شخص عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة إلا بعد أن يقرر كتابة بقبول التعيين ، ويتضمن الاقرار سنه وجنسيته وأسماء الشركات التى زاول فيها أى عمل من قبل خلال السنوات الثلاث السابقة على التعيين ، مع بيان نوع هذا العمل .

كما لايجوز تعيين أى شخص عضواً بمجلس إدارة الشركة تقوم على إدارة أو استغلال مرفق عام إلا بعد الحصول على موافقة من الوزير المشرف

* كما وردت فى الجريدة الرسمية ، والأصح « جناية » .

على ذلك المرفق أو الوزير المشرف على الهيئة المانحة له ، ويجب أن تبلغ قرارات الجمعية العامة أو مجلس الإدارة بهذا التعيين بكتاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور القرار إلى الوزير ، ويعتبر فوات ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التبليغ دون إبداء الاعتراض على التعيين بمثابة موافقة ضمنية عليه .

مادة ٩١^(١) ملغاة .

(١) المادة رقم (٩١) ألغيت بموجب المادة التاسعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) في ٢١/٦/٢٠٠٥ وكان نصها قبل الإلغاء «يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن الحد المبين بنظام الشركة ، وبشرط ألا يقل عن الحد الوارد باللائحة التنفيذية ويرجع في ذلك إلى الأسعار التي جرى التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية ، أو إلى قيمة الأسهم الاسمية إن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة . وتقدم أسهم ضمان ممثل الشخص المعنوي في مجلس الإدارة من ذلك الشخص المعنوي» .

ومع ذلك يجوز أن ينص في نظام الشركة على جواز ضم عضوين على الأكثر من ذوي الخبرة إلى مجلس الإدارة ممن لا يتوافر في شأنهم نصاب الملكية المشار إليه .

وتكون باطلة ولا يعتد بها أوراق الضد التي تصدر بسبب تطبيق أحكام هذه المادة .

ويخصص القدر المتقدم ذكره من الأسهم التي يملكها عضو مجلس الإدارة أو التي تقدم من الأصيل الذي يتوب عنه لضمان إدارته . ويجب إيداعها في خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة لهذا الغرض ويستمر إيداع هذه الأسهم مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة وكالة العضو ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة بطلت عضويته .

مادة ٩٢^(١) - ملغاة .

مادة ٩٣^(٢) - ملغاة .

(١) المادة رقم (٩٢) ألغيت بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى ١٨/١/١٩٩٨ وكان نصها قبل الإلغاء (يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة فى أية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

وإذا انخفضت - لأى سبب من الأسباب - نسبة المصريين فى مجلس الإدارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر على أن تصادق الجمعية العامة على ذلك فى اجتماع لها ولا يخل ما تقدم بما نص عليه قانون استثمار المال العربى والأجنبى .

(٢) المادة رقم (٩٣) ألغيت بموجب المادة التاسعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) فى ٢١/٦/٢٠٠٥ وكان نصها قبل الإلغاء « لا يجوز لأحد أن يكون عضواً منتدباً بمجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون .

ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الإدارة متى كان يقوم بالإدارة الفعلية، ويعتبر فى حكم عضو مجلس الإدارة المنتدب مدير عام الشركة أو من يقوم بالإدارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من أعضاء مجلس الإدارة على أنه يجوز لأى منهم أن يشغل وظيفة العضو المنتدب بشركة مساهمة واحدة أخرى وذلك بموافقة الجمعية العامة لكل من الشركتين . .

ولا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون .

وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم فى المجالس التى تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحداثة تعيينه فيها .

ومع ذلك يجوز - استثناء مما تقدم - الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التى يملك العضو (١٠٪) على الأقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة عليها . «

مادة ٩٤ — مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لممثلى بنوك القطاع العام - لايجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التى تزاوّل نشاطها فى مصر أن يجمع إلى عضويته مجلس إدارة بنك آخر - أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر - وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما .

مادة ٩٥ — لايجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التى يتولى عضوية مجلس إدارتها .

مادة ٩٦ — لايجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا ، من أى نوع كان لأى من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

ويستثنى من ذلك شركات الائتمان ، فيجوز لها فى مزاولة الأعمال الداخلة ضمن غرضها وبنفس الأوضاع والشروط التى تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو تفتح له اعتمادا أو تضمن له القروض التى يعقدها مع الغير .

ويوضع تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة أيام على الأقل بيان من مراقبى الحسابات يقررون فيه أن القروض أو الاعتمادات أو الضمانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة قد تمت دون إخلال بأحكامها .

ويعتبر باطلا كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة دون إخلال بحق الشركة فى مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء .

مادة ٩٧ — على كل عضو في مجلس إدارة الشركة ، وكل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية نعرض على مجلس الادارة لاقرارها، أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إبلاغه في محضر الجلسة . ولايجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .

وعلى مجلس الادارة إبلاغ أول جمعية عامة بالعمليات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل التصويت على القرارات .

مادة ٩٨ — لايجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العامة لعضو مجلس الادارة لشركة مساهمة أو لمديرها الاتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة ، وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي باشرها لحسابه الخاص كأنها أجريت لحسابها هي .

مادة ٩٩ — لايجوز لأحد مؤسسي الشركة - خلال السنوات الخمس التالية لتأسيسها - كما لايجوز لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها في أي وقت أن يكون طرفا في أي عقد من عقود المعاوضة التي تعرض على هذا المجلس لاقرارها إلا إذا رخصت الجمعية العامة مقدما باجراء هذا التصرف، ويعتبر باطلا كل عقد يبرم على خلاف أحكام هذه المادة .

مادة ١٠٠ — لايجوز لمجلس الادارة أو أحد المديرين أن يبرم عقداً من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس إدارتها أو في إدارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية رأس المال فيها إذا كان هذا العقد مما يلحق به البطلان وفقا لأحكام الفقرة التالية .

ويقع باطلا كل عقد من تلك العقود تتجاوز نسبة الغبن فيه خمس القيمة وقت التعاقد ، دون إخلال بحق الشركة وحق كل ذي شأن في مطالبة المخالف بالتعويض .

مادة ١٠١ — لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم أى تبرع من أى نوع إلى حزب سياسى وإلا كان التبرع باطلا.

ولا يجوز أن تتبرع الشركة فى سنة مالية بما يجاوز ٧٪ من متوسط صافى أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة، إلا أن يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة بالعاملين أو لجهة حكومية أو إحدى الهيئات العامة.

ويشترط لصحة التبرع على أى حال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العامة متى جاوزت قيمته ألف جنيه.

مادة ١٠٢ — لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم.

وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات . فإن هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة، ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية.

ولجهة الإدارة المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى، ويقع باطلا كل شرط فى نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العامة، أو على اتخاذ أى إجراء آخر.

ثالثا — مراقبو الحسابات

مادة ١٠٣ — يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه، وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول.

ويتولى مراقب الشركة الأول مهمته لحين إنعقاد أول جمعية عامة، ويباشر المراقب الذى تعيينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه إلى تاريخ إنعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التى ندب لها.

ولا يجوز تفويض مجلس الادارة فى تعيين المراقب أو تحديد أتعابه دون تحديد حد أقصى، فإذا لم يكن للشركة فى أى وقت لأى سبب مراقب للحسابات، تعين على مجلس الادارة إتخاذ إجراءات تعيين المراقب فوراً ويعرض ذلك على الجمعية العامة فى أول اجتماع لها.

ويجوز للجمعية العامة فى جميع الأحوال — بناء على اقتراح أحد أعضائها تغيير مراقب الحسابات وفى هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برغبته وما يستند إليه من أسباب، وذلك قبل إنعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل، وعلى الشركة إخطار المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح فى مذكرة كتابية تصل إلى الشركة قبل إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل، ويتولى رئيس مجلس الادارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العامة. وللمراقب فى جميع الحالات أن يقوم بالرد على الاقتراح وأسبابه أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها.

ويكون باطلا كل قرار يتخذ فى شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف أحكام هذه المادة.

مادة ١٠٤ — لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فنى أو إدارى أو استشارى فيها.

ولا يجوز كذلك أن يكون المراقب شريكا لأى شخص يباشر نشاطا مما نص عليه فى الفقرة السابقة أو أن يكون موظفا لديه أو من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة.

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة.

مادة ١٠٥ — للمراقب فى كل وقت الحق فى الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفى طلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة وإلتزاماتها ويتعين على مجلس الادارة أن يمكن المراقب من كل ما تقدم.

وعلى المراقب فى حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليها إثبات ذلك كتابة فى تقرير يقدم إلى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العامة إن لم يقم مجلس الادارة بتيسير مهمته.

مادة ١٠٦ — على مجلس الادارة أن يوافق المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التى يرسلها إلى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العامة.

وعلى المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه فى أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التى اتبعت فى الدعوة للاجتماع، وعليه أن يدلى فى الاجتماع برأيه فى كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص فى الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو فى إعادتها إلى مجلس الادارة.

ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية فضلا عن البيانات الآتية :

(أ) ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

(ب) ما إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك حسابات ثبت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما إذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

(ج) ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

(د) ما إذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والايضاحات التي قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل مانص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية .

(هـ) ما إذا كان الجرد قد أجرى وفقا للأصول المرعية مع بيان ما جد من تعديلات في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة إن كان هناك تعديل .

(و) ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة المشار إليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ماهو وارد بدفاتر الشركة .

(ز) ما إذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند إعداد الميزانية . وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام هذه المادة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه .

مادة ١٠٧ — لا يجوز لمراقب حسابات شركة المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه العمل بها أن يعمل مديرا أو عضوا بمجلس الادارة أو أن يشتغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فى الشركة التى كان يعمل بها .

ويعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم المخالف بأن يؤدى إلى خزانة الدولة المكافآت والمرتبات التى صرفت له من الشركة .

مادة ١٠٨ — مع عدم الاخلال بالتزامات المراقب الأساسية لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع على المساهمين فى مقر الجمعية العامة أو فى غيره أو إلى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله والاوجب عزله ومطالبته بالتعويض .

مادة ١٠٩ — يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذى يلحقها بسبب الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب وأشتركوا فى الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن.

وتسقط دعوى المسئولية المدنية المذكورة فى الفقرة السابقة بمضى سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التى تلى فيها تقرير المراقب، وإذا كان الفعل المنسوب إلى المراقب يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسئولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

كما يسأل المراقب عن تعويض الضرر الذى يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه.

الفصل الثانى

شركات التوصية بالأسهم

مادة ١١٠ — فيما عدا أحكام المواد ٣٧، ٧٧، ٩١، ٩٢، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام شركات المساهمة فى هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها فى هذا الفصل.

مادة ١١١ — يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر، ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها.

ويكون حكم من يعهد إليه بالإدارة من حيث المسئولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة فى شركات المساهمة فى تطبيق أحكام هذا القانون

مادة ١١٢ — يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم، ولهذا المجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها، وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها.

مادة ١١٣ — لمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة، وله أن يأذن بأجراء التصرفات التى يتطلب عقد الشركة إذنه فيها.

مادة ١١٤ — لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تباشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير، أو أن تعدل عقد الشركة إلا بموافقة المديرين مالم يقض عقد الشركة بغير ذلك، وتنوب الجمعية العامة عن المساهمين فى مواجهة المديرين.

مادة ١١٥ — تنتهى الشركة بموت الشريك الذى يعهد اليه بالادارة إلا إذا نص على غير ذلك.

وإذا خلا عقد الشركة من نص على ما يتبع فى هذه الحالة، كان لمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة، يتولى أعمال الادارة العاجلة إلى أن تعقد الجمعية العامة.

ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوما من تعيينه وفقا للاجراءات التى ينص عليها العقد.

ولا يكون المدير المؤقت مسئولا إلا عن تنفيذ وكالته .

الفصل الثالث

الشركات ذات المسؤولية المحدودة

١ - الهيكل المالي

مادة ١١٦(*) - يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة رأس مال يحدد بمعرفة الشركاء في عقد تأسيس الشركة ويقسم إلى حصص متساوية ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

وتتقاسم الحصص الأرباح وفائض التصفية سوية فيما بينها ، ما لم ينص في عقد الشركة على غير ذلك .

وتكون الحصص غير قابلة للقسمة ، فإذا تعدد الملاك لحصّة واحدة ، جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة بها إلى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكاً منفرداً للحصّة في مواجهة الشركة .

مادة ١١٧ - يعد بمركز الشركة سجل للشركاء يتضمن البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وبجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل وكل تغيير يطرأ عليها ، إلى الجهة الإدارية المختصة وتنشر هذه البيانات في النشرة التي تصدر لهذا الغرض .

(*) الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مستبدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٩ - الصادر بالجريدة الرسمية - العدد رقم ١٤ مكرر (د) الصادر في ٢٠٠٩/٤/٨

ويسأل مديرو الشركة شخصيا على وجه التضامن عما ينشأ من ضرر بسبب إمساك السجل بطريقة غير صحيحة أو إعداد القوائم بطريقة معيبة أو بسبب عدم صحة البيانات التي تثبت في السجل أو القوائم.

مادة ١١٨ — يجوز بيع الحصة بمقتضى محرر رسمى أو مصدق على التوقيعات الواردة به، مالم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك، وفي هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أن يستردوا الحصة المباعة بالشروط نفسها.

ويجب على من يعتزم بيع حصته أن يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذى وجه إليه.

وبعد إنقضاء شهر من إبلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حرا فى التصرف فى حصته.

وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

وتنتقل حصة كل شريك إلى ورثته، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث . .

ولا يخل تطبيق هذه المادة بالأحكام المقررة فى المادة (١١٦).

مادة ١١٩ — إذا اتخذ دائن أحد الشركاء إجراءات بيع حصة مدينه جبرا لاستيفاء دينه، وجب أن يقوم الدائن فى هذه الحالة بإعلان الشركة بشروط البيع وميعاد الجلسة التى تحدد لنظر الاعتراضات عليها، فإذا لم يتفق الدائن والمدين والشركة على البيع، بيعت الحصة بالمزاد.

ولا يكون الحكم بالبيع نافذا إذا تقدمت الشركة بمشتر آخر بنفس الشروط التى رسا بها المزاد خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا الحكم.

وتطبق هذه الأحكام في حالة إفلاس الشريك .

٢ — إدارة الشركة

مادة ١٢٠ - يدير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو غيرهم .

ويعين الشركاء المدير لأجل معين أو دون تعيين أجل .

ويعتبر المديرون المعينون في عقد تأسيس الشركة من الشركاء أو غيرهم دون بيان أجل معلوم ، معينين لمدة بقاء الشركة مالم ينص العقد على غير ذلك .

وفي جميع الأحوال يجوز عزل المدير أو المديرين بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال .

مادة ١٢١ - يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة في تمثيلها ، مالم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك .

وكل قرار يصدر من الشركة بتقييد سلطات المديرين ، أو بتغييرهم بعد قيدها في السجل التجارى ، لا يكون نافذا في حق الغير إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ إثباته في هذا السجل .

وتسرى الأحكام المتعلقة بحماية المتعاملين مع الشركة والواردة في المواد من ٥٣ حتى ٥٨ من هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقدر الذى يتفق مع طبيعتها .

مادة ١٢٢ — يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها في المديرين .

وإذا عهد بالادارة إلى شخص واحد، يجب عليه إبلاغ جمعية الشركاء عن كل تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة في أى عملية من العمليات التى يزعم إجراؤها للترخيص بالعملية أو لاتخاذ ماتراه الجمعية من إجراء.

مادة ١٢٣ - إذا كان عدد الشركاء أكثر من عشرة، يجب أن يعهد بالرقابة إلى مجلس يكون من ثلاثة على الأقل من الشركاء، ويعين مجلس الرقابة فى عقد تأسيس الشركة، ويجوز إعادة انتخاب أعضائه بعد انقضاء المدة المعينة فى العقد .

ولمجلس الرقابة أن يطالب المديرين فى كل وقت بتقديم تقارير، وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة بها. ويراقب هذا المجلس الميزانية والتقرير السنوى ومشروع توزيع الأرباح ويقدم تقريره فى هذا الشأن إلى جماعة الشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل.

مادة ١٢٤ - لايسأل أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين أو نتائجها، إلا إذا علموا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا ذكر هذه الأخطاء فى تقريرهم المقدم لجماعة الشركاء.

مادة ١٢٥ - يكون للشركاء غير المديرين فى الشركات التى لا يوجد بها مجلس رقابة ماللشركاء المتضامنين من رقابة فى شركات التضامن.

مادة ١٢٦ - تصدر قرارات الشركاء فى جمعية عامة بأغلبية الأصوات، مالم ينص القانون أو العقد على غير ذلك.

ويكون لكل حصة صوت ولو نص فى عقد التأسيس على خلاف ذلك، ويجوز للشركاء الغائبين أن يصوتوا بالكتابة أو أن ينيبوا عنهم غيرهم فى حضور الجمعية العامة بتوكيل خاص مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك:

وتتبع في دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفي المداولات القواعد المقررة بالنسبة لشركات المساهمة.

مادة ١٢٧ - لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه، إلا بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال مالم يقض عقد الشركة بغير ذلك.

مادة ١٢٨ - تطبق الأحكام الخاصة بمراقب الحسابات وبإجراء الجرد والميزانية في شركات المساهمة على الشركات ذات المسئولية المحدودة، وتشتمل الميزانية على سبيل التخصيص على بيان ديون الشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة.

وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من إعدادها مكتب السجل التجارى، ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها.

٣ - حل الشركة

مادة ١٢٩ — في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة، يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة، ويشترط لصدور قرار الحل توافق الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة.

وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال، جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال.

وإذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال إلى أقل من الحد الذى تعينه اللائحة التنفيذية كان لكل ذى شأن أن يطلب حل الشركة.

الباب الثالث

الاندماج وتغيير شكل الشركة

١ - الاندماج

مادة ١٣٠^(١) - يجوز بقرار من الوزير المختص الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسى في مصر ، بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر فى حكم الشركات المندمجة فى تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقويم أصول الشركات الراغبة فى الاندماج وإجراءات وأوضاع وشروط الاندماج .

مادة ١٣١ - يراعى عند إصدار الأسهم التى تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة القيمة الفعلية لأصول كل من الشركات المندمجة والمندمج فيها .

مادة ١٣٢ - تعتبر الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا للشركات المندمجة ، وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها ، وذلك فى حدود ما اتفق عليه فى عقد الاندماج مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين .

مادة ١٣٣ - يجوز تداول أسهم الشركة الناتجة عن الاندماج أو الأسهم التى تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة بمجرد إصدارها .

(١) عبارة (بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨)) الواردة بالمادة ١٣٠ ألغيت بموجب

المادة الرابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية العدد ٣ (مكرر) فى ١٨/١/١٩٩٨

مادة ١٣٤ - تعفى الشركات المندمجة ومساهموها كما تعفى الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار إليه.

مادة ١٣٥ - مع عدم الإخلال بنص المادة (١٣٠). يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المندمجة والمندمج فيها أو من جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال.

ويجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية أولم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول. طلب التخارج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم وذلك بطلب كتابي يصل إلى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ شهر قرار الاندماج وتبين اللائحة التنفيذية الأوضاع والإجراءات الأخرى لهذا الطلب وكيفية البت فيه.

ويتم تقدير قيمة الأسهم أو الحصص بالاتفاق. أو بطريق القضاء على أن يراعى في ذلك القيمة الجارية لكافة أصول الشركة.

ويجب أن تؤدي القيمة غير المتنازع عليها للأسهم أو الحصص المتخارج عنها إلى أصحابها قبل تمام إجراءات الاندماج.

ويحكم القضاء بالتعويضات لأصحاب الشأن إن كان لها مقتضى.

ويكون للمبالغ المحكوم بها امتياز على سائر موجودات الشركة المندمجة.

٢ - تغيير شكل الشركة

مادة ١٣٦ - يجوز تغيير الشكل القانوني لشركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال بحسب الأحوال.

ويتم التغيير وبمراعاة إجراءات وأوضاع تأسيس الشركة التي يتم التغيير إليها في حدود ما تنظمه اللائحة التنفيذية في هذا الشأن^(١).

ولايجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أى إخلال بحقوق دائئنها . ويجوز للشركاء أو المساهمين أو أصحاب الحصص الذين اعترضوا على قرار التغيير أو لم يحضروا الاجتماع الذى صدر فيه القرار بعذر مقبول ، طلب التخارج من الشركة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها بالمادة (١٣٥) وتعفى الشركات التي يتم تغيير شكلها القانونى ، والشركة التي يتم التغيير إليها والشركاء فيهما من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة .

(١) عبارة (بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٣٦ ألغيت بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - المشار إليه .

الباب الرابع

تصفية الشركة

مادة ١٣٧ - تعتبر كل شركة بعد حلها في حالة تصفية :

وتتم التصفية طبقاً لأحكام هذا القانون ما لم يرد بنظام الشركة أو عقدها أحكام أخرى .

مادة ١٣٨ - تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية .

ويضاف إلى اسم الشركة خلال التصفية عبارة (تحت التصفية) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية ، وتقتصر سلطاتها على الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المصفين .

مادة ١٣٩ - — تعين الجمعية العامة مصف أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو شهر إفلاسهم أو إعسارهم أو بالحجز عليهم ولو كان معيناً من قبلهم .

مادة ١٤٠ - — يشهر اسم المصفي واتفاق الشركاء بشأن طريقة التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ويقوم المصفي بمتابعة إجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بتعيين المصفي ولا بطريقة التصفية إلا من تاريخ الشهر في السجل التجارى.

مادة ١٤١ - يكون عزل المصفي بالكيفية التى عين بها .

ويجوز للمحكمة بناء على طلب أحد المساهمين أو الشركاء ولأسباب مقبولة أن تقضى بعزل المصفي .

وكل قرار أو حكم بعزل المصفي يجب أن يشتمل على تعيين من يحل محله .

ويشهر عزل المصفي فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولا يحتج به قبل الغير إلا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

مادة ١٤٢ - يقوم المصفي فور تعيينه وبالاتفاق مع مجلس الادارة

أو المديرين بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات ، وتحرر قائمة ، فصله بذلك وميزانية يوقعها المصفي والمديرون أو أعضاء مجلس الادارة .

ويقدم مجلس الإدارة أو المديرون حساباتهم للمصفي ويسلمونه أموال الشركة ودفاتها ووثائقها .

ويمسك المصفي دفترًا لقيد الأعمال المتعلقة بالتصفية ويتبع فى مسك هذا

الدفتر أحكام قانون الدفاتر التجارية .

مادة ١٤٣ - على المصفي أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على

أموال الشركة وحقوقها .

وعليه أن يستوفى ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لا يجوز

مطالبة الشركاء بالباقي من حصصهم . إلا إذا اقتضت ذلك أعمال التصفية ويشترط مراعاة المساواة بينهم .

ويودع المصفي المبالغ التي يقبضها في أحد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية : لال أربع وعشرين ساعة من وقت القبض .

مادة ١٤٤ — لايجوز للمصفي أن يبدأ أعمالا جديدة إلا إذا كانت لازمة لاتمام أعمال سابقة . وإذا قام المصفي بأعمال جديدة لاقتضيتها التصفية كان مسئولاً في جميع أمواله عن هذه الأعمال . وإذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن .

ولايجوز للمصفي أن يبيع موجودات الشركة جملة إلا باذن من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء على حسب الأحوال .

مادة ١٤٥ — يقوم المصفي بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص :

١ — وفاء ما عليه الشركة من ديون .

٢ — بيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً بالمزاد العلني أو بأية طريقة أخرى . مالم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة .

٣ — تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم .

مادة ١٤٦ — إذا تعدد المصفون فلا تكون تصرفاتهم صحيحة ، إلا إذا تمت بموافقتهم الاجماعية . مالم يشترط خلاف ذلك في وثيقة تعيينهم . ولايحتج بهذا الشرط قبل الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري .

مادة ١٤٧ — تلتزم الشركة بكل تصرف يجريه المصفي باسمها إذا كان مما تقتضيه أعمال التصفية ولو جاوز القيود الواردة على سلطة المصفي أو استعمل المصفي توقيع الشركة لحسابه الخاص إلا إذا كان من تعاقد مع المصفي سوء النية .

مادة ١٤٨ — كل دين ينشأ عن أعمال التصفية يدفع من أموال الشركة بالأولوية على الديون الأخرى.

مادة ١٤٩ — تحدد أتعاب المصفي في وثيقة تعيينه، وإلا حددتها المحكمة.

مادة ١٥٠ — يجب على المصفي إنهاء التصفية في المدة المحددة لذلك في وثيقة تعيينه فإذا لم تحدد هذه المدة جاز لكل شريك أو مساهم أن يرفع الأمر إلى المحكمة لتعيين المدة التي يجب أن تنتهي فيها التصفية.

ويجوز مد المدة المعينة للتصفية بقرار من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء بعد الاطلاع على تقرير من المصفي، يذكر فيه الأسباب التي حالت دون إتمام التصفية في المدة المعينة لها، وإذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة فلا يجوز مدّها إلا باذن منها.

مادة ١٥١ — يقدم المصفي كل ستة أشهر إلى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية.

وعليه أن يدلى بما يطلبه المساهمون أو الشركاء من معلومات أو بيانات بالقدر الذي لا يلحق الضرر بمصالح الشركة، ولا يترتب عليها تأخير أعمال التصفية.

مادة ١٥٢ — يقدم المصفي إلى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء حساباً ختامياً عن أعمال التصفية، وتنتهي أعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامي.

ويقوم المصفي بشهر إنتهاء التصفية في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ولا يحتج على الغير بانتهاء التصفية إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري.

ويطلب المصفي بعد إنتهاء التصفية شطب قيد الشركة من السجل التجاري .

مادة ١٥٣ — تحفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة عشر سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجاري في مكتب السجل الذي يقع في دائرته المركز الرئيسي للشركة ، مالم تعين الجمعية العامة أو جماعة الشركاء مكانا آخر لحفظ الدفاتر والوثائق .

مادة ١٥٤ - يسأل المصفي قبل الشركة إذا أساء تدبير شئونها خلال مدة التصفية .

كما يسأل المصفي عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهمين أو الشركاء أو الغير بسبب أخطائه .

الباب الخامس

الرقابة والتفتيش والجزاءات

١ - الرقابة

مادة ١٥٥ - تتولى الجهة الادارية المختصة مراقبة تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

ويكون للموظفين الفنيين من الدرجة الثالثة على الأقل بهذه الجهة وغيرها من الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية والذين يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير العدل صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة أو غيرها، وعلى مديري الشركات والمسؤولين عن إدارتها أن يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض.

والجهة الادارية المختصة ببحث أية شكوى تقدم من المساهمين أو من غيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

مادة ١٥٦ - يكون لموظفي الجهة الادارية المختصة المشار إليهم في المادة السابقة حق حضور الجمعيات العامة للشركات بناء على إذن خاص من رئيس هذه الجهة، ولا يكون لهم حق إبداء الرأي أو التصويت، وتقتصر مهمتهم على تسجيل وقائع الاجتماع وإبداء ملاحظاتهم كتابة.

وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع وإجراءات حضور مندوب الجهة الإدارية وطرق أداء الملاحظات ، وما يتبع بشأنها .

مادة ١٥٧ - يكون للمساهمين حق الاطلاع على سجلات الشركة ، وللحصول على صور أو مستخرجات من وثائقها وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .
ويكون لكل ذي مصلحة طلب الاطلاع لدى الجهة الإدارية المختصة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات منها مصدقا عليها من هذه الجهة ويرفض الطلب إذا كان من شأن إذاعة البيانات المطلوبة إلحاق الضرر بالشركة أو بأية هيئة أخرى ، أو الإخلال بمصلحة عامة ، وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع ذلك وتحدد رسوم الاطلاع أو الحصول على البيانات على ألا يتجاوز الرسم مائة جنيه مصرى .

٢ - التفتيش

مادة ١٥٨^(١) - يكون للجهة الإدارية المختصة وللشركاء الحائزين على (٢٠ ٪) من رأس المال على الأقل بالنسبة إلى البنوك ، (١٠ ٪) من رأس المال على الأقل بالنسبة إلى غيرها من شركات المساهمة أن يطلبوا التفتيش على الشركة فيما ينسب إلى أعضاء مجلس الإدارة ، أو مراقبى الحسابات من مخالفات جسيمة فى أداء واجباتهم التى يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وجود هذه المخالفات .

« ويقدم الطلب إلى وزير الاقتصاد وتشكل بقرار منه لجنة للنظر فى الطلب يشترك فى عضويتها مراقب من الجهاز المركزى للمحاسبات »

(١) الفقرة الثانية من المادة (١٥٨) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - المشار إليه .

ويجب أن يكون الطلب مشتملا على الأدلة التى يستفاد منها أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الإجراء، ويجب أن يودع مع الطلب المقدم من الشركاء الأسهم التى يملكونها، وأن تظل مودعة إلى أن يتم الفصل فيه .

وللجنة بعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الحسابيين فى جلسة سرية أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة ودفاتها وأن تندب لهذا الغرض خبيرا أو أكثر على أن تعين المبلغ الذى يلزم الشركاء طالبى التفتيش بإيداعه لحساب المصروفات متى رأت ضرورة تدعو إلى اتخاذ هذا الإجراء قبل انعقاد الجمعية العامة ولايجرى التفتيش إلا بعد أن يتم إيداع هذا المبلغ .
كما يجوز أن يشمل الإذن بالتفتيش الاطلاع على أية أوراق أو سجلات لدى شركة أخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش .

مادة ١٥٩ — على أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها ومراقبى الحسابات أن يطلعوا من يكلف بالتفتيش على جميع الدفاتر والوثائق والأوراق المتعلقة بالشركة التى يقومون على حفظها أو يكون لهم حق الحصول عليها ويقدموا لهم الإيضاحات والمعلومات اللازمة . ويعاقب من يمتنع عن إجابة ما يطلبه المكلف بالتفتيش فى هذا الشأن بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة (١٦٣) .

وللمكلف بالتفتيش أن يستجوب أى شخص له صلة بشئون الشركة بعد أداء اليمين .

مادة ١٦٠ — يجب على كل من يكلف بالتفتيش أن يودع تقريرا مفصلا عن مهمته بأمانة اللجنة خلال الأجل الذى يعين فى القرار أو خلال شهر على الأكثر من إيداع المبلغ المنصوص عليه فى البند (٤) من المادة (١٥٨) .

وإذا تبين للجنة أن ما نسبته طالبو التفتيش إلى أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات غير صحيح، جاز لها أن تأمر بنشر التقرير كله أو بعضه أو بنشر نتيجته بإحدى الصحف اليومية وأن يلزم طالبى التفتيش بنفقاته دون إخلال بمسئوليتهم عن التعويض إن كان له مقتضى .

وإذا تبينت اللجنة صحة المخالفات المنسوبة إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين أمرت باتخاذ التدابير العاجلة، ويدعوة الجمعية العامة على الفور، ويرأس إجتماعها في هذه الحالة رئيس الجهة الادارية المختصة، أو أحد موظفى هذه الجهة تختاره اللجنة.

وتتحمل الشركة - في هذه الحالة - بنفقات التفتيش ومصرفاته، ويكون لها أن ترجع على المتسبب في المخالفة بقيمة هذه النفقات والمصرفات بالاضافة إلى التعويضات.

والجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء مجلس الادارة ورقع دعوى المسئولية عليهم، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس. كما يكون للجمعية أن تقرر تغيير مراقبي الحسابات، ورفع دعوى المسئولية عليهم.

ولا يجوز إعادة انتخاب المعزولين من أعضاء مجلس الادارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.

٣ - الجزاءات

مادة ١٦١ ب - مع عدم الاخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء، يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد

المقررة في هذا القانون أويصدر من مجالس إدارة شركات المساهمة أوجمعيّتها العامة المشكلة على خلاف أحكامه وذلك دون إخلال بحق الغير حسنى النية .

وفي حالة تعدّد من يعزى إليهم سبب البطلان تكون مسؤوليتهم عن التعويض بالتضامن فيما بينهم .

ولا يجوز لذوى الشأن رفع دعوى البطلان بعد مضي سنة من تاريخ علمهم بالقرار المخالف للقانون .

مادة ١٦٢ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه - يتحملها المخالف شخصيا - أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من أثبت عمدا في نشرات إصدار الأسهم أو السندات بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذا لهذه الأحكام.

٢ - كل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسؤولية محدودة إقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركاء أو بوفاء كل قيمتها مع علمه بذلك.

٣ - كل من يقوم من الشركاء بطريق التدليس حصصا عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٤ - كل مؤسس أو مدير وجه الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أوراق مالية أيا كان أنواعها لحساب شركة ذات مسؤولية محدودة، وكل من عرض هذه الأوراق للاكتتاب لحساب الشركة .

٥ - كل عضو مجلس إدارة وزع أرباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع.

٦ - كل مراقب وكل من يعمل في مكتبه تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته، أو أخفى عمداً وقائع جوهرية، أو أغفل عمداً هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون.

٧ - كل موظف عام أفشى سراً اتصل به بحكم عمله، أو أثبت عمداً في تقاريره وقائع غير صحيحة، أو أغفل عمداً في هذه التقارير وقائع تؤثر في نتيجته.

٨ - كل من زور في سجلات الشركة أو أثبت فيها عمداً وقائع غير صحيحة أو أعد أو عرض تقارير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرارات الجمعية.

مادة ١٦٣ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصياً:

١ - كل من يتصرف في حصص التأسيس أو الأسهم على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون.

٢ - كل من يعين عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضواً منتدباً لإدارتها أو يظل متمتعاً بعضويتها أو يعين مراقباً فيها على خلاف أحكام الحظر المقررة في هذا القانون، وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات.

٣ - كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر في هذا القانون في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين، وكذلك كل من تخلف عن تقديم الاقرارات الملتزم بتقديمها، أو أدلى ببيانات كاذبة أو أغفل عمداً بياناً من البيانات التي يلتزم مجلس الإدارة بأعداد التقرير بشأنها، وكذلك كل عضو مجلس إدارة أثبت في تقارير الشركة بيانات غير صحيحة، أو أغفل عمداً بياناتها.

٤ - كل من خالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارة الشركات أو نسبتهم من العاملين أو الأجور..

٥ - كل من يخالف أى نص من النصوص الآمرة في هذا القانون

٦ - كل من أحجم عمداً عن تمكين المراقبين أو موظفى الجهة الادارية المختصة الذين يندبون للاطلاع على الدفاتر والأوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام القانون.

٧ - كل من تسبب عن عمد من أعضاء مجلس الادارة في تعطيل دعوة الجمعية العامة .

مادة ١٦٤ - في حالة العود أو الامتناع عن إزالة المخالفة التي صدر فيها حكم نهائى بالادانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المادتين السابقتين في حديها الأدنى والأقصى.

الباب السادس

فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر

١ - فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها

مادة ١٦٥ - تسرى أحكام هذا الباب على الشركات الأجنبية التي لا تتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي، ويكون لها في مصر مركز لمزاولة الأعمال، سواء أكان هذا المركز فرعاً أو بيتاً صناعياً أو مكتباً للإدارة أو غير ذلك.

ويكون للوكالات التي تديرها هذه الشركات في مصر حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب المشار إليها في أى من الأحوال الآتية:

(أ) إذا كانت الشركات الأجنبية تديرها بنفسها أو تكل إدارتها إلى مستخدميه.

(ب) إذا كان للوكيل سلطة إبرام العقود نيابة عن الشركة.

(ج) إذا كان تحت يد الوكيل بضائع أو منتجات الشركة يقوم بالتصرف فيها طبقاً لأوامر الشركة وتنفيذاً لتعاقداتها.

ولا يعتبر الوكلاء التجاريون - في غير الحالات السابقة - فروعاً للشركات الأجنبية.

مادة ١٦٦ - يجب على الشركات الأجنبية التي يكون لها مركز لمزاولة الأعمال في مصر أن تتبع إجراءات التسجيل التجارى المقررة وعليها أن تخطر الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية بالبيانات وتقدم الأوراق التي تحددها تلك اللائحة.

ويشترط أن يكون لفروع الشركات الأجنبية مراقب للحسابات بالشروط والأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦٧ - لا يجوز للشركات الأجنبية التى يكون لها مركز لمزاولة الأعمال فى مصر أن تعين مديرا للفرع أو البيت الصناعى أو مكتب الإدارة أو غيره أشخاصا لا تتوافر فى شأنهم الشروط الواردة فى المواد ٨٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، من هذا القانون .

مادة ١٦٨ - نسرى العقود أو التصرفات التى يجريها المدير المحلى لفرع الشركة الأجنبية أو من فى حكمه على تلك الشركة ، طالما كان ذلك العقد أو التصرف فى حدود الأعمال المعتادة لتصرف أمور الفرع .

ولا يستفيد من هذا الحكم من كان يعلم بالفعل أو كان فى مقدوره أن يعلم بسبب موقعه بالشركة أو علاقته بها ، بأن المدير المحلى لا إختصاص له فى إجراء مثل ذلك التصرف أو العقد .

مادة ١٦٩ - تحدد اللائحة التنفيذية أوضاع تقديم فروع الشركات الأجنبية أو ما فى حكمها لميزانياتها إلى الجهة الادارية المختصة ، والأوراق والمستندات التى يجب إرفاقها بالميزانية .

مادة ١٧٠ - تلتزم فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها بالأحكام الخاصة بالعاملين المبينة بالمواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من هذا القانون .

ويكون للعاملين بهذه الفروع نصيب فى الأرباح على الوجه الذى تحدده اللائحة التنفيذية طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

مادة ١٧١ - تحدد اللائحة التنفيذية أوضاع إعلان فروع الشركات الأجنبية وما فى حكمها عن اسم الشركة الأجنبية وكافة البيانات الأخرى المتعلقة بذلك .

مادة ١٧٢ - تبين اللائحة التنفيذية الأحكام التي تسرى على فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها في حالة تصفية الشركات الأجنبية ، أو وقف مزاولة الفرع لنشاطه في مصر.

٢ - مكاتب التمثيل وما في حكمها

مادة ١٧٣ - يجوز للشركات الأجنبية أن تنشئ في مصر مكاتب تمثيل أو إتصال أو خدمات ، أو مكاتب فنية أو علمية وغيرها ، يقتصر هدفها على دراسة الأسواق وإمكانيات الانتاج ، دون ممارسة أى نشاط تجارى بما في ذلك نشاط الوكلاء التجاريين .

وينشأ سجل خاص لقيد هذه المكاتب لدى الجهة الادارية المختصة ، ويتم القيد بالسجل وكذلك الشطب منه طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

كما تحدد اللائحة التنفيذية رسوم القيد بما لا يجاوز ألف جنيه ، وكذلك أوجه الرقابة التي تمارسها الجهة الادارية المختصة على تلك المكاتب .

الباب السابع

أحكام ختامية

١ - أحكام خاصة بالعاملين بالشركة

مادة ١٧٤ - يجب ألا يقل عدد المصريين المشتغلين في مصر من العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن ٩٠٪ من مجموع العاملين بها، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠٪ من مجموع أجور العاملين التي تؤديها الشركة.

مادة ١٧٥ - يجب ألا يقل عدد العاملين الفنيين والاداريين من المصريين في شركات المساهمة التي تعمل في مصر عن ٧٥٪ من مجموع العاملين بها، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٧٠٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة للفئات المذكورة من العاملين.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على شركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها على خمسين ألف جنيه.

مادة ١٧٦^(١) - استثناء من أحكام المادتين السابقتين، يجوز للوزير المختص أن يأذن باستخدام عاملين أجانب أو مستشارين أو أخصائيين أجانب في حالة تعذر وجود مصريين، وذلك للمدة التي يحددها، ولا يدخل هؤلاء في حساب النسب المقررة.

وفيفصل الوزير المختص أو من يفوضه في الطلبات التي تقدم من ذوى الشأن في الحالات التي يراد الاستثناء فيها خلال شهرين من تاريخ تقديمها، ويعتبر عدم الرد على الطلب بمثابة قبول للاستثناء لمدة سنة أو للمدة المعينة في الطلب أيهما أقصر.

(١) انظر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية

العدد ١٠٨ في ١٠/٥/١٩٨٢ وينص على الآتى :

قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢

- مادة ١ — تشكل لجنة برئاسة وكيل الوزارة لقطاع تخطيط القوى العاملة وعضوية كل من :
- ١ — مدير عام الادارة العامة للاستخدام أو من ينوبه .
 - ٢ — ممثل عن الادارة العامة للشئون القانونية يرشحه وكيل الوزارة المختص .
 - ٣ — ممثل عن قطاع تنمية القوى العاملة يرشحه وكيل الوزارة المختص .

ولرئيس اللجنة أن يستعين بمن يرى الاستعانة به من المختصين بالادارات الأخرى بالوزارة للاشتراك في أعمال اللجنة .

مادة ٢ — تختص هذه اللجنة بتلقى الطلبات المقدمة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات المشار إليه بشأن الاذن لها باستخدام الأجانب استثناء من النسبة المقررة للمصريين والأجانب العاملين بها بموجب هذا القانون ، ويبحث هذه الطلبات واقتراح الرأي فيها على ضوء أحكام استخدام الأجانب بالبلاد ومدى توفر مصريين في المهن المطلوبة ، والمدة المقترحة للاستخدام في حالة الموافقة على الاستثناء وذلك خلال أسبوعين على الأكثر من وصول الطلب .

ويقوم رئيس اللجنة بعرض ما انتهى إليه الرأي علينا لاصدار القرار في الطلبات المذكورة .

مادة ٣ — تقدم الطلبات لرئيس اللجنة موضحا بها :

(أ) بيانات الجهة الطالبة (الاسم والعنوان واسم المدير المسئول ورقم التليفون والنشاط الاقتصادي) .

(ب) عدد العاملين بها من مصريين وأجانب والقانون الذى يحكم نظامها - قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - أو قانون شركات الأشخاص - ومدى خضوعها لقانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

(جـ) بيانات الأجانب المطلوب الاستثناء من أحكام النسبة بشأنه (اسمه وسنه وجنسيته ومهنته وخبراته ومؤهلاته والمدة المطلوبة لاستخدامه ومبررات ذلك وهل سبق الاعلام عن وظيفته ومن الذى كان يشغلها من قبل واسم المساعد المصرى ومؤهلاته وخبراته .

٢ - القيود الخاصة بالعاملين بالدولة

وأعضاء الهيئة النيابية

مادة ١٧٧ - لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل فى الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة فى إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر، إلا إذا كان ممثلاً لهذه الجهات.

ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الأحكام الأخرى المانعة فى القوانين الخاصة أن يرخص للشخص بالاشتراك فى تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك بإذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص، كما يجوز له مباشرة الأعمال الأخرى المشار إليها فى الفقرة السابقة بشرط ألا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب وذلك بإذن خاص من رئيس مجلس الوزراء.

وفى جميع الأحوال لا يصدر الاذن إلا بعد بحث الأمر والتأكد من عدم إرتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها.

مادة ١٧٨ - لا يجوز - بغير إذن خاص من رئيس مجلس الوزراء - للوزير أو لأى من العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا، قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل مديراً أو عضو مجلس إدارة أو أن يشتغل بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فى شركة من شركات المساهمة التى يكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان، أو التى ترتبط مع الحكومة أو وحدات الحكم المحلى بعقد من عقود الاحتكار، أو عقد من عقود الأشغال العامة أو بعقد التزام مرفق عام أو بعقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية أو الطبيعية.

ويعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة، ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت والمرتبات التي قبضها من الشركة لخزانة الدولة.

مادة ١٧٩ - لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أن يعين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها، أو كان مالكا لعشرة في المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة، أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس إدارتها قبل انتخابه.

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة.

مادة ١٨٠ - لا يجوز للعضو بأحد المجالس الشعبية المحلية بصفته الشخصية أو بوصفه نائبا عن الغير أن يعمل مديرا أو عضو مجلس إدارة أو أن يشتغل ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة في شركة من شركات المساهمة التي تستغل أحد المرافق العامة الكائنة في دائرة اختصاص المجلس الذي يكون عضوا فيه، أو التي ترتبط مع المجلس الشعبى أو المحلى بعقد من عقود الاحتكار، أو عقد من عقود الأشغال العامة.

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة.

٣ - أحكام متنوعة وأحكام انتقالية

مادة ١٨١ - يجب أن يكون للحكومة ممثلان على الأقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة التي تضمن لها حدا أدنى من الأرباح. ويصدر بتعيين هؤلاء الممثلين قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

مادة ١٨٢ - تعدل الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة أنظمتها أو عقود تأسيسها بما يتفق مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظم والعقود النموذجية الموضوعة في هذا الشأن، وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويتم التعديل طبقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية وتتولى الجهة الادارية المختصة عرض هذه التعديلات على اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) لاتخاذ مآثره في شأنها.

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تنفيذ هذه الأوضاع، ولا تستحق أية رسوم بمناسبة التعديلات المشار إليها.

مادة ١٨٣ - (١) ملغاة .

مادة ١٨٤ - على فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها، ومكاتب التمثيل أو الاتصال أو غيرها أن توفق أوضاعها طبقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

(١) المادة ١٨٣ ملغاة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار (المادة الثانية) - انظر الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٩ تابع (أ) بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٠ وكانت قبل إلغائها تنص على أن :

نظل الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى متمتع .
بالأحكام المقررة لها بموجب القانون المذكور .

وتتمتع الشركات التى تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون برأس مال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه . عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى المزايا والاعفاءات والضمانات المشار إليها على الشركات التى ينظمها هذا القانون والقائمة وقت العمل به وذلك فى حدود ما تستحدثه ، /من طريق زيادة رأس مالها ، من إنشاءات أو مشروعات فى مجال من المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،،

مذكرة ايضاحية لمشروع قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة^(١)

صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة في بداية الخمسينات حيث كان الاقتصاد القومى يقوم أساسا على المبادرات والأنشطة الفردية التى تمثلت فى إنشاء شركات المساهمة الخاصة بصفة أساسية والتى استندت إلى مشاركة أصحاب المدخرات من المصريين لإنشاء كبريات الشركات الوطنية.

إلا أنه بعد صدور القوانين الاشتراكية فى بداية الستينات وما ترتب عليها من تأميم لمعظم الشركات القائمة وقتئذ، تواترت التعديلات الكثيرة على القانون المشار إليه لتتمشى أحكامه مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة حينذاك والتى كانت الدافع إلى إصدار تلك التعديلات مما نتج عنه وضع كثير من القيود التى حالت دون الاقدام على إنشاء شركات مساهمة جديدة، وهو الأمر الذى أدى إلى انعدام المبادرات الفردية لإنشاء الكيانات الكبرى المتمثلة فى شركات المساهمة مما انعكس بآثره السلبى على تطوير الاقتصاد القومى وتنميته، واقتصر الأمر على إنشاء شركات أشخاص هى بحكم تكوينها لا تقدر على تجميع المدخرات أو المساهمة فى المشروعات الكبرى فضلا عن ضعف أو انعدام الرقابة الادارية عليها، وكان من أثر ذلك أن لم تنشأ أية شركات مساهمة فى الفترة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٧١، ثم أنشئت ٢١ شركة مساهمة فقط فى المدة من ١/١/١٩٧١ حتى أبريل ١٩٨١

(١) ملحق لمضبطة الجلسة التاسعة والثمانين ١١ أغسطس سنة ١٩٨١

وبعد انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي بدءا بصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بعد أيام قليلة من صدور الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية وما أعقب انتصار أكتوبر العظيم من استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى حدا إلى اصدار قانون جديد لاستثمار المال العربى والأجنبى وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، لجأ كثير من المستثمرين المصريين لانشاء الشركات فى ظل أحكام هذا القانون لما يرتبه من ميزات أساسية أهمها استثناءات قررت من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والتي كانت تمثل العقبة الرئيسية لانشاء مثل تلك الشركات وكذلك الاعفاءات الضريبية والتيسيرات الجمركية والنقدية التى رتبها قانون الاستثمار للشركات المنشأة فى ظل أحكامه .

وكان من نتيجة ذلك أن كشف الواقع العملى عن قصور أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه عن مواكبة التطورات الاقتصادية التى ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادى كما أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة الثقة إلى المستثمر المصرى لى يمسك بزمام المبادرة مرة أخرى لانشاء شركات المساهمة وغيرها من الشركات التى تعتمد على رأس المال الوطنى باعتباره حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

لكل ما سبق فقد أعدت وزارة الاقتصاد المشروع المرافق لقانون جديد لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ليحل محل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فضلا عن شموله لكافة الأحكام المنظمة لهذه الشركات .

وقد تغيا المشروع المرافق إعادة تنظيم شركات الأموال بأحكام تفصيلية تتضمن تنظيمًا متكاملًا لأوضاع الشركات الخاضعة لأحكامه . بدلا من تشتت القواعد المنظمة لها . - فى الوضع الحالى - فى قوانين متفرقة يصعب على المستثمر الاحاطة بها . وترمى هذه الأحكام إلى تنظيم الشركة بدءا من مرحلة

التأسيس والانشاء واستمرارا مع حياة الشركة وحتى انقضائها أو اندماجها .
وذلك على نحو يتوافق مع السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الاقتصاد
الوطني والعمل على ازدهاره ونموه وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي . وما
ارتبط بها من السماح بانشاء شركات في نطاق استثمار رأس المال العربي
والأجنبي مع منحها الكثير من التيسيرات المالية والتنظيمية وفقا لما سلف
بيانه . كما يهدف المشروع إلى تقريب الأوضاع بين شركات الاستثمار التي
يشارك فيها رأس المال العربي أو الأجنبي والشركات التي لا يشارك فيها
سوى رأس المال الوطني وهي الأولى بالرعاية والتشجيع . وذلك حثا
للمواطنين على تكوين هذا النوع الأخير من الشركات باعتبارها الأصل
والأساس في ممارسة النشاط الاقتصادي في البلاد . وتمهيدا لتوحيد المظلة
القانونية التي تعمل تحتها كافة أنواع الشركات المؤسسة في نطاق القطاع
الخاص . سواء كانت شركات استثمار ذات مكون عربي أو أجنبي في
رأسمالها . أو شركات وطنية خالصة .

ويتكون المشروع المرافق من قانون اصدار يشتمل على ست مواد وعلى قانون
موضوعي للشركات يحتوى على (١٨٤) مادة . تجرى أحكامها على النحو الآتى :

اولا - قانون الاصدار :

تضمن قانون الاصدار الأحكام الرئيسية الآتية :

- سريان القانون الموضوعي المرافق لقانون الاصدار على شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وهي
ذات الشركات المنظمة حاليا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ،
مما تقتضى بحكم اللزوم إلغاء هذا القانون الأخير ، وكذلك إلغاء القانون
رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة وإلغاء القانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ، وذلك
لتضمن القانون المرافق الأحكام التفصيلية البديلة لأحكام هذين
القانونين (المادة الأولى) .

- عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بتنظيم أوضاع شركات القطاع العام أو تنظيم بعض الشركات وأن تسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد به نص خاص في تلك القوانين، وبالتالي سوف يكون القانون المرافق ولائحته التنفيذية هو الشريعة العامة للشركات التي يرجع إليها عند عدم وجود نص في تلك القوانين الخاصة (المادة الثانية).

- عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة على خمسة آلاف جنيه والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس الإدارة وعدم سريان أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العامة والمنشآت الأخرى وفروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر على الشركات الخاضعة للمشروع وذلك باعتبار أن المشروع المرافق قد تضمن أحكاما بديلة في هذا الشأن (المادة الثالثة).

ويلاحظ أن مانصت عليه هذه المادة من عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على الشركات الخاضعة للمشروع، مرجعه أنه كانت الحكمة من إصدار مثل هذا القانون والحد الأقصى الوارد به مناسبين في عام ١٩٦١ بالنظر إلى هيكل الأجور والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت فانهما أصبحا غير ملائمين في الوقت الحاضر بعد مرور عشرين سنة على إصداره مما أدى إلى هجرة الكفاءات الفنية الممتازة إلى خارج البلاد ثم إلى الشركات والمشروعات المنشأة في ظل قانون الاستثمار باعتبار أنها قد استثنيت من الخضوع لأحكام القانون المذكور. الأمر الذي ترتب عليه افتقار الشركات الوطنية المنشأة خارج نطاق قانون الاستثمار إلى العمالة والخبرة الفنية الممتازة، كما أن ذلك النص قد استهدف

المساواة بين هذه الشركات وبين شركات الاستثمار، والنزول على الاتجاه العام السائد في التقريب قدر المستطاع بين الأنظمة القانونية التي تحكم الشركات سواء كانت شركات مملوكة بالكامل للمصريين أو شركات استثمار ذات مكون عربي أو أجنبي في رأس مالها.

ومن جهة أخرى فقد نصت المادة المذكورة على أن لمجلس الوزراء أن يضع القواعد التي تكفل تحديد حد أعلى للأجور في الشركات الخاضعة لأحكام المشروع ، وذلك اتساقاً مع حكم المادة ٢٣ من الدستور التي تقضى بأن (ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى.. وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل).

- إصدار اللائحة التنفيذية وكافة القرارات التنظيمية - ونماذج العقود والأنظمة الأساسية للشركات بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال، وأن يحدد الوزير المختص، وكذلك الجهة الإدارية المختصة المنوط بها تنفيذ القانون بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك تحقيقاً للمرونة المبتغاة في هذا الشأن (المادتان الرابعة والخامسة).

- العمل بالمشروع المرافق بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لاتاحة الفرصة لاعداد اللوائح التنفيذية ونماذج العقود والأنظمة المشار إليها، ولتتمكن الشركات القائمة من توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام المشروع (المادة السادسة).

ثانياً - القانون الموضوعى للشركات :

تضمن هذا القانون سبعة أبواب على النحو التالى.

الباب الأول

ويعالج الأحكام العامة: وقد وردت في المواد من (١) إلى (٣٠) ويتناول الفصل الأول منه الأحكام التي تنطبق على جميع أنواع الشركات الخاضعة لأحكام القانون وتعريف كل نوع منها، وتحديد نشاطها، وضرورة الاعلان عنها حماية للمتعاملين معها (المواد من ١ إلى ٦).

وتضمن الفصل الثانى الأحكام المتعلقة بإجراءات تأسيس الشركات، وتناول تعريف المؤسسين وحدد مسئوليتهم قبل المكتتبين والشركة والغير، كما تم تبسيط إجراءات التأسيس إذ اكتفى المشروع بثلاثة شركاء مؤسسين لإنشاء الشركة المساهمة بدلا من سبعة شركاء فى القانون الحالى وهو حكم يقترب مع ماسبق أن أخذ به قانون الاستثمار وانتهجته معظم التشريعات فى العالم.

كما أجاز المشروع للمؤسسين إضافة وحذف بعض الشروط من النماذج الاساسية بما لا يخالف أحكام القانون والنظام العام لاعطاء المرونة الكاملة لهم فى تنظيم نشاطهم، وذلك على خلاف الوضع الحالى الذى يستلزم الالتزام الحرفى فى النماذج، وعدم جواز المخالفة إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة وحرصا من المشرع على حماية الجمهور نظم التصرفات التى يجريها المؤسسون لحساب الشركة سواء فى مواجهة الشركة أو مع الغير، كما جعل للمكتتب الحق فى الرجوع على المؤسسين على سبيل التضامن إذا لم تتم إجراءات التأسيس بعد انقضاء سنة من تاريخ الاكتتاب، وهو، يعالج أوجه القصور فى القانون الحالى وتبسيطا للأجراءات أجاز المشروع أن يكون عقد الشركة ونظامها مصدقا على التوقيعات فيه وجعل الخيار للمؤسسين فى اتخاذ وسيلة المحرر الرسمى.

وإعمالاً لفكرة الرقابة السابقة من الدولة على إنشاء الشركات نص المشروع على ضرورة تقديم طلبات الانشاء إلى لجنة فنية متخصصة تشكل لهذا الغرض بحيث تمثل فيها كافة الجهات المعنية، مع تحديد أسباب معينة على سبيل الحصر لرفض طلب التأسيس، وبالتالي أصبحت إجراءات التأسيس شبه تلقائية، مما يوفر عنصر اليقين للمستثمرين، وفي مقابل الرقابة الحكومية السابقة على التأسيس، نص المشروع على تطهير الشركة من البطالان بعد شهر نظامها بالسجل التجارى حفاظاً على مصلحة الشركات والاقتصاد القومى وهو مالم ينظمه القانون الحالى.

ولم يستلزم المشروع موافقة الوزير المختص إلا فى حالة طرح الشركة أسهمها للاكتتاب العام حماية لجمهور المساهمين فى حين أن القانون الحالى يشترط لإنشاء الشركة ذات الاكتتاب العام صدور قرار جمهورى، واستلزم فى الشركات المغلقة إفراغ عقد الشركة ونظامها فى محرر رسمى، مما يكلف الشركاء جهداً ومالاً كثيراً. كما بسط المشروع إجراءات تقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية التى قد تدخل فى رأسمال الشركة، مع حفظ حقوق أصحاب الشأن فاكفى بقرار يصدر من لجنة فنية دون حاجة للجوء إلى المحكمة كما هو الوضع الحالى، ومع مراعاة مصلحة الدولة إذا ما دخلت مشاركة بمثل هذه الحصص (الموان من ٧ إلى ٣٠).

الباب الثانى

الأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع الشركات

ويعالج هذا الباب أحكام الشركات المساهمة فيما يتعلق بالهيكل المالى وتوزيع الأرباح وإدارة الشركة بأجهزتها المختلفة وخاصة الجمعية العامة العادية وغير العادية ومجلس الادارة والأحكام الخاصة بمراقبى الحسابات .

كما يعالج الأحكام المقابلة بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (المواد من ٣١ إلى ١٣٠) .

وأهم الأحكام التى ينظمها هذا الباب :

فيما يتعلق برأس المال والأرباح : (المواد من ٣١ إلى ٥١)

- اشترط المشروع أن تكون الأسهم اسمية ، مع تبسيط إجراءات التداول ونقل الملكية ، وجعل الحد الأدنى لقيمة السهم خمسة جنيهات والحد الأقصى ألف جنيه وذلك تشجيعا للاكتتاب من جانب صغار المدخرين وتنشيطا لحركة التداول فى سوق الأوراق المالية كما وضع المشروع حدودا قصوى لمصاريف الاصدار .

- أجاز المشروع أن يكون للشركة رأسمال مرخص به بالاضافة إلى رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع حتى يمكن لمجلس الادارة أن يستدعى رأس المال بواسطة جمعية عمومية غير غادية ، وما يعقبها من إجراءات تعديل نظام الشركة كما هو المتبع حاليا .

الاشتراك فى الادارة التى تتضمنها اللائحة التنفيذية وسوف تكدر هذه الطرق اشتراك العاملين فى الادارة الفعلية للشركة سواء عن طريق تخصيص أسهم لهم تخولهم عضوية مجلس الادارة أو اشتراكهم فى

مجالس للرقابة على أعمال الشركة أو إنشاء لجان إدارية معاونة يشترك فيها العاملون أو غير ذلك من الطرق والأساليب حتى يمكن أن يختار المؤسسون منها ما يكون أفضل لظروف الشركة، وهو ما يفضل الأسلوب الذى انتهجه قانون الاستثمار من ناحية تأكيد اشتراك العاملين فى الإدارة الفعلية للشركة حيث اكتفى بالنص على أن يبين نظام الشركة ذلك.

وجدير بالذكر أن الأساليب المقترحة تتفق ونص المادة ٢٦ من الدستور حيث فرقت هذه المادة - وفقا للتفسير الذى انتهى إليه مجلس الشعب عند مناقشة المادة المقابلة فى قانون الاستثمار - بين مشاركة العاملين فى إدارة وحدات القطاع العام فاستلزمت أن يكون ذلك عن طريق تمثيلهم فى مجلس الإدارة وفى حدود خمسين فى المائة من عدد الأعضاء بينما لم تشترط المادة المذكورة ذلك بالنسبة لشركات القطاع الخاص إذ اكتفت بالنص على أن يكون للعاملين نصيب فى إدارة الشركة وهو ما يمكن تحقيقه بأحد الأساليب السالف بيانها.

- ألغيت القيود الواردة بالقانون الحالى فيما يتعلق بعضوية أعضاء مجلس الإدارة وتحديد أوضاعهم وصلاحياتهم، مع إحكام رقابة الجمعية العامة عليهم، والسماح باختيار أعضاء احتياطيين لمواجهة الاعتذارات ولعدم توقف نشاط الإدارة.

- حددت الاختصاصات المقررة لكل من الجمعية العامة العادية وغير العادية ومجلس الإدارة بما يمنع تضارب الاختصاص بين أجهزة الشركة المنوط بها الإدارة، ويمكن من انسياب العمل بسهولة ويسر، ويحقق مبدأ فصل الإدارة عن الملكية.

- حمى المشروع حقوق الغير حسن النية فى حالة تجاوز أى من سلطات الإدارة لحدود اختصاصاتها.

- نظم المشروع أوضاع الجمعيات العامة العادية وغير العادية على وجه أكثر إحكاما من النصوص الحالية وأوضح الحلول الممكنة في حالة تعذر انعقاد مجلس الادارة أو الجمعية العامة بما يمنع أو يخفف من احتمالات التوقف.

- وضع المشروع عدة قيود على أعضاء مجلس الادارة بما يكفل حماية مصالح المساهمين وعدم الاضرار بهم ويمنع أعضاء المجلس من استغلال أوضاعهم بالشركة.

- أجاز المشروع تعديل غرض الشركة في حالة الضرورة، أو التكامل نشاط الشركة مع جواز تعديل النظام فيما عدا زيادة التزامات المساهمين، وذلك لتوائم الشركة من أوضاعها طبقاً لمتطلبات نشاطها المتجددة .

- وفي مقابل التيسيرات التي منحت في تأسيس الشركة وتبسيط إجراءاتها ومنح السلطات الكاملة لمجلس الادارة وفقا لما سلف بيانه، رأى المشروع أن يقابل ذلك بنوع من تشديد المسؤولية على المديرين، وجعل للجهة الادارية وكذلك المساهمين حق الرقابة تحقيقا للمصلحة العامة، بل وجرم بعض الأفعال حماية للاقتصاد القومى ولعدم العبث بمستندات الشركة وجعل الغرامة المالية كبيرة يتحملها المخالف شخصيا.

فيما يتعلق بمراقبى الحسابات (المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩)

فقد نظم المشروع مسئولية المراقبين والواجبات الملقاة عليهم والقيود التي يلتزمون بها ضمانا لحسن أدائهم لعملهم ولحماية المساهمين والجمهور.

وعقب ذلك فقد أورد المشروع أحكاما تفصيلية لتنظيم شركات التوصية بالأسهم (المواد من ١٠ إلى ١١٥) والشركات ذات المسئولية المحدودة (المواد من ١١٦ إلى ١٢٩). وقد سمح المشروع أن يكون الشخص الاعتبارى شريكا

في شركات المسؤولية المحدودة خلافا لما هو محظور في القانون الحالي وذلك اتساقا مع أحكام قانون الاستثمار والتطورات في القوانين المقارنة في هذا الشأن.

- أجاز المشروع إصدار أنواع ممتازة من الأسهم ذات أفضلية خاصة في التصويت أو توزيع الأرباح أو غير ذلك وفقا لاعتبارات كل شركة، كما قصر إصدار أسهم تمتع على الشركات التي تقوم على التزامات الموافق العامة أو تستهلك أصولها بالاستعمال وهو ما يشجع على المساهمة في مثل هذه الشركات.

- قنن المشروع لأول مرة فكرة إنشاء شركات تعمل في مجال الأوراق المالية وهو ما يسمى شركات أمناء الاكتتاب، لتقوم بتغطية الاكتتابات ثم تعيد طرحها بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية.

- وضع المشروع الضوابط الكفيلة بحماية الجمهور عند طرح أسهم الشركات أو سنداتها للاكتتاب العام، من ذلك موافقة الوزير المختص على إنشاء الشركة، وأن يكون الاكتتاب عن طريق أحد البنوك المرخص لها في ذلك أو الشركات التي تنشأ لهذا الغرض (أمناء الاكتتاب) أو يرخص لها في التعامل في الأوراق المالية.

- حدد المشروع الأرباح الصافية على وجه دقيق تفاديا لظهار ميزانيات غير حقيقية، كما حدد الاحتياطات القانونية النظامية، ثم أوكل للجمعية العمومية الحق في توزيع الأرباح الباقية على المساهمين والعاملين، دون إلزام بأوجه معينة للتوزيع.

- حافظ المشروع على حقوق العاملين في الأرباح، فجعل لهم نصيبا في الأرباح النقدية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن عشرة في المائة من تلك الأرباح، وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، وهو

مايجاوز - في حدوده القصوى - النظام المقرر حاليا لتوزيع الأرباح على العاملين .

ويلاحظ أن المشروع يفضل في هذا الشأن قانون الاستثمار الذى ترك تحديد نصيب العاملين في الأرباح لقرار يصدر من الجمعية العمومية دون تحديد حد أدنى لها ، كما نص المشروع على أن تبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على نسبة العشرة في المائة من الأرباح على العاملين والخدمات التى تعود عليهم بالنفع .

وماقرره المشروع في هذا الخصوص يتفق ونص المادة ٢٦ من الدستور الذى يقضى بأن يكون للعاملين نصيب في الأرباح دون تحديد لها تاركا ذلك للقانون .

وغنى عن البيان أن تحديد نسب أخرى إجبارية تقتطع من الأرباح زيادة على نسبة التوزيع النقدى للعاملين من شأنه عزوف المستثمرين عن إنشاء شركات مساهمة وطنية واللجوء إلى تكوين شركات أشخاص أو شركات خاضعة لقانون الاستثمار، مما يحرم العاملين من الحدود الدنيا لتوزيع الأرباح النقدية، كما يقلل من إيجاد فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة المتزايدة سنويا والتي قد تفوق إمكانيات القطاع الحكومى والقطاع العام .

- حظر المشروع توزيع أرباح ناتجة عن بيع أصل من الأصول القائمة للشركات، وكذلك عدم جواز توزيع أرباح إذا كان من شأن ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها، وذلك بغية تقوية ائتمان الشركة .

- أجاز المشروع للشركة إصدار سندات في حدود صافي أصول الشركة بحسب آخر ميزانية، مع استثناء الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى وغيرها من الشركات التى يرخص لها بذلك من الوزير المختص

في تجاوز تلك الحدود، كما يسرى هذا الاستثناء إذا كانت السندات مضمونة من الدولة أو برهن على ممتلكات الشركة، إذا كانت مكتتبا فيها بالكامل من البنوك أو شركات توظيف الأموال.

- وحماية لحملة السندات استحدث المشروع فكرة إنشاء جماعة لهم للمحافظة على حقوقهم في مواجهة الشركة على قرار الجمعيات العمومية للمساهمين مما يدعم الثقة في سوق الأوراق المالية.

فيما يتعلق بإدارة الشركة : (المواد من ٥٢ إلى ١٠٢)

- حافظ المشروع على مبدأ مشاركة العاملين في إدارة الشركة، حيث نصت المادة (٨٤) على أن للعاملين نصيب في إدارة الشركات المساهمة الخاضعة لأحكام المشروع، وأن تحدد اللائحة التنفيذية طرق وقواعد وشروط اشتراك العاملين في الإدارة، وأنه يجب أن ينص نظام الشركة على إحدى طرق الاشتراك.

الباب الثالث

الاندماج وتغيير الشركة : (المواد من ١٣٠ إلى ١٣٦)

- عالج المشروع أحكام اندماج الشركات على النحو الذى يساير التطور الاقتصادى، أخذاً فى الاعتبار وضع الجلول للصعوبات العملية التى واجهت بعض الشركات فى النصوص الحالية.
- كما عالج المشروع لأول مرة أحكام تغيير شكل الشركة القانونى لمواجهة التوسعات وفى الحالتين حافظ على حقوق الأقلية الراضية للاندماج أو التغيير.
- ونص المشروع على إعفاء الشركات المندمجة ومساهميها، والشركة المندمج فيها والشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج تشجيعاً على قيام الكيانات المالية الكبيرة.
- شرط المشروع أن يتم الاندماج بموافقة اللجنة المنوط بها الموافقة على تأسيس الشركات إعمالاً لرقابة الدولة فى هذا الشأن.

الباب الرابع

تصفية الشركة : (المواد من ١٣٧ إلى ١٥٤)

أورد المشروع أحكاما تفصيلية لمعالجة أوضاع وتصفية الشركة وتنظيم سلطات المصفي وبيانها بما يتفق والمستقر من أحكام القضاء وأراء الفقهاء في هذا الخصوص، وذلك منعا لما قد يثور من منازعات، مع الحفاظ على حقوق الدائنين والمساهمين.

الباب الخامس

الرقابة والتفتيش والجزاءات : (المواد من ١٥٥ إلى ١٦٤)

نظم المشروع في هذا الباب أحكام الرقابة التي تتولاها الجهة الادارية، بما في ذلك حق التفتيش على الشركات والاطلاع على دفاتها للتأكد من التزام الشركة بأحكام القانون.

كما نظم المشروع أحكام الرقابة المخولة للمساهمين ومراقبي الحسابات بما في ذلك الحق في دعوة الجمعية العمومية للنظر في أى أمر في الأمور التي تقتضى الرقابة.

وأورد المشروع على سبيل الحصر المخالفات والعقوبات المقررة لها، وتدور بين الحبس والغرامة المالية المرتفعة التي يتحملها المخالف شخصيا.

الباب السادس

فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر

(المواد من ١٦٥ إلى ١٧٣)

كما عالج المشروع لأول مرة تنظيم إنشاء فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها ومكاتب التمثيل والمكاتب العلمية على نحو يحقق المصلحة العامة ويضع مثل هذا النشاط تحت نظر الحكومة، وبما لا يختلط بنشاط الوكالة التجارية.

كما نص المشروع على أن يكون للعاملين بهذه الفروع نصيب في الأرباح على الوجه الذي تحدده اللائحة التنفيذية طبقاً لنص المادة ٤١ من المشروع

الباب السابع

أحكام ختامية : (المواد من ١٧٤ إلى ١٨٥)

وفي الأحكام الختامية عالج المشروع النسب المتعين على الشركات تشغيلها من المصريين وتحديد نسب أجورهم بالنسبة لمجموع الأجور، كما أوضح القيود الخاصة بالعاملين في الدولة والقطاع العام والهيئات النيابية في تأسيس الشركات وعضوية مجالس إدارتها بما يحمى الوظيفة العامة والتمثيل النيابي كما ينص المشروع على عدم المساس بالمزايا والاعفاءات المقررة للشركات المنشأة طبقاً لأحكام قانون الاستثمار

وأجاز المشروع للشركات التي تنشأ طبقاً لأحكامه وتعمل في أحد المجالات المنصوص عليها في قانون الاستثمار، والاستفادة بالمزايا والاعفاءات المقررة في قانون الاستثمار بشرط موافقة هيئة الاستثمار كما يسرى ذلك الحكم على الشركات القائمة وقت نفاذ المشروع بالنسبة لزيادة رأسمالها في أحد المجالات المذكورة وذلك تحقيقاً للمساواة بين نوعى شركات القطاع الخاص العاملة في مجال واحد وذلك استجابة للمطلب العادل للمستثمرين المصريين وتنشيطا لسوق الأوراق المالية وهو ما كان مقرراً جزئياً في المادة (٦) من قانون الاستثمار بالنسبة للمشروعات المصرية.

هذا وقد روعى في أحكام المشروع أن يقتصر على الأحكام الأساسية للموضوعات التي ينظمها مع الإحالة إلى اللوائح التنفيذية فيما يتعلق بالتفصيلات الاجرائية والفنية حتى تتحقق لها المرونة الكافية عند التطبيق مع امكانية تعديلها في سهولة ويسر كلما استدعى الأمر ذلك مساهمة للمتغيرات الاقتصادية دون حاجة إلى تعديل القانون ذاته.

ويتشرف نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد ، بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي وافق عليها قسم التشريع بمجلس الدولة بكتابته رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩ ، برجاء في حالة الموافقة إحالته إلى مجلس الشعب تمهيدا لاتخاذ إجراءات إصداره .

نائب رئيس الوزراء
للشئون الاقتصادية والمالية
وزير التخطيط والمالية والاقتصاد
(دكتور عبد الرزاق عبد المجيد)

تحريرا في مايو ١٩٨١

القوانين المعدلة

للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تضاف مادة جديدة برقم ٢١ مكررا إلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نصها الآتى :

« تؤدى الشركات التى توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون رسوما مقابل خدمات الفحص والتأسيس بواقع واحد فى الألف من رأس المال المصدر بالنسبة إلى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، ومن رأس المال المدفوع بالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وذلك بحد أدنى مقداره مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

(الموافق ١٧ يونية سنة ١٩٩٤م) .

(*) الجريدة الرسمية فى ١٨ يونية سنة ١٩٩٤ - العدد ٢٤ (مكرر) .

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨

بتعديل المادة (٤٦) من قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٤٦) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، النص الآتى :

مادة ٤٦ - «مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الأسهم بأزيد من القيمة التى صدرت بها مضافا إليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الإصدار ، وذلك فى الفترة السابقة على قيد الشركة فى السجل التجارى بالنسبة إلى شهادات الاكتتاب أو فى الفترة التالية لتاريخ القيد حتى نشر القوائم المالية عن سنة مالية كاملة بالنسبة إلى الأسهم إلا وفقا للشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٤١٩ هـ

(الموافق ١١ يونية سنة ١٩٩٨م) .

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؛

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد (١٧ و ١٨ و ١٩) والفقرة الأولى من المادة (٢١) والمواد (٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٦٤) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ النصوص الآتية :

مادة ١٧ - على المؤسسين أو من ينوب عنهم إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب أن يرفق بالإخطار المحررات الآتية :

(أ) العقد الابتدائي ونظام الشركة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة إلى الشركات ذات المسئولية المحدودة .

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها العمل في مجال نشاط الأقمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أداؤها ووضعت تحت تصرف الشركة إلى أن يتم اكتساب شخصيتها الاعتبارية .

(د) إيصال سداد رسم بواقع واحد فى الألف من رأس مال الشركة المصدر بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ومن رأس المال المدفوع بالنسبة إلى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بحد أدنى مقداره مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة إعطاء مقدم الإخطار شهادة بذلك متى كان مرفقا به جميع المحررات المنصوص عليها فى البنود السابقة مستوفاة ، ويتم قيد الشركة فى السجل التجارى بموجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو لإجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .

وتشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

مادة ١٨ - للجهة الإدارية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها بإنشاء الشركة أن تعترض على قيامها ، وذلك بموجب كتاب بالبريد المسجل على عنوان الشركة المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، مع إرسال صورة من الكتاب إلى السجل التجارى للتأشير به على بيانات قيد الشركة ويجب أن يكون الاعتراض مسببا وأن يتضمن مايلزم اتخاذه من إجراءات لإزالة أسباب الاعتراض .

ولايجوز للجهة الإدارية الاعتراض على قيام الشركة إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) مخالفة العقد الابتدائى أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات الإلزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أمورا مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفا للقانون أو للنظام العام .

(ج) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

مادة ١٩ - على الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بالاعتراض أن تزيل أسبابه أو أن تتظلم منه إلى وزير الاقتصاد ، وإلا وجب على الجهة الإدارية المختصة إصدار قرار بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

ويعتبر فوات خمسة عشر يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض .

وفى حالة رفض تظلم الشركة تخطر بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، فإذا لم تزلها خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت الجهة الإدارية المختصة قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

وفى جميع الأحوال تزول الشخصية الاعتبارية للشركة من تاريخ صدور قرار الشطب ، ولأصحاب الشأن الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ إعلانهم أو علمهم به ، وعلى المحكمة أن تقضى فى الطعن على وجه الاستعجال .

ويكون المؤسسون مسئولين بالتضامن فى أموالهم الخاصة عن الآثار أو الأضرار التى تترتب أو تلحق بالغير نتيجة لشطب قيد الشركة من السجل التجارى ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المقررة .

مادة ٢١ (فقرة أولى) - تنظم اللائحة التنفيذية إجراءات نشر عقد الشركة ونظامها بالوقائع المصرية ، أو بالنشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض ، أو بغير ذلك من الطرق .

مادة ٣٢ - يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس المال مرخصا به يجاوز رأس المال المصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله ، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حدا أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة إلى الشركات التي تمارس أنواعا معينة من النشاط ، وكذلك لما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتبا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء (١٠٪) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزداد إلى (٢٥٪) خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به فى حالة وجوده .

وفى جميع الأحوال لايجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداذه بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، وبشرط أن يؤدى المكتتبون فى الزيادة مالا يقل عن النسبة التى تقرر أداؤها من رأس المال المصدر قبل زيادته ، وأن يؤدوا باقى القيمة فى ذات المواعيد التى تتقرر للوفاء بباقى قيمة رأس المال المصدر .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته ، أيهما أطول وإلا صار القرار المرخص بالزيادة لاغيا .

مادة ٣٧ - إذا طرحت أسهم الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من وزير الاقتصاد بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب فى المدة المحددة له يجوز للبنوك أو الشركات التي تلقت الاكتتاب تغطية كل أو بعض مالم يتم تغطيته من الأسهم المطروحة للاكتتاب إذا كان مرخصا لها بذلك ، ولها أن تعيد طرح ما اكتتبت فيه للجمهور دون التقييد بإجراءات وقيود تداول الأسهم المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة ٣٩ - يكون للشركة سنة مالية يعينها النظام وتعد عنها قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد ، ويجوز أن ينص نظام الشركة على إعداد قوائم مالية دورية لها لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر ، على أنه يجب على الشركة التي يكون غرضها الاشتراك فى تأسيس شركات أخرى أو الاشتراك فيها على أى وجه أن تعد قوائم مالية مجمعة عن تلك الشركات .

مادة ٤٨ - إذا حصلت الشركة بأية طريقة على جانب من أسهمها تعين عليها أن تتصرف فى هذه الأسهم للغير فى مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها ، وإلا التزمت بإنقاص رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وباتباع الإجراءات المقررة لذلك .

وجوز للشركة شراء بعض أسهمها لتوزيعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم فى الأرباح .

مادة ٦٤ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

(المادة الثانية)

تضاف إلى المادة ٤٠ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ، فقرة جديدة ، نصها الآتى :

« ويجوز أن ينص نظام الشركة على أن يكون للجمعية العامة الحق فى توزيع كل أو بعض الأرباح التى تكشف عنها القوائم المالية الدورية التى تعدها الشركة على أن يكون مرفقا بها تقرير عنها من مراقب الحسابات » .

(المادة الثالثة)

تستبدل كلمة «الإخطار» بعبارة « طلب الترخيص» الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١٤ وتستبدل بعبارة «إلا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨» الواردة فى البند (ب) من المادة ٦٨ ، عبارة «إلا لأسباب توافق عليها الجهة الإدارية المختصة» ، كما يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ ، النص الآتى :

« ويقدم الطلب إلى وزير الاقتصاد وتشكل بقرار منه لجنة للنظر فى الطلب يشترك فى عضويتها مراقب من الجهاز المركزى للمحاسبات » .

(المادة الرابعة)

تلغى نصوص المواد ٢١ مكررا و ٢٢ و ٢٣ و ٣٦ و ٩٢ وعبارة «إلا بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون» من نص المادة ١٦ وعبارة «بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨)» من نصى المادتين ١٣٠ ، ١٣٦ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه .

(المادة الخامسة)

على وزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينقل كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٩٨ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام (٤ و ١٢ و ٣١ فقرة أولى ، ٤٧) من قانون ضمانات

وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، النصوص التالية :

مادة (٤) : « تسرى على شركات الأموال التى تؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون الأحكام

الواردة فى المواد (١٧ و ١٨ و ١٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية

بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

ويتم نشر الأنظمة الأساسية لها وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية

لهذا القانون .

ويصدر بالترخيص بتأسيس شركات الأشخاص التى تؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون

قرار من الجهة الإدارية المختصة بعد قيامها بمراجعة البيانات الأساسية لعقود تأسيس هذه

الشركات وتكتسب هذه الشركات الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل

التجارى ، ويتم نشر عقود تأسيسها وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية

لهذا القانون .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء أو من ينوب عنهم على عقود الشركات أياً كان شكلها القانونى مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس المال المدفوع بعد أقصى مقداره خمسمائة جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبى بحسب الأحوال سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة . »

مادة (١٢) : « مع عدم الإخلال بالتصرفات التى تمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، يكون للشركات والمنشآت الحق فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أياً كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم أو مساهمتهم فى رأسمالها ، وذلك عدا الأراضى والعقارات الواقعة فى المناطق التى يصدر بتحديداتها قرار من مجلس الوزراء ، على أن يحدد هذا القرار شروط وقواعد التصرف فيها .

مادة (٣١) : « (فقرة أولى) يختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بإصدار موافقة مبدئية على إقامة الشركات والمنشآت داخلها ، ويصدر بتأسيس هذه الشركات وتلك المنشآت قرار من الجهة الإدارية المختصة ، كما يختص رئيس مجلس إدارة المنطقة بالترخيص لها بمزاولة نشاطها . »

مادة (٤٧) : « يجوز تحديد رأسمال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بأية عملة قابلة للتحويل وإعداد ونشر قوائمها المالية بهذه العملة بشرط أن يكون الاكتتاب فى رأسمالها بذات العملة وأن يتم سداد كامل رأس المال المصدر وأن يكون مودعاً فى أى من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى حسابات بالنقد الأجنبى .

كما يجوز تحويل مسمى رأسمال هذه الشركات من الجنيه المصرى إلى أية عملة قابلة للتحويل وسدّ لأسعار الصرف السارية فى تاريخ التحويل بشرط الالتزام بالضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . »

(المادة الثانية)

يستبدل بنصى الفقرة الثانية من المادة (٣١) والفقرة الرابعة من المادة (٧٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، النصان الآتيان :

مادة (٣١) : **فقرة ثانية** « ويحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة ، ويلغى كل نص يخالف ذلك فى أى قانون آخر » .

مادة (٧٧) : **فقرة رابعة** « ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يجوز أن ينوب أعضاء المجلس عن بعضهم فى حضور الجلسات بشرط أن تكون الإنابة مكتوبة ومصدقاً عليها من رئيس المجلس » .

(المادة الثالثة)

تضاف إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ مادة جديدة برقم (٢٩ مكرراً) ، نصها الآتى :

« (مادة ٢٩ مكرراً) : يجوز الترخيص بتحويل الشركات والمنشآت المقامة داخل المناطق الحرة العامة والخاصة للعمل بنظام الاستثمار الداخلى ، على أن تعفى الشركات والمنشآت التى يتم تحويلها من سداد أية ضرائب أو رسوم جمركية عما استوردته من معدات وآلات وأجهزة وخطوط إنتاج وأجزائها وقطع الغيار التى يقتضيها النشاط بنسبة ما تم إهلاكه منها وبشرط مرور ١٢ شهراً على تاريخ مزاولتها للنشاط أو بدئها للإنتاج داخل المنطقة الحرة .

على أن يتم الترخيص والإعفاء المشار إليهما فى الفقرة السابقة وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

يضاف إلى الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، النص التالي :

« ما لم تقرر الجهة الإدارية المختصة اكتسابها الشخصية الاعتبارية قبل انقضاء هذه المدة ، واستثناء مما تقدم لا تكتسب الشركات والمنشآت التي تزاول نشاطها في شبه جزيرة سيناء الشخصية الاعتبارية إلا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما لا يتم إجراء أى تعديل فى نظامها الأساسى أو تداول أسهم رأسمالها إلا بعد موافقة رئيس الهيئة المشار إليها . »

(المادة الخامسة)

تضاف إلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مادة جديدة برقم (٤٨ مكرراً) نصها الآتى :

« مادة (٤٨ مكرراً) : مع عدم الإخلال بالنظام القانونى لتوزيع الأرباح ، يجوز أن يتضمن النظام الأساسى للشركة نظاماً أو أكثر لإثابة أو تحفيز العاملين والمديرين بالشركة من خلال تملكهم بطريق مباشر أو غير مباشر لجزء من أسهمها ، وذلك وفقاً للطرق والقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتتولى الهيئة العامة لسوق المال إعداد النماذج ومراجعة العقود التى يتم إبرامها فى هذا الشأن . »

(المادة السادسة)

يلغى العمل بالفقرة الأولى من المادة (١٤) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالنسبة للشركات والمنشآت والمشروعات التى يتم تأسيسها بعد تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

كما تحذف من المادة (٣٦) من ذات القانون عبارة « و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » مع استبدال كلمة « القانون » بدلاً من كلمة « القانونين » الواردة فى هذه المادة .

(المادة السابعة)

تتمتع الشركات المؤسسة وفقاً لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والشركات المؤسسة وفقاً لأحكام قانون التجارة بالضمانات والحوافز الواردة في المواد من ٨ إلى ١٣ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

(المادة الثامنة)

تُحذف من الفقرة الأولى من المادة (٧٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كلمة «فردى» .

(المادة التاسعة)

تلغى المواد أرقام (٨٣ و ٩١ و ٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

القرارات المنضدة

لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة

قرار وزير الاقتصاد

رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨

بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١(*)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير المختص في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(مادة ١)

على كل من يرغب في تأسيس شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة ، مراعاة ما يأتي :

(أ) الالتزام بالأحكام والإجراءات التي تقرها القوانين التي تحكم الترخيص بمزاولة النشاط المستهدف من تأسيس الشركة .

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٧ (تابع) في ١٩٩٨/٢/٤

- (ب) التحقق من عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات .
- (ج) استيفاء إجراءات التقييم المقررة قانوناً إذا كان رأس مال الشركة يتضمن حصة عينية .
- (د) إخطار الهيئة العامة لسوق المال بالرغبة في إصدار أسهم الشركة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .
- (هـ) اعتماد نشرة الاكتتاب من الهيئة العامة لسوق المال ونشرها طبقاً للقانون ، واستيفاء الأوضاع المقررة في شأن هذا الاكتتاب وذلك إذا كان جانب من أسهم الشركة مطروحا في اكتتاب عام .
- (و) التصديق على التوقيعات في عقد الشركة والنظام الأساسي .

(مادة ٢)

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بإخطار مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد بإنشاء الشركة وذلك على النماذج المعدة لذلك ، على أن يكون الإخطار مصحوباً بأصل وصورة من المستندات الآتية :

- (أ) العقد الابتدائي ونظام الشركة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .
- (ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها العمل في مجال نشاط الأعمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستشعار عن بعد أو أي نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(جـ) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها ووضعت تحت تصرف الشركة إلى أن يتم اكتسابها شخصيتها الاعتبارية .

(د) الإيصال الدال على سداد الرسم المنصوص عليه فى المادة (١٧) فقرة (د) من القانون .

(مادة ٣)

على من يرغب فى الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة يكون غرضها أو من بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الأقمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، أن يتقدم بطلب بذلك إلى وزير الاقتصاد يضمه اسم الشركة وغرضها ورأس المال الخاص بها وبيانات مؤسسيها ، ويتولى الوزير عرض الطلب على مجلس الوزراء .

(مادة ٤)

على مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القرار والتحقق من أنها مستوفاة أن تؤشر على أصل العقد والنظام المقدمين إليها بما يفيد تسلمها للإخطار بإنشاء الشركة ومرفقاته ، وتحتفظ المصلحة بصور تلك المستندات وتعطى مقدم الإخطار شهادة مؤرخة تفيد تسلمها للإخطار والمستندات المرفقة به .

(مادة ٥)

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بتقديم الشهادة المشار إليها في المادة السابقة إلى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال لقيد الشركة فى السجل التجارى دون حاجة لأى شرط أو إجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مساهمة غير المصريين فى الشركة .

(مادة ٦)

تمسك مصلحة الشركات سجلا تدرج فيه الإخطارات المنصوص عليها فى المواد السابقة بأرقام سلسلة بحسب تواريخ ورودها .

(مادة ٧)

على مصلحة الشركات أن تعترض على قيام الشركة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها بإنشاء الشركة إذا تحققت من قيام سبب من الأسباب الآتية :

(أ) مخالفة العقد الابتدائى أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات الالزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أمورا مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفا للقانون أو للنظام العام .

(جـ) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

ويجب أن يكون الاعتراض مسببا ، وأن يتم إبلاغه إلى الشركة على عنوانها .

المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، كما يتم إبلاغ الاعتراض إلى مكتب السجل

التجارى لشركات الأموال للتأشير به تأشيراً واضحاً على بيانات قيد الشركة .

(مادة ٨)

إذا لم تقم الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالاعتراض بإزالة أسبابه، ولم تقم بالتظلم منه إلى وزير الاقتصاد قبل انقضاء تلك المدة، أصدرت مصلحة الشركات قراراً بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع إبلاغ القارئ بكتاب مسجل إلى الشركة على عنوانها المبين بالأوراق المرفقة بإخطار إنشائها وإلى مكتب السجل التجارى المختص .

(مادة ٩)

يمسك بمكتب وزير الاقتصاد سجل تقيد فيه التظلمات من الاعتراض على قيام الشركات بأرقام سلسلة حسب تواريخ ورودها .
ويقدم التظلم من أصل وصورة موضحة فيه أسبابه ومرفقة به صورة من الاعتراض ، وعلى المكتب أن يؤشر على صورة التظلم بما يفيد تسلم أصله ورقم وتاريخ تسلمه ، ورد هذه الصورة إلى مقدم التظلم .

(مادة ١٠)

يتم فحص التظلم على وجه الاستعجال ، وفى حالة رفضه تخطر الشركة بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، كما تخطر به مصلحة الشركات والسجل التجارى ، فإذا لم تقم الشركة بإزالة تلك الأسباب خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت مصلحة الشركات قراراً بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع إخطارها والسجل التجارى بهذا القرار .

وفى حالة قبول التظلم تزول كل آثار الاعتراض ، وعلى مكتب تلقى التظلمات إبلاغ كل من الشركة ومصلحة الشركات والسجل التجارى بقبول التظلم .

ويعتبر مضى خمسة عشرة يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض ويتعين الإبلاغ به على النحو المنصوص عليه فى هذه المادة .

(مادة ١١)

إذا لم يتم الاعتراض على قيام الشركة طبقاً لأحكام المواد السابقة ، تعين نشر عقد الشركة في صحيفة الشركات مقروناً برقم القيد في السجل التجارى وتاريخه ، وذلك على نفقة الشركة .

(مادة ١٢)

للشركة بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية سحب المبالغ المسددة من قيمة الأسهم أو الحصص النقدية والعائد الذى تكون قد حققته من البنك المودعة به هذه المبالغ ، وذلك بعد تقديم ما يفيد قيد الشركة بالسجل التجارى ومضى خمسة عشر يوماً على هذا القيد.

(مادة ١٣)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

(مادة ١٤)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٨/٢/١

وزير الاقتصاد

دكتور / يوسف بطرس غالى

قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٨

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (*)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ :

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ :

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ :

وبعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر :

(مادة ١)

إذا حصلت شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم بأية طريقة على جانب من أسهمها وجب عليها إخطار الهيئة العامة لسوق المال بذلك ، كما يتعين عليها عند إعداد قوائمها المالية وفي جميع حالات الإفصاح التي تنشرها أو تعلنها أن تبين ما حصلت عليه من أسهمها ونسبته إلى رأس المال المصدر وتاريخ حصولها عليه .

(*) الوقائع المصرية العدد ٥٧ (تابع) فى ١١/٣/١٩٩٨

ويطلق على ماتحتفظ به الشركة من أسهمها « أسهم خزينة » وعلى باقى الأسهم « أسهم قائمة » .

(مادة ٢)

لا يكون لأسهم الخزينة أية حقوق فى الأرباح التى توزعها الشركة ، ويقتصر استحقاق الربح الذى يتقرر توزيعه على الأسهم القائمة فى تاريخ قرار التوزيع ، كما تستبعد أسهم الخزينة من تشكيل الجمعية العامة للشركة ومن التمثيل فيها .

(مادة ٣)

على الشركة أن تتصرف فى أسهم الخزينة قبل مضى مدة لاتزيد على سنة ميلادية من تاريخ حصولها عليها ، وإلا التزمت بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة خلال الثلاثين يوما التالية لمضى تلك المدة لإنقاص رأس مال الشركة بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم ، وذلك وفقا للإجراءات المقررة لدعوة الجمعية وإنقاص رأس المال .

(مادة ٤)

على مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين - بحسب الأحوال - أن يعد عن كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة، وتوضع هذه الوثائق تحت تصرف مراقبى الحسابات قبل نشرها بأسبوعين على الأقل .

ويتعين نشر القوائم المالية وخلاصة وافية لتقرير النشاط والنص الكامل لتقرير مراقبى الحسابات فى صحيفتين يوميتين قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل ، ومع مراعاة أحكام النشر بالنسبة إلى الشركات التى طرحت أوراقا مالية لها فى اكتتاب عام والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية .

ويجوز - إذا كان نظام الشركة يسمح بذلك - الاكتفاء بإرسال نسخة من الوثائق المشار إليها فى الفقرة الأولى ، إلى كل منساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل .

وترسل صورة مما يتم نشره أو إرساله إلى المساهمين إلى كل من الهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات .

(مادة ٥)

تجتمع الجمعية العامة للشركة مرة على الأقل كل سنة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية ، وتنظر الجمعية على الأخص فى المسائل الآتية :

(أ) تقرير مراقب الحسابات .

(ب) تقرير مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال عن نشاط الشركة .

(ج) المصادقة على القوائم المالية .

(د) الموافقة على توزيع الأرباح .

(هـ) تحديد مكافأة وبدلات مجلس الإدارة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

(ز) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

(مادة ٦)

إذا كان نظام الشركة يسمح بتوزيع الأرباح عن مدة تقل عن سنة وقرر مجلس الإدارة توزيعها ، تعين دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع قبل مضى ثلاثة أشهر على انتهاء المدة التى توزع عنها الأرباح لتنظر فى المسائل من (أ) إلى (هـ) من المادة السابقة عن المدة ذاتها .

(مادة ٧)

إذا نقصت نسبة مساهمة شركات قطاع الأعمال العام القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام فى رأس مال شركة قطاع الأعمال العام التابعة عن (٥١ ٪) من رأس مالها لأى سبب ، تعين إتباع الإجراءات الآتية :

(أ) توجه الدعوة إلى عقد جمعية عامة غير عادية لتعديل النظام الأساسى للشركة

بما يتفق وأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولائحته التنفيذية

وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة تشكيل مجلس الإدارة

وتعيين مراقبى الحسابات مع الالتزام بالأوضاع والإجراءات التى تقررها

تلك الأحكام .

(ب) تقدم الشركة خلال عشرة أيام من تاريخ عقد الجمعية العامة غير العادية إخطارا إلى مصلحة الشركات بسريان أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على الشركة ، مع إرفاق الوثائق التالية بالإخطار :

١ - النظام الأساسي للشركة .

٢ - صورة من قيد الشركة بالسجل التجارى .

٣ - محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذى تقرر فيه تعديل النظام الأساسى للشركة موقعا عليه من رئيس الشركة القابضة التى تتبعها الشركة بصفته رئيسا للجمعية ومن مراقبى الحسابات وجامعى الأصوات وأمين السر .

٤ - النظام الأساسى طبقا للنموذج المعد فى هذا الشأن والذى أقرته الجمعية العامة غير العادية موقعا عليه من رئيس الجمعية متضمنا تمهيدا بالتطور الذى لحق الشركة منذ تأسيسها حتى تاريخ انعقاد الجمعية .

وعلى مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المشار إليها والتحقق من أنها مستوفاة أن تحتفظ بصورة منها وأن تؤشر على أصل النظام الأساسى المعدل المقدم إليها بما يفيد إتمام مراجعته وتسليمه للشركة للتصديق على التوقيع فيه ولتعديل بيانات القيد فى السجل التجارى واستكمال إجراءات النشر فى صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

(مادة ٨)

فى حالات تعديل النظام الأساسى للشركة تسرى بالنسبة إلى هذا التعديل جميع الأحكام والإجراءات المقررة لتأسيس الشركة .

(مادة ٩)

فى تطبيق أحكام المادتين (١٣٠) و (١٣٦) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تقوم مصلحة الشركات بمراجعة مستندات الاندماج أو مستندات تغيير الشكل القانونى للشركة - بحسب الأحوال - للتحقق من استيفاء الأوضاع والإجراءات المقررة فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وذلك قبل قيام المصلحة بالعرض على وزير الاقتصاد بالنسبة إلى الاندماج أو قبل التأشير فى السجل التجارى بالنسبة إلى تغيير الشكل القانونى للشركة .

(مادة ١٠) .

تختص مصلحة الشركات بالنظر فى طلبات قيد مكاتب التمثيل وما فى حكمها فى السجل المعد لذلك كما تختص بالنظر فى حالات شطب هذه المكاتب من السجل المشار إليه .

(مادة ١١)

لا تسرى أحكام المادتين (٤) و (٥) من هذا القرار على السنة المالية للشركة التى انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

(مادة ١٢)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

(مادة ١٣)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ١٠ / ٣ / ١٩٩٨

وزير الاقتصاد

دكتور / يوسف بطرس غالى

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن تقرير مصروفات إدارية على تأسيس شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير المختص فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر :

مادة ١ - تؤدى الشركات التى يتم موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه لمصلحة الشركات مقابلًا للخدمات التى تؤديها المصلحة بواقع واحد فى الألف من قيمة رأس المال المصدر بالنسبة للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وبالنسبة لرؤوس الأموال المدفوعة للشركات ذات المسئولية المحدودة بحد أدنى مقداره مائة جنيه مصرى وبحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادل هذا المقابل بالعملات الحرة .

(*) الوقائع المصرية العدد ٩٤ فى ٢١/٤/١٩٨٥

ملحوظة : يلاحظ أن قرار وزير الاقتصاد رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٥ قد أُلغى ضمناً بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه . بتعديل المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

مادة ٢ - تخصص الحصيلة المحققة وفقا للمادة السابقة لتدعيم بنود موازنة المصلحة وذلك على النحو التالى :

٥٠٪ لتدعيم اعتمادات الباب الأول .

٥٠٪ لتدعيم اعتمادات الباب الثانى .

على أن يتم التوزيع التفصيلى على مختلف البنود بمعرفة رئيس المصلحة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ١٩/٣/١٩٨٥

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د. مصطفى كامل السعيد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢(*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي هو الوزير المختص فى تطبيق أحكام
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما عدا حكم المادة (١٧٦) منه فيكون وزير
الدولة للقوى العاملة والتدريب هو الوزير المختص فى تطبيق أحكامها .

(المادة الثانية)

يفوض وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي فى تحديد الجهات الإدارية المختصة فى
تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢

الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٨٢

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨

بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون

رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ :

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ :

وبناء على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير شئون

الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قرارى وزير الاقتصاد رقمى ٢٥ و ٧٥ لسنة ١٩٩٨ بتنفيذ بعض أحكام

القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ :

وعلى توصيات اللجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠٠ فى موضوع شهادات الإيداع البنكية ؛

(*) الوقائع المصرية العدد رقم ٢٧٠ تابع (ب) - الصادر فى ٢٥/١١/٢٠٠١

قرار:

(المادة الاولى)

فى تطبيق أحكام المادة (٣٢) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، يجب مراعاة مايلى :

اولا - إذا أدى المكتتبون عند التأسيس نسبة تقل عن (٢٥ ٪) من قيمة الأسهم المكتتب فيها وجب استكمالها لنسبة (٢٥ ٪) خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ التأسيس ، على أن تودع لدى أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب ويسرى فى شأنها ذات الأحكام التى تسرى على الإيداع عند التأسيس .

وعلى الشركة موافاة الجهة الإدارية المختصة بصورة معتمدة من شهادة الإيداع البنكية خلال أسبوع من تمام سداد النسبة المذكورة .

ثانيا - لايجوز تداول أسهم أية شركة إلا بعد سداد (٢٥ ٪) من رأس مالها على الأقل سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بجداول بورصة الأوراق المالية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠١/١١/٢١

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢

بشأن التقييم والتصرف فى حصص المال العام
فى الشركات المشتركة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ بمتابعة أعمال البنوك
والشركات المشتركة ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هيكلها التمويلية ووضع برامج
التصرف فى أسهمها المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو لبنوك أو شركات
القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الاقتصاد

والتجارة الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تعديل بعض أحكام

تنظيم الوزارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠٠١ بالتعديل الوزارى ؛
وعلى موافقة المجموعة الاقتصادية بجلستها المنعقدة فى ١٧/١/٢٠٠٠
على تولى وزيرى الاقتصاد وقطاع الأعمال العام (كل فيما يخصه) مسئولية المخصصة
للمشركات المشتركة ؛

وعلى قرارات اللجنة الوزارية للمخصصة المعقودة فى ٢٩/١١/٢٠٠١
بشأن الشركات المشتركة ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل لجنة
لتقييم حصص المال العام فى الشركات المشتركة ؛
وبناء على ماعرضه وزير قطاع الأعمال العام ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعاد تشكيل لجنة لتقييم والتصرف فى حصص المال العام فى الشركات المشتركة
برئاسة مدير المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام وعضوية كل من :

- ممثل لوزارة قطاع الأعمال العام
- المستشار القانونى لوزير قطاع الأعمال العام .
- ممثل للجهاز المركزى للمحاسبات .
- ممثل للبنك المركزى المصرى .
- ممثل لوزارة التخطيط .
- ممثل لوزارة التجارة الخارجية ؛
- ممثل للهيئة العامة لسوق المال .

ويتم اختيار ممثلى الجهات السابق ذكرها بمعرفة الوزير المختص أو رئيس الجهة
التي يتبعها كل منهم .

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الخبراء والمستشارين بناء على قرار
من رئيس اللجنة .

(المادة الثانية)

يكون للجنة أمانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من وزير قطاع الأعمال العام ؛

(المادة الثالثة)

تعرض توصيات اللجنة وقراراتها على وزير قطاع الأعمال العام لاعتمادها .

(المادة الرابعة)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بناء على طلب من رئيسها وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ،
على أن تقوم اللجنة بدعوة ممثل صاحب أكبر حصة في المال العام والمفوض من أصحاب
الحصص الأخرى إلى اجتماعاتها عند مناقشة الموضوعات المتعلقة بطرح حصة المال العام
في الشركة المعنية .

(المادة الخامسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه ، كما يلغى ما يخالف أحكامه .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٠٠٢ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقييم والتصرف في

حصص المال العام في الشركات المشتركة ؛

وبناء على ما عرضه وزير قطاع الأعمال العام ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يضم ممثل لوزارة المالية لعضوية لجنة التقييم والتصرف في حصص المال العام

في الشركات المشتركة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢

المشار إليه .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غزة شعبان سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٢١ لسنة ٢٠٠١ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأجير التمويلي ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تعديل بعض أحكام تنظيم الوزارات ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يفوض السيد الدكتور/ محمد الغمراوى داود - رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى الاختصاصات الآتية :

١ - إصدار قرارات الموافقة على اندماج الشركات وفقاً للمادة (١٣٠) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

٢ - إصدار قرارات تشكيل لجان النظر في طلبات التفتيش على الشركات وفقاً للمادة (١٥٨) من القانون المشار إليه .

٣ - تلقي طلبات الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركات تعمل في مجال الأعمار الصناعية أو أنظمة الاستشعار عن بعد أو الأنشطة المنصوص عليها في قانون الجمعيات أو المؤسسات الخاصة وفقاً للمادة (١٧) من القانون المذكور .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ رمضان سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ بمتابعة أعمال البنوك

والشركات المشتركة ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هياكلها التمويلية ووضع برامج

التصرف فى أسهمها المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو لبنوك أو شركات

القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الاقتصاد

والتجارة الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تعديل بعض أحكام

تنظيم الوزارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠٠١ بالتعديل الوزارى ؛

وعلى موافقة المجموعة الاقتصادية بجلستها المنعقدة فى ١٧/١/٢٠٠٠

على تولى وزيرى الاقتصاد وقطاع الأعمال العام (كل فيما يخصه) مسئولية الخصخصة

للشركات المشتركة ؛

وبناء على ما عرضه وزير قطاع الأعمال العام ؛

قرار:

(المادة الاولى)

تتولى وزارة قطاع الأعمال العام مسئولية بيع حصص المال العام فى الشركات المشتركة التى تساهم فيها شركة قابضة أو تابعة بأى نسبة - بعد الحصول على التفويض اللازم من باقى ممثلى المال العام أصحاب الحصص الأخرى إن وجدت .

(المادة الثانية)

يتولى وزير قطاع الأعمال العام إصدار القرارات المنظمة لإجراءات وشروط وأوضاع عمليات بيع حصص المال العام المشار إليها بمراعاة أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية ، وفى إطار الإجراءات والضوابط المتبعة فى تنفيذ برنامج الخصخصة .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ؛

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يتولى الوزراء - كل فيما يخصه - من خلال ممثلى المال العام فى البنوك والشركات المشتركة التى تعمل فى القطاع الذى يشرف عليه ، متابعة أعمال هذه البنوك والشركات ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هياكلها التمويلية .

كما يتولى كل وزير وضع برامج التصرف فى الأسهم التى تملكها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام فى رؤوس أموال البنوك والشركات المشتركة المشار إليها .

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ تابع (أ) فى ١٠/١٠/١٩٩٦

(المادة الثانية)

على ممثلى المال العام فى البنوك والشركات المشار إليها فى المادة الأولى أن يقدموا إلى الوزير الذى تعمل هذه الشركات فى القطاع الذى يشرف عليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن نتائج أعمالها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ بمتابعة أعمال البنوك والشركات المشتركة ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هياكلها التمويلية ووضع برامج التصرف في أسهمها المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٥٠٠ ، ١٥٠٢ ، ١٧٠٢ لسنة ٢٠٠٢

بشأن التقييم والتصرف في حصص المال العام في الشركات المشتركة ؛

وعلى موافقة المجموعة الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٧/١/٢٠٠٠

على تولى وزير الاقتصاد وقطاع الأعمال العام (كل فيما يخصه) مسئولية الخصخصة للشركات المشتركة ؛

وعلى قرارات اللجنة الوزارية للخصخصة المعقودة في ٢٩/١١/٢٠٠١ بشأن

الشركات المشتركة ؛

وعلى ما عرضه وزير الاستثمار ؛

قرار:

(المادة الأولى)

تتولى وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات المعنية إجراءات بيع مساهمات المال العام فى الشركات المشتركة . ولها فى سبيل ذلك تفويض أحد مساهمى المال العام أو غيرهم لاتخاذ هذه الإجراءات .

ويكون تقييم الأصول من خطوط الإنتاج الرئيسية والحصص الداخلة فى تكوين رأس المال أو عند الاندماج أو التقسيم أو بيع أسهم الشركات الخاضعة لقانون شركات قطاع الأعمال العام بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة رقم ١٩ من القانون المشار إليه .

(المادة الثانية) (*)

« تتولى وزارة الاستثمار تفويض أحد مساهمى المال العام فى الشركات المشتركة أو غيرهم فى اتخاذ إجراءات بيع هذه المساهمات طبقاً للقواعد السارية .
وتكون مراجعة واعتماد تقييم هذه المساهمات من خلال اللجنة أو اللجان المشكلة برئاسة أحد السادة المستشارين نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية ممثل لا تقل درجته عن رئيس قطاع أو ما يعادلها لكل من :
وزارة المالية .

الجهاز المركزى للمحاسبات .

البنك المركزى المصرى .

الهيئة العامة لسوق المال .

جمعية المراجعين والمحاسبين المصرية .

وتقوم اللجنة المختصة بمراجعة واعتماد التقييم وتحديد السعر العادل الاسترشادى بالنسبة للأسهم النشطة طبقاً للقواعد السارية ، وبالنسبة للأسهم أو المساهمات الأخرى يكون لها الاستعانة بطريق التقييم المتعارف عليها طبقاً لكل حالة على حدة .
وللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً لإنجاز المهام المسندة إليها . »

(*) المادة الثانية عدلت بقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٧ - الصادر بالجريدة الرسمية -

(المادة الثالثة)

تتولى اللجان المشار إليها فى المادة السابقة مراجعة واعتماد ما يسند إليها من تقييمات طبقاً لأحكام هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الأوراق إليها .
ويعتبر التقييم معتمداً بانقضاء هذه المدة دون صدور أى ملاحظات بشأنه من اللجنة .

(المادة الرابعة)

تتولى وزارة الاستثمار إعداد تقرير ربع سنوى بالموقف التنفيذى بالتنسيق مع الجهات القائمة على التنفيذ للعرض على مجلس الوزراء .

(المادة الخامسة)

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٦ شعبان سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠٠٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة الاستثمار

قرار رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٤

بشأن تنظيم عمل لجان مراجعة واعتماد تقييم حصص المال العام

في الشركات المشتركة (*)

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في شأن شركات قطاع الأعمال العام

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يتولى وزير الاستثمار تحديد الجهة التى ستفوض فى اتخاذ إجراءات البيع لحصص المال العام بالنسبة لحصتها وباقى حصص المال العام الأخرى فى الشركات المشتركة وذلك على ضوء نسبة المساهمات أو اتفاق أصحاب الحصص .

(المادة الثانية)

تصدر الجهات المالكة أو أصحاب الحصص فى كل شركة مشتركة تفويضاً للجهة التى يوكل إليها وزير الاستثمار القيام بإجراءات البيع طبقاً للمادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على السلطة المختصة بالجهة التى تفوض بالبيع تكليف أمانة فنية خاصة بعملية التقييم والبيع تتولى الاتصال بين الجهات صاحبة الحصص من ممثلى المال العام وبين الجهة المفوضة وبين لجنة التقييم وتودع لديها كافة الوثائق والمستندات .

(*) الوقائع المصرية - العدد ٢٦٢ تابع (أ) فى ٢١/١١/٢٠٠٤

(المادة الرابعة)

تتولى الأمانة الفنية المشار إليها فى المادة الثالثة إعداد كافة الوثائق والمستندات وتجهيزها للعرض على اللجنة المختصة بمراجعة واعتماد التقييم ومساعدتها على الانتهاء من عملية التقييم ، وبصفة خاصة النظام الأساسى للشركة التى سيتم تقييم حصصها والقوائم المالية لها عن خمس سنوات سابقة ، وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التفصيلية ، والرد عليها ومحاضر الجمعيات العامة عن ذات الفترة ، والرؤية المستقبلية للشركة .

(المادة الخامسة)

توضع المستندات المشار إليها فى المادة الرابعة تحت تصرف لجنة مراجعة واعتماد التقييم المشكلة بقرار من وزير الاستثمار ، ويكون على الأمانة الفنية استيفاء أى بيانات أو معلومات تطلبها اللجنة حتى تتمكن من إنجاز عملها فى الأجل المحدد لها .

(المادة السادسة)

تعد اللجنة تقريرها باعتماد التقييم التى تنتهى إليه ، ويجب أن يتضمن التقرير بيان الأسس التى قام عليها التقييم وذلك فى مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليها .

(المادة السابعة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ٢٠٠٤/١١/٢٠

وزير الاستثمار

د/ محمود محيى الدين

وزارة الاستثمار

قرار رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤

بتنظيم مركز المديرين (*)

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية

المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٧ بالأحكام المنظمة لبورصة القاهرة

والإسكندرية وشؤونهما المالية ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة

الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ؛

وعلى قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٦٧٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مركز المديرين ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يتولى « مركز المديرين » تدريب وتوعية المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس إدارة

الشركات المساهمة وتنمية قدراتهم .

ويجوز بقرار من وزير الاستثمار إنشاء فروع للمركز .

(*) الوقائع المصرية - العدد ٢٥٩ (تابع) فى ١٧/١١/٢٠٠٤

(المادة الثانية)

يعمل المركز على تحقيق الأغراض الآتية :

- ١ - تحسين مستوى أداء رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين بالنسبة إلى ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات .
- ٢ - عقد المنتديات على المستويين المحلى والإقليمى والعمل على إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات المتعلقة بمجال تطبيق وتطوير مبادئ حوكمة الشركات بما فى ذلك التنسيق مع السياسات الحكومية والقواعد القانونية فى هذا المجال .
- ٣ - تقديم الاستشارات لمجالس إدارة الشركات .
- ٤ - فتح قنوات الاتصال بوسائل الإعلام والمستثمرين والشركات ورجال الأعمال والمديرين والمهتمين بأعمال الشركات بغرض فهم المسائل المتعلقة باختصاصات مجالس الإدارات والمديرين .
- ٥ - إجراء البحوث والدراسات فى مجال معايير حوكمة الشركات والمعايير الدولية المالية الحاكمة لأسواق الأوراق المالية والموضوعات الهامة التى تواجه أعضاء مجالس الإدارات والمديرين وإفساح مجال التعاون مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بحوكمة الشركات .
- ٦ - تطوير أداء وتنمية مهارات العاملين فى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية والجهات التى تشرف عليها ، وتزويدهم بآخر التطورات التى تحدث فى شئون وأسواق المال فى الدول المختلفة .
- ٧ - إنشاء قاعدة بيانات تساعد قيادات الشركات فى أداء أعمالها بكفاءة .
- ٨ - رفع مستوى الوعى الاستثمارى .
- ٩ - ولمجلس الأمناء اقتراح أى أنشطة أخرى يرى أنها لازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه يصدر بها قرار من وزير الاستثمار .

(المادة الثالثة)

للمركز فى سبيل تحقيق أهدافه القيام بالأنشطة الآتية :

- ١ - برامج تدريبية .
 - ٢ - برامج الإعلام والتوعية والتثقيف .
 - ٣ - نشاط البحوث والاستشارات .
 - ٤ - إنشاء قاعدة المعلومات .
- ويشرف على كل نشاط نائب لمدير المركز .

(المادة الرابعة)

يتولى الإشراف على أعمال المركز :

- (أ) مجلس أمناء .
- (ب) مجلس تنفيذى .

(المادة الخامسة)

يشكل مجلس أمناء مركز المديرين على النحو الآتى :

- وزير الاستثمار رئيساً
- رئيس الهيئة العامة لسوق المال نائباً للرئيس
- وعضوية كل من السادة :
- رئيس بورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .
- رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية .
- ممثل عن اتحاد بنوك مصر .
- رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين .
- ثلاثة أعضاء يمثلون الشركات المقيدة أوراقها المالية ببورصة الأوراق المالية يختارهم وزير الاستثمار .

ممثل عن الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية تختاره الجمعية المصرية للأوراق المالية .

ممثل عن جمعية رجال الأعمال المصريين .

ممثل عن جمعية شباب الأعمال المصريين .

المدير التنفيذي للمركز ويكون مقرراً لمجلس الأمناء .

ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يراه من ذوى الخبرة دون أن يكون له

صوت معدود .

أحد الخبراء المتخصصين فى مجالات نشاط المركز .

ويصدر بتشكيل المجلس قرار من وزير الاستثمار بناء على عرض رئيس الهيئة العامة

لسوق المال .

وتكون مدة عضوية المجلس عامين قابلة للتجديد لمدة أخرى .

(المادة السادسة)

يختص مجلس الأمناء بوضع السياسات العامة لعمل المركز واعتماد الخطط الرئيسية

المتعلقة بتنفيذها ومتابعة وتقييم أداء المركز لمهامه ، وللمجلس أن يتخذ ما يلزم من قرارات

لتحقيق أغراضه وانتظام سير العمل به وفقاً لأحكام هذا القرار ، وعلى الأخص ما يأتى :

١ - اعتماد القواعد واللوائح والنظم المتعلقة بسير العمل فى المركز بما يكفل تقديم

الخدمات التدريبية والاستشارية بأعلى قدر من الكفاءة وتحديد مقابل الخدمات التى

يقدمها المركز .

٢ - اعتماد قواعد الاستعانة بالخبرات الوطنية والأجنبية فى مجال التدريب

والتوعية والأبحاث .

(المادة السابعة)

لمجلس الأمناء أن يشكل مجموعات عمل دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته

فى أداء مهامه وله أن يضم لتلك اللجان أعضاء من داخل أو خارج المركز .

(المادة الثامنة)

يجتمع مجلس الأمناء مرة كل شهرين على الأقل ، ويجوز لرئيس المجلس دعوته للانعقاد كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة التاسعة)

يكون للمركز مجلس تنفيذى برئاسة المدير التنفيذى ، وعضوية أربعة أعضاء يختارهم وزير الاستثمار بناء على اقتراح مجلس أمناء المركز .

(المادة العاشرة)

يختص المجلس التنفيذى للمركز بما يأتى :

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الأمناء .
- ٢ - وضع خطط ومتطلبات التدريب السنوية للمركز .
- ٣ - اقتراح القواعد اللازمة لتنظيم العمل بالمركز فنياً وإدارياً .
- ٤ - تقييم البرامج التدريبية وتطويرها ومتابعة وتقييم المدربين .
- ٥ - إعداد تقرير سنوى عن أعمال المركز متضمناً الاقتراحات اللازمة لتحسين أداء التدريب .
- ٦ - إصدار الكتيبات والنشرات الفنية .

(المادة الحادية عشرة)

يجتمع المجلس التنفيذى مرة كل أسبوعين على الأقل ، ويجوز لرئيس المجلس دعوته للانعقاد فى غير موعده فى الأحوال التى يقدرها ، وتصدر قرارات وتوصيات المجلس بأغلبية ثلاثة أصوات على الأقل .

(المادة الثانية عشرة)

يعين المدير التنفيذى للمركز وتحدد واجباته وصلاحياته الإدارية والمعاملة المالية له بقرار من رئيس مجلس الأمناء .

(المادة الثالثة عشرة)

يزاول المركز نشاطه بما يحقق ما يلى :

أولاً - بالنسبة للتدريب :

برامج طويلة لتدريب المديرين :

تهدف إلى إحداث تغيير فكرى وثقافى فى مفهوم وأساليب الإدارة بما يوفر التطبيق العملى والكفاء للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها ، وعلى الأخص معايير حوكمة الشركات .

دورات تدريبية قصيرة تتناول بعض الموضوعات التخصصية الدقيقة والتي تمثل كل ما هو جديد فى مجال تطوير المعايير المالية الدولية .

دورات خاصة تخاطب احتياجات محددة لفئات مختلفة فى مجالات متعددة .

ثانياً - بالنسبة للوعى الاستثمارى :

رفع مستوى الوعى حول الموضوعات التالية :

القضايا المختلفة المتعلقة بتطبيق المعايير المالية الدولية المتعارف عليها وبالأخص فى مجال تطبيق معايير حوكمة الشركات .

وسائل الاستثمار فى سوق الأوراق المالية .

ثالثاً - بالنسبة لنشاط البحوث والدراسات والاستشارات :

تقديم بحوث تطبيقية لمواجهة القضايا والمشكلات القائمة فى الشركات المصدرة والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية .

استغلال ما يملكه المركز من خبرات متنوعة ومتكاملة فى مجال تقديم الاستشارات

فى أوجه النشاط الآتية :

إعادة الهيكلة المالية .

دراسات الجدوى .

البحوث والتطوير .

نظم إدارة المعلومات .

تخطيط الموارد البشرية .

نظم محاسبية وإدارية .

(المادة الرابعة عشرة)

يحل هذا القرار محل قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٦٧٥ لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه ،
وينشر فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٤

وزير الاستثمار

د/ محمود محيى الدين

وزارة التجارة الخارجية

قرار رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ (١)

وزير التجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ؛ (٢)

وعلى توصيات جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ؛

وبعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ؛

قرر :-

(المادة الاولى)

يضاف إلى الملحق رقم (٣) المرافق لللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٤) المرافق لهذا القرار تحت عنوان « معيار السلوك المهني - الاستقلالية » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٤/٢/٤

وزير التجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٣ (تابع) فى ٢٠٠٤/٣/١٠

(٢) القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم تم إعداده فى كتاب مستقل يرجع إليه إذا لزم الأمر .

المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) معيار السلوك المهني والاستقلالية،

١ - تعريفات :

تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعانى المذكورة قرين كل منها :
عميل المراجعة : هو المنشأة التى تقوم مؤسسة المراجعة بأداء عملية مراجعة لها ،
وعندما تكون هذه المنشأة مسجلة فى بورصة الأوراق المالية فيقصد بمصطلح عميل المراجعة
المنشأة محل المراجعة وجميع المنشآت ذات العلاقة بها .

عملية المراجعة : هى عملية تأكد تعطى تأكيداً عالياً بأن القوائم المالية خالية من أى
تحريف هام ومؤثر مثل تلك العمليات التى يتم أداؤها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ،
وتتضمن المراجعة الإلزامية الواجب أداؤها للقوانين المحلية واللوائح الأخرى .

عميل خدمة التأكد : هو المنشأة التى تقوم مؤسسة المراجعة بأداء عملية تأكد لها .

عملية تأكد : هى العملية التى يتم أداؤها بغرض تقديم :

(أ) درجة عالية من التأكد بأن موضوع خدمة التأكد يتفق فى كل جوانبه الهامة
مع الإطار المناسب لإعداده .

(ب) درجة متوسطة من التأكد بأن موضوع خدمة التأكد يبدو معقولاً وصحيحاً
فى ظل الظروف المحيطة .

وتشمل هذه العمليات عمليات المراجعة والفحص المحدود التى يتم القيام بها
طبقاً لمعايير المراجعة المصرية .

فريق خدمة التأكد : يقصد بفريق خدمة التأكد كل مما يلى :

(أ) جميع المهنيين المشاركين فى أداء عملية التأكد :

- جميع العاملين الآخرين فى مؤسسة المراجعة والذين يؤثرون بصورة مباشرة
على نتائج عملية التأكد .

(ب) فيما يتعلق بعميل المراجعة فيتضمن فريق الخدمة جميع العاملين فى مؤسسة

المراجعة - سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً -

الذين يؤثرون بصورة مباشرة على نتائج عملية المراجعة .

أفراد العائلة المقربون : هم الوالدين ، وكذلك من لا يتم إعالتهم من الأبناء .

مصلحة مالية مباشرة : هى مصلحة مالية تم اقتناؤها مباشرة بواسطة أو تحت سيطرة الفرد أو المنشأة (بما فى ذلك المصالح التى يتم إدارتها بمعرفة أشخاص أو منشآت أخرى) ، أو هى مصلحة مالية تم الحصول عليها من خلال وسيلة استثمار شاملة أو تركة موروثة أو وقف أو أية وسيلة وسيطة أخرى تخضع لسيطرة الفرد أو المنشأة .

مديرون : هم المسئولون عن إدارة ورقابة ومتابعة المنشأة بغض النظر عن المسميات الوظيفية الخاصة بكل منهم .

مصلحة مالية : يقصد بها أية مصلحة فى حقوق الملكية أو الأوراق المالية أو صكوك الدين أو القروض الخاصة بمنشأة معينة ، بما فى ذلك أية حقوق أو التزامات أو ارتباطات لاقتناء مثل هذه المصلحة وكذلك أية مشتقات مالية تتعلق مباشرة بمثل هذه المصلحة .

مؤسسة المراجعة : يقصد بها :

(أ) شخص يزاول المهنة أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة من محاسبين مزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة .

(ب) أية منشأة تسيطر على ما ورد فى (أ) أعلاه .

(ج) أية منشأة يسيطر عليها ما ورد فى (أ) أعلاه .

أفراد الأسرة : يقصد بهم الزوج والزوجة وكذلك من يقوم الفرد بإعالتهم من الأبناء .

الاستقلالية : يقصد بها ما يلى :

(أ) الاستقلالية من حيث الجوهر ، ويقصد بها حالة من صفاء الذهن تسمح بإبداء رأى بدون أى ضغوط قد تؤثر على الحكم الشخصى المهنى للفرد وتسمح له .

بالعمل بنزاهة وموضوعية وممارسة الشك المهنى ، و

(ب) الاستقلالية من حيث الشكل ، ويقصد بها الابتعاد عن الوقائع والظروف الجوهرية

التى قد يستخلص منها طرف خارجى - موضوعى وعلى دراية بكل المعلومات ذات

العلاقة بما فيها أدوات الحماية المطبقة - أنه قد تم التأثير على نزاهة وموضوعية

والشك المهنى لمؤسسة المراجعة أو لعضو من أعضاء فريق تنفيذ خدمة التأكد .

مصلحة مالية غير مباشرة : هي المصلحة المالية التي يتم الحصول عليها من خلال وسيلة استثمار شاملة أو تركة موروثه أو وقف أو أية وسيلة وسيطة أخرى لا تخضع لسيطرة الفرد أو المنشأة .

الشريك القائد للعملية : هو الشريك المسئول - فيما يتعلق بعملية مراجعة - عن توقيع التقرير على القوائم المالية المجمعة الخاصة بعمل المراجعة ، وكذلك الشريك المسئول عن توقيع التقرير الصادر على القوائم المالية لأحد المنشآت التي تمثل قوائمها المالية جزءاً من القوائم المالية المجمعة والتي يتم إصدار تقرير على القوائم المالية الخاصة بها على حدة ، وفي حالة عدم إعداد قوائم مالية مجمعة فقد يكون الشريك القائد للعملية هو الشريك المسئول عن توقيع التقرير الصادر على القوائم المالية موضوع المراجعة .

المنشأة المسجلة بالبورصة : هي المنشأة التي يتم تسجيل وتداول أسهمها أو سنداتها في بورصة أوراق مالية نشطة ، أو يتم تداولها طبقاً للوائح تنظمها بورصة أوراق مالية نشطة أو جهة مثيلة أخرى .

وحدات المؤسسة خارجياً : هي الوحدات التي تخضع لسيطرة أو ملكية أو إدارة مشتركة مع مؤسسة المراجعة ، وكذلك الوحدات التي قد يعتقد طرف ثالث موضوعي وعلى دراية بكل الحقائق والمعلومات ذات العلاقة بأنها جزء من مؤسسة المراجعة سواء محلياً أو عالمياً .

الموضوعية : هي مزيج من النظرة الشاملة والأمانة الفكرية وعدم وجود مصالح متعارضة .

مؤسسة مهنية : هي شخص يزاول المهنة ، أو شركة أشخاص ، أو شركة مساهمة من المحاسبين المهنيين الذين يقومون بتقديم الخدمات المهنية إلى المجتمع .

٢ - نظراً لأن مهنة المحاسبة والمراجعة تهدف لتحقيق المصلحة العامة ، لذلك فإنه يجب أن يتحلى كل من أعضاء فريق المراجعة والعاملين بمؤسسة المراجعة سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العالمى - إذا تطلب الأمر ذلك - بالاستقلالية عن العملاء الذين يتم تقديم خدمات التأكد لهم والتي يقوم فيها المراجع بإصدار تقرير يتضمن رأياً أو تأكيداً أو شهادة عن معلومات محددة تتعلق بموضوع ما ويطلق عليها " خدمات التأكد " .

٣ - تهدف عمليات التأكد إلى إضفاء مصداقية على معلومات محددة تكون هى موضوع التأكد وذلك عن طريق تقييم مدى توافق هذه المعلومات - فى كل جوانبها الهامة - مع الإطار المناسب لإعدادها. هذا وقد حددت معايير المراجعة المصرية أغراض وأنواع خدمات التأكد والتي تهدف إلى تقديم مستوى معين من التأكيد إما عال أو متوسط حسب طبيعة التكليف. فعلى سبيل المثال يقوم المراجع بتقديم درجة تأكيد عالية عند قيامه بمراجعة كاملة النطاق للقوائم المالية ، فى حين يقوم بتقديم درجة تأكيد متوسطة إذا ما قام بتنفيذ خدمة الفحص المحدود لهذه القوائم المالية .

٤ - يتناول هذا المعيار الإطار العام ، الذى تم إعداده فى ضوء مجموعة من المبادئ ، لتحديد وتقييم ومواجهة التهديدات التى قد تواجه الاستقلالية.

يشتمل الإطار العام على الأسس والمبادئ التى يجب على أعضاء فريق المراجعة ومؤسسات المراجعة أن تتبعها لتحديد التهديدات التى قد تواجه الاستقلالية سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً لتقييم مدى جوهرية تأثير هذه التهديدات. وفى حالة ما إذا كان التأثير جوهرياً ، تستخدم هذه الأسس والمبادئ لتحديد وتطبيق أدوات الحماية المناسبة لإزالة التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول . يتطلب تحديد أداة الحماية المناسبة التى يجب تطبيقها عند استخدام الحكم الشخصى ، وذلك حيث إن بعض هذه الأدوات قد تزيل التهديدات بينما الأدوات الأخرى قد تحد من تأثيرها إلى مستوى مقبول .

يستوجب الأمر أن يقوم أعضاء فريق المراجعة ومؤسسات المراجعة بتطبيق الأسس والقواعد الواردة في هذا المعيار آخذين في الاعتبار الظروف الخاصة بكل حالة على حدة. وأن الحالات والأمثلة الواردة بهذا المعيار تهدف فقط إلى توضيح التطبيقات العملية للقواعد والأسس المذكورة وليس الهدف منها أن تكون حصراً شاملاً لكل الحالات والظروف التي قد تشكل تهديداً للاستقلالية .

وعلى ذلك ، فإنه لا يكفي أن يقوم أعضاء فريق المراجعة أو مؤسسات المراجعة بالالتزام فقط بالأمثلة الواردة في هذا المعيار وإنما يجب أن يتم تطبيق القواعد والأسس الواردة به على كل حالة يواجهونها على حدة .

المفهوم المنهجي للاستقلالية :

٥ - تتطلب الاستقلالية كلاً من :

(أ) الاستقلالية من حيث الجوهر :

يقصد بها حالة من صفاء الذهن تسمح بإبداء رأي بدون أى ضغوط قد تؤثر على الحكم الشخصي المهني للفرد وتسمح له بالعمل بنزاهة وموضوعية وممارسة الشك المهني .

(ب) الاستقلالية من حيث الشكل :

يقصد بها الابتعاد عن الوقائع والظروف الجوهرية التي قد يستخلص منها طرف خارجي - موضوعي وعلى دراية بكل المعلومات ذات العلاقة بما فيها أدوات الحماية المطبقة - أنه قد تم التأثير على نزاهة وموضوعية والشك المهني لمؤسسة المراجعة أو لعضو من أعضاء فريق تنفيذ خدمة التأكد .

٦ - قد يفهم من مصطلح " الاستقلالية " في حد ذاته إن الفرد المزاوّل للحكم الشخصي يجب أن يكون منزهاً عن كل المنافع الاقتصادية والمالية وأى علاقات أخرى . وبالطبع فإن هذا غير واقعي حيث إن كل فرد في المجتمع له علاقات تربطه بالأطراف الأخرى. ولذلك يجب تقييم مدى جوهرية هذه المنافع الاقتصادية أو المالية أو العلاقات الأخرى وذلك في ضوء ما قد يعتقد طرف ثالث موضوعي وعلى دراية بكل الحقائق والمعلومات ذات العلاقة بأنه غير مقبول .

٧ - هناك عديد من الظروف والحالات المختلفة - مجتمعة أو منفصلة - التى قد يكون لها تأثير عند دراسة مدى الاستقلالية ، لذلك فإنه لا يمكن حصر وتحديد جميع الحالات والظروف التى يمكن أن تشكل تهديداً للاستقلالية وتحديد الأسلوب المناسب لمواجهتها والحد من أثرها .

علاوة على ذلك فقد تختلف طبيعة عمليات التأكد من عملية لأخرى وعليه تختلف التهديدات المصاحبة لكل منها مما يتطلب استخدام أدوات حماية مختلفة لكل حالة على حدة. وحيث إن المفهوم المنهجى للاستقلالية يهدف لتحقيق الصالح العام فإنه يتطلب أن تقوم مؤسسة المراجعة وأعضاء فريق المراجعة بتحديد وتقييم ودراسة تهديدات الاستقلالية أفضل من مجرد الالتزام بعدد من القواعد التى قد تبنى على أساس حكمى .

٨ - أعد هذا المعيار وفقاً لهذا المفهوم المنهجى للاستقلالية ، الذى يأخذ فى الاعتبار التهديدات التى قد تواجه الاستقلالية وأدوات الحماية المقبولة والمصلحة العامة . طبقاً لهذا المنهج يجب أن تلتزم مؤسسات المراجعة وأعضاء فريق المراجعة بتحديد وتقييم الظروف والعلاقات التى قد تخلق تهديداً على الاستقلالية واتخاذ ما يلزم لإزالة هذه التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول عن طريق تطبيق طرق الحماية والوقاية المناسبة. إضافة إلى ذلك يجب تحديد وتقييم العلاقات ما بين المؤسسات وأعضاء الفريق والعميل ، كما يجب الأخذ فى الاعتبار ما إذا كان هناك علاقات بين أطراف أخرى بخلاف فريق المراجعة والعميل قد تشكل تهديداً للاستقلالية .

٩ - يتضمن هذا المعيار الإطار العام للمبادئ التى يجب على أعضاء فريق المراجعة والمؤسسات المهنية أن يستخدموها لتحديد تهديدات الاستقلالية ، وتقييم جوهرية هذه التهديدات لإزالتها أو تخفيضها إلى مستوى مقبول بحيث لا تؤثر على الاستقلالية من حيث الشكل أو المضمون .

١٠ - تنطبق المبادئ الواردة بهذا المعيار على جميع عمليات التأكد. إن طبيعة تهديدات الاستقلالية وأدوات الحماية المناسبة لإزالة هذه التهديدات أو تخفيضها إلى المستوى المقبول تختلف باختلاف طبيعة وخصائص كل عملية (ما إذا كانت العملية لتقديم خدمة المراجعة أو لتقديم خدمة تأكد أخرى). وفي حالة الارتباط لتقديم خدمة تأكد أخرى بخلاف خدمة المراجعة فإن الأمر يختلف باختلاف الغرض وموضوع المهمة وكذلك المستخدم المستهدف للتقرير .

لذلك فإنه يجب على مؤسسة المراجعة تقييم الظروف المحيطة ، وطبيعة الارتباط والتهديدات للاستقلالية في تحديد ما إذا كان مناسباً قبول أو الاستمرار في العملية ، وكذلك طبيعة أدوات الحماية اللازمة ، وإمكانية وجود فرد معين كعضو في فريق تنفيذ خدمة التأكد .

١١ - تعطى عملية المراجعة تأكيداً لعدد كبير من المستخدمين المتوقعين ، وعليه فإن الاستقلالية من حيث الشكل لها أهمية خاصة علاوة على الاستقلالية من حيث المضمون . وعلى ذلك فإنه بالنسبة لعميل المراجعة ، فإن أعضاء فريق المراجعة ومؤسسة المراجعة ذاتها يجب أن يكونوا مستقلين عن عميل المراجعة سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً. وهناك مجموعة من الاعتبارات المشابهة لتلك الواجب أخذها في الاعتبار عند تقديم خدمة المراجعة يجب دراستها ومراعاتها عند تقديم خدمات التأكد الأخرى لعملاء بخلاف عملاء المراجعة ، وتتطلب هذه الاعتبارات أن يتحلى أعضاء فريق المراجعة ومؤسسة المراجعة ذاتها بالاستقلالية عن العميل المعنى بهذه الخدمة سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً. وفي هذه الحالات ، يجب الأخذ في الاعتبار أية تهديدات تعتقد مؤسسة المراجعة أنها قد تنشأ بسبب وجود مصالح أو علاقات لوحدات المؤسسة خارجياً تتعلق بالعميل المعنى .

١٢ - فى حالة إصدار تقرير بتأكيد معين لعميل بخلاف عملاء المراجعة ويتضمن هذا التقرير صراحة قيوداً على استخدامه بمعرفة جهات محددة فقط ، فإنه يفترض أن هذه الجهات المحددة على دراية وعلم كافٍ بطبيعة المهمة وموضوع المهمة وأن القيد على استخدام التقرير كان نتيجة طبيعية لمشاركتهم فى تحديد طبيعة ونطاق المهمة التى تم إسنادها للمؤسسة المهنية بما فى ذلك المعايير المستخدمة لتقييم موضوع المهمة. إن هذه المعرفة والقدرة العالية للمؤسسة المهنية على توضيح أدوات الحماية اللازمة لكل مستخدمى التقرير يزيد من فاعلية هذه الأدوات فيما يتعلق بالاستقلالية من حيث الشكل .

ويجب أن تقوم المؤسسة المهنية بمراعاة مثل تلك الظروف السابق الإشارة إليها عند قيامها بتقييم تهديدات الاستقلالية وتحديد أدوات الحماية اللازمة لإزالة هذه التهديدات أو تخفيضها للمستوى المقبول .

وكحدٍ أدنى فإنه من الضرورى اتباع القواعد والمبادئ الواردة فى هذا المعيار لتقييم مدى استقلالية أعضاء فريق خدمة التأكد وكذلك أفراد أسرهم وعائلاتهم المقربين. وعلاوة على ما سبق ، فإنه إذا ما كان للمؤسسة المهنية مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة مع عميل خدمة التأكد فإن ذلك يودى إلى وجود تهديد " مصلحة شخصية " يؤثر على الاستقلالية وإن هذا التهديد يكون جوهرياً بصورة لا يمكن معها لأدوات الحماية أن تخفضه إلى مستوى مقبول .

١٣ - وبناءً على ما سبق فإنه :

* بالنسبة لخدمات التأكد التى يتم تقديمها لعملاء المراجعة ، يجب أن يكون كل من أعضاء فريق العمل ومؤسسة المراجعة ككل مستقلين عن هذا العميل سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً .

* بالنسبة لخدمات التأكد التى يتم تقديمها لعملاء بخلاف عملاء المراجعة ، عندما لا يتضمن التقرير صراحة قيود على استخدام التقرير بمعرفة جهات محددة فقط ، فإنه يجب أن يكون كل من أعضاء فريق العمل ومؤسسة المراجعة مستقلين عن هذا العميل .

* بالنسبة لخدمات التأكد التي يتم تقديمها لعملاء بخلاف عملاء المراجعة ، وعندما يتضمن التقرير صراحة قيوداً على استخدام التقرير بمعرفة جهات محددة فقط ، فإنه يجب أن يكون أعضاء فريق العمل مستقلين عن هذا العميل ، علاوة على أنه يجب ألا يكون لمؤسسة المراجعة مصلحة مالية جوهرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا العميل .

يمكن تلخيص متطلبات الاستقلالية ، على النحو التالي :

نوع خدمة التأكد المقدمة للعميل			العميل .
مراجعة	بخلاف المراجعة وبدون قيود على استخدام التقرير	بخلاف المراجعة ويوجد قيود على استخدام التقرير	
فريق العمل والمؤسسة سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً			عميل مراجعة
لا ينطبق	فريق العمل والمؤسسة	فريق العمل ولا يوجد مصلحة مالية جوهرية للمؤسسة مع العميل	ليس عميل مراجعة

١٤ - يتم مناقشة التهديدات وأدوات الحماية المذكورة بشكل عام فى هذا المعيار فيما يتعلق بالمصالح أو العلاقات بين المؤسسة سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً ، وأعضاء فريق العمل من ناحية والعميل من الناحية الأخرى. وفى حالة عمليات المراجعة للشركات المسجلة بالبورصة ، فيجب على مؤسسة المراجعة أن تأخذ فى الاعتبار المصالح والعلاقات القائمة مع الوحدات والمنشآت ذات العلاقة بهذا العميل سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً. وأن الوضع الأمثل يستوجب تحديد تلك المنشآت والوحدات ذات العلاقة بالعميل والمصالح والعلاقات معها مسبقاً (قبل قبول المهمة) .

بالنسبة لجميع العملاء الآخرين الذين يتم تقديم خدمات تأكد لهم ، فإنه عندما يكون لدى فريق العمل ما يدعو للاعتقاد بأن منشأة ذات علاقة بهذا العميل تؤثر على مدى استقلالية مؤسسة المراجعة تجاه هذا العميل ، ففي هذه الحالة يجب أن تؤخذ هذه المنشأة في الاعتبار بمعرفة فريق العمل عند تقييم مدى استقلالية مؤسسة المراجعة ، وبالتالي تطبيق وسائل الحماية والوقاية المناسبة .

١٥ - يجب أن يتم تدعيم تقييم المراجعة للتهديدات التي قد تؤثر على الاستقلالية وأسلوب مواجهتها بأدلة يتم الحصول عليها قبل قبول المهمة وأثناء القيام بها. وينشأ هذا الالتزام بضرورة إجراء التقييم اللازم للتهديدات واتخاذ الإجراءات اللازمة لها عندما يتبادر إلى علم - أو يفترض أنه يجب أن تعلم - مؤسسة المراجعة أو أحد أعضاء فريق خدمة التأكد بأن هناك حالات أو ظروفًا أو علاقات قد تؤدي إلى تهديدات للاستقلالية .

قد تحدث حالات تخالف فيها المؤسسة أو أحد أعضاء فريق خدمة التأكد مبدأ من مبادئ الاستقلالية ولكن دون نية أو قصد. وبصفة عامة فإن حدوث مثل هذه الحالات لا يخل بمبادئ الاستقلالية فيما يتعلق بخدمات التأكد بشرط أن يكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات لمراقبة الجودة لتوعية العاملين بها بمبادئ الاستقلالية وأنه بمجرد اكتشاف مثل هذه الحالات يتم تصحيح المخالفة على وجه السرعة وتطبيق إجراءات الرقابة اللازمة .

١٦ - ولأغراض هذا المعيار سوف يتم الإشارة لجوهرية وعدم جوهرية التهديدات عند تقييم الاستقلالية. ولغرض تقييم مدى جوهرية التهديدات للاستقلالية يجب الأخذ في الحسبان العوامل النوعية والكمية لكل تهديد من هذه التهديدات . يعتبر التهديد غير جوهرى فقط فى حالة ما إذا كان ليس له تأثير أو عواقب .

هدف ومحتويات هذا المعيار :

١٧ - الهدف من هذا المعيار هو مساعدة المؤسسات المهنية وأعضاء فرق العمل في خدمات التأكد للقيام بما يلي :

(أ) تحديد التهديدات التي تواجه الاستقلالية .

(ب) تقييم ما إذا كانت هذه التهديدات غير جوهرية ، و

(ج) في حالة جوهرية هذه التهديدات ، تحديد وتطبيق أدوات الحماية المناسبة لإزالة هذه التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول .

في الحالات التي لا يتوافر فيها أدوات حماية مناسبة لخفض التهديدات إلى مستوى مقبول ، يكون الحل الوحيد إما إنهاء العلاقة أو المصلحة التي تؤدي إلى هذا التهديد أو الاعتذار عن قبول أو الاستمرار في تقديم خدمة التأكد .

١٨ - يوضح هذا المعيار التهديدات التي قد تواجه الاستقلالية في الفقرات (٢٠-٢٥) ، ثم يوضح تفاصيل أدوات الحماية القادرة على إزالة تأثير هذه التهديدات أو خفضها إلى مستوى مقبول في الفقرات (٣٠ - ٣٩) ، كما يتضمن بعض الأمثلة للحالات التي قد تمثل تهديداً للاستقلالية وكيفية تطبيق أدوات الحماية تجاهها .

يتم الاعتماد على الحكم الشخصي لتحديد أدوات الحماية المناسبة لإزالة التهديدات للاستقلالية أو خفضها إلى مستوى مقبول . ففي بعض الأمثلة ، يكون التهديد للاستقلالية جوهرياً بصورة عالية جداً ، حيث يكون الحل الوحيد هو إنهاء المصلحة أو العلاقة المسببة لهذا التهديد أو الاعتذار عن قبول والاستمرار في تقديم خدمة التأكد . وفي بعض الأمثلة الأخرى يكون في الإمكان تطبيق أدوات حماية قادرة على إزالة أو خفض التهديدات إلى مستوى مقبول . يجب مراعاة أن هذه الأمثلة لا تمثل حصراً لجميع الحالات التي يمكن أن تتحقق في الواقع العملي .

١٩ - فى حالة تقييم تهديد الاستقلالية على أنه هام ومؤثر وقررت المؤسسة المهنية قبول أو الاستمرار فى تقديم خدمة التأكد ، فيجب توثيق ذلك القرار ، كما يجب أن يتضمن هذا التوثيق الشرح الكافى للتهديدات التى تم تحديدها وأدوات الحماية المقرر استخدامها لإزالة هذه التهديدات أو خفضها إلى مستوى مقبول .

٢٠ - يجب مراعاة المصلحة العامة عند تقييم جوهرية التهديدات للاستقلالية وأدوات الحماية المناسبة لخفض أى تهديد إلى مستوى مقبول . فإنه قد تتميز بعض المنشآت بوجود درجة عالية من المصلحة العامة بها نظراً لطبيعة أو حجم أنشطتها أو لأصحاب المصالح فيها - إذا ما كان عدد أصحاب المصالح كبيراً . وتنطبق هذه الحالة على المنشآت المسجلة فى البورصة أو المؤسسات الائتمانية أو شركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات . ونظراً لوجود مصلحة عامة عالية فى الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية ، فهناك بعض الفقرات الخاصة فى هذا المعيار تتناول اعتبارات إضافية مرتبطة بتقديم خدمة المراجعة لهذه المنشآت . يجب مراعاة نفس المبادئ المطبقة فى هذا المعيار فيما يتعلق بمراجعة المنشآت المسجلة بالبورصة وذلك عند مراجعة العملاء الآخرين الذين تتصف منشأتهم بوجود درجة عالية من المصلحة العامة .

التهديدات التى تواجه الاستقلالية :

٢١ - تتمثل التهديدات التى تواجه الاستقلالية فيما يلى :

(أ) وجود مصلحة شخصية للمراجع "Self-Interest" .

(ب) القيام بمراجعة ما تم إعداده بمعرفة نفس المراجع "Self-Review" .

(ج) الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير "Advocacy" .

(د) التألف غير المهنى مع العميل "Familiarity" .

(هـ) الضغوط التى قد يفرضها العميل على فريق خدمة التأكد "Intimidation" .

٢٢ - ينشأ التهديد المتعلق بالمصالح الشخصية عندما يمكن أن تستفيد مؤسسة المراجعة أو أحد أعضاء فريق خدمة التأكد من وجود مصلحة مالية مع العميل أو من تعارض المصالح الشخصية مع العميل . وفيما يلي - على سبيل المثال وليس الحصر - أمثلة لبعض الحالات التي قد تشير لوجود هذا التهديد :

(أ) وجود مصلحة مالية مباشرة أو مصلحة مالية هامة غير مباشرة مع عميل خدمة التأكد .

(ب) وجود قرض أو ضمان مقدم من أو إلى عميل خدمة التأكد أو أى من المديرين أو المسئولين لدى العميل .

(ج) اعتماد المؤسسة بشكل أساسى على إجمالى الأتعاب من أحد عملاء خدمات التأكد .

(د) القلق بشأن إمكانية فقدان العملية .

(هـ) وجود علاقة عمل وثيقة مع عميل خدمة التأكد .

(و) احتمال وجود فرصة عمل مستقبلية لدى عميل خدمة التأكد .

(ز) ربط أتعاب خدمة التأكد بأحداث أو شروط مستقبلية .

٢٣ - ينشأ تهديد الاستقلالية المتعلق بمراجعة ما تم إعدادده بمعرفة نفس المراجع "Self-Review" فى الحالات الآتية :

١ - فى حالة قيام المراجع بإعادة تقييم رأى أو تأكيد أو شهادة أو حكم شخصى سبق أن أصدره عن عملية تأكد أو أى عملية أخرى سابقة وذلك للوصول إلى نتائج بشأن عملية تأكد حالية يقوم بها ، أو

٢ - عندما يكون أحد أعضاء فريق خدمة التأكد مديراً أو مسئولاً سابقاً لدى عميل خدمة التأكد أو كان موظفاً فى موقع من خلاله يستطيع ممارسة نفوذ مباشر أو جوهري على موضوع عملية خدمة التأكد وتشمل أمثلة الحالات التى تنشأ فيها هذه النوعية من التهديدات - على سبيل المثال وليس الحصر - ما يلي :

(أ) أن يكون أحد أعضاء فريق خدمة التأكد مديراً أو مسئولاً لدى عميل خدمة التأكد أو أنه كان كذلك خلال فترة وجيزة سابقة .

(ب) أن يكون أحد أعضاء فريق خدمة التأكد موظفًا لدى عميل خدمة التأكد في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر وجوهري على موضوع عملية خدمة التأكد ، أو أنه كان كذلك خلال فترة وجيزة سابقة .

(ج) القيام بخدمات أخرى لعميل خدمة التأكد تؤثر بشكل مباشر على موضوع عملية خدمة التأكد .

(د) إعداد البيانات الأساسية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية أو إعداد سجلات أخرى تكون بذاتها موضوع عملية خدمة التأكد .

٢٤ - تنشأ نوعية التهديدات المتعلقة بالدفاع عن مصالح العميل أمام الغير "Advocacy" عندما تقوم مؤسسة المراجعة أو أحد أفراد فريق خدمة التأكد بتعزيز أو الدفاع عن موقف أو رأى عميل خدمة التأكد ، أو عندما يفهم ذلك ، بالدرجة التي قد تشير إلى تفريطه في الالتزام بالموضوعية . ويحدث هذا الوضع في حالة أن تقوم مؤسسة المراجعة أو أحد أفراد أعضاء خدمة التأكد بتطويع حكمهم الشخصي ليكون على اتفاق مع حكم العميل .

ومن أمثلة الحالات التي تنشأ فيها هذه النوعية من التهديدات التعامل في الأسهم أو الأوراق المالية الخاصة بعميل خدمة التأكد أو الترويج لها .

٢٥ - تنشأ نوعية التهديدات المتعلقة بالتآلف غير المهني مع العميل "Familiarity" عندما تكون هناك علاقات وثيقة مع عميل خدمة التأكد أو مديريه أو مسئوليه أو موظفيه بما يجعل مؤسسة المراجعة أو أحد أعضاء فريق خدمة التأكد متعاطفًا بصورة غير عادية مع مصالح العميل .

وتشمل أمثلة الحالات التي تنشأ فيها هذه النوعية من التهديدات - على سبيل المثال وليس الحصر - مايلي :

(أ) عندما يكون لأحد أعضاء فريق خدمة التأكد رابطة من أحد أفراد عائلته المقربين يعمل كمدير أو مسئول لدى عميل خدمة التأكد .

(ب) عندما يكون لأحد أعضاء فريق خدمة التأكد قريب من أفراد أسرته أو أحد أفراد عائلته المقربين يعمل كموظف لدى العميل فى موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر جوهري بشأن موضوع عملية خدمة التأكد .

(ج) الارتباط لفترة طويلة بين المسئولين عن فريق خدمة التأكد مع عميل خدمة التأكد .

(د) قبول هدايا أو ضيافة ما لم تكن ذات قيمة زهيدة من عميل خدمة التأكد أو مديرين أو مسئولين أو موظفين لديه .

٢٦ - تنشأ نوعية التهديدات التى تواجه الاستقلالية بسبب الضغوط التى قد يفرضها العميل على فريق خدمة التأكد "Intimidation" عندما يتم منع أحد أفراد فريق خدمة التأكد من أداء عمله بموضوعية أو استخدام حقه فى الشك المهنى نتيجة لتهديد هذا الفرد سواء بصورة فعلية مباشرة أو غير مباشرة (مجرد التلويح بذلك) بواسطة مديري أو مسئولى أو موظفى عميل خدمة التأكد .

وتشمل أمثلة الحالات التى تنشأ فيها هذه النوعية من التهديدات - على سبيل المثال وليس الحصر - ما يلى :

- (أ) التهديد بتغيير مراجع الحسابات عند الخلاف بشأن تطبيق أحد المبادئ المحاسبية .
- (ب) ممارسة ضغوط لتخفيض حجم العمل بصورة غير مناسبة مهنياً بغرض تخفيض الأتعاب .

أدوات الحماية Safeguards :

٢٧ - تتحمل مؤسسة المراجعة وكذلك فريق خدمة التأكد مسئولية الحفاظ على استقلاليتهم وذلك بأخذهم فى الاعتبار الإطار الذى يعملون فيه والتهديدات التى تواجه الاستقلالية وأدوات الحماية المتاحة للتخلص من هذه التهديدات أو تقليلها إلى مستوى مقبول .

٢٨ - فى حالة وجود تهديدات - بخلاف تلك التى تبدو بوضوح أنها غير مؤثرة - يتعين تحديد أدوات الحماية اللازمة واستخدام هذه الأدوات للتخلص من هذه التهديدات أو تقليلها إلى مستوى مقبول ، كما يتعين توثيق هذا القرار فى أوراق العمل .

وتتنوع طبيعة أدوات الحماية التى يمكن استخدامها بتنوع حالات تهديد استقلالية المراجع . ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار دائماً ما قد يراه أى طرف ثالث - على دراية بالمعلومات اللازمة وأدوات الحماية التى تم استخدامها - أنه غير مقبول .

وتتأثر هذه الأمور التى تؤخذ فى الاعتبار بأمور أخرى مثل : جوهرية التهديد وطبيعة عملية التأكد التى يقوم بها المراجع ، و المستخدمين المرتقبين لتقريره ، وكذلك هيكل مؤسسة المراجعة .

٢٩ - وتنقسم أدوات الحماية إلى ثلاث فئات رئيسية :

(أ) أدوات حماية نشأت عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح .

(ب) أدوات حماية داخل إطار نظم العميل .

(ج) أدوات حماية داخل إطار نظم وإجراءات مؤسسة المراجعة ذاتها .

ويتعين على مؤسسة المراجعة وأفراد فريق خدمات التأكد اختيار أدوات الحماية المناسبة للتخلص من أو تقليل التهديدات التى تواجه الاستقلالية خلاف تلك التى تبدو بوضوح غير مؤثرة وذلك إلى مستوى مقبول .

٣٠ - تتضمن أدوات الحماية الناشئة عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح ما يلى :

(أ) شروط الخبرة والتدريب والدراسة المطلوب توافرها لممارسة المهنة .

(ب) شروط ومتطلبات التعليم المستمر .

(ج) المعايير المهنية والأنشطة الرقابية والجزاءات .

(د) الفحص الخارجى لنظام رقابة الجودة الذى تطبقه مؤسسة المراجعة .

(هـ) التشريعات التى تحكم متطلبات وشروط استقلالية مؤسسة المراجعة .

٣١ - تتضمن أدوات الحماية داخل إطار نظم العميل ما يلي :

(أ) أن تقوم جهة مستقلة بخلاف الإدارة التنفيذية بترشيح أو اعتماد تعيين المراجع أو مؤسسة المراجعة .

(ب) وجود موظفين ذوى كفاءة ومتخصصين لدى عميل خدمة التأكد لاتخاذ القرارات الإدارية .

(ج) وجود سياسات وإجراءات داخلية تؤكد على ضرورة التزام عميل خدمات التأكد بإعداد التقارير المالية بصورة صادقة وعادلة .

(د) وجود إجراءات داخلية تضمن اختيارات موضوعية بالنسبة للتكليف بعمليات خلاف عمليات التأكد .

(هـ) وجود هيكل لمحوكمة الشركات مثل وجود لجنة المراجعة التى تقوم بالإشراف العام والاتصالات اللازمة بشأن الخدمات المتعلقة بالمنشأة .

٣٢ - يمكن أن يكون لدى لجان المراجعة دوراً تقوم به بشأن حوكمة الشركات عندما تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية للعميل ، ومن الممكن أيضاً أن تساعد مجلس الإدارة على إقناعه بأن مؤسسة المراجعة تتمتع بالاستقلالية فى تنفيذ الدور المنوط بها بشأن تدقيق ومراجعة الحسابات . وينبغى أن يكون هناك اتصالات دورية ومستمرة بين مؤسسة المراجعة ولجنة المراجعة بالشركات المسجلة بالبورصة بشأن العلاقات والأمور الأخرى التى قد ترى مؤسسة المراجعة أنها تؤثر على الاستقلالية .

٣٣ - ينبغى أن تضع مؤسسات المراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتواصل مع لجان المراجعة أو غيرها من الجهات المنوط بها تولى عملية الحوكمة فيما يتعلق بالاستقلالية . وفى حالة القيام بمراجعة شركة مسجلة بالبورصة ، ينبغى على مؤسسة المراجعة عمل اتصالات شفوية وكتابية - على الأقل مرة واحدة سنوياً - عن كافة العلاقات والأمور الأخرى بين مؤسسة المراجعة - سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً - وعميل المراجعة التى قد ترى مؤسسة المراجعة أنها قد تؤثر على استقلاليتها .

وتتنوع الأمور التي تستوجب عمل اتصالات بشأنها حسب الأحوال ، وتقوم مؤسسة المراجعة بتحديد تلك الأمور ، مع الأخذ في الاعتبار الأمور التي تم مناقشتها في هذا المعيار .

٣٤ - قد تتضمن أدوات الحماية داخل إطار نظم وإجراءات مؤسسة المراجعة بعض الضوابط العامة مثل :

(أ) تركيز قيادة مؤسسة المراجعة على أهمية الاستقلالية وأنه من المنتظر أن يقوم أعضاء فريق خدمات التأكد بالعمل بما يحقق الصالح العام .

(ب) وجود سياسات وإجراءات لتنفيذ رقابة الجودة على خدمات التأكد والإشراف عليها .

(ج) وجود سياسات موثقة خاصة بالاستقلالية وذلك فيما يتعلق بتحديد طبيعة

التحديات التي تواجه الاستقلالية ، وتقييم مدى جوهرية الآثار المترتبة على هذه

التحديات ، وتطبيق أدوات الحماية لإزالة أو تخفيض أثر التحديات الجوهرية

- بخلاف غير المؤثرة - إلى مستوى مقبول .

(د) وجود سياسات وإجراءات داخلية للتحقق من الالتزام بسياسات وإجراءات مؤسسة

المراجعة المتعلقة بالاستقلالية .

(هـ) وجود سياسات وإجراءات فعالة تمكن من تحديد المصالح أو العلاقات بين المؤسسة

أو أحد أعضاء فريق خدمات التأكد وعملاء خدمات التأكد .

(و) وجود سياسات وإجراءات لرقابة وإدارة (إذا لزم الأمر) مدى اعتماد المؤسسة على

الإيراد الذي يتم تلقيه من عميل خدمات تأكد واحد .

(ز) استخدام شركاء مختلفين وفرق عمل مختلفة لتقديم الخدمات الأخرى بخلاف خدمات

التأكد لعميل خدمات التأكد .

(ح) وجود سياسات وإجراءات لمنع الأفراد بخلاف أعضاء فريق خدمة التأكد من

التأثير على نتيجة عملية التأكد .

(ط) إخطار جميع الشركاء والموظفين المهنيين بمؤسسة المراجعة بأية تغييرات تطرأ على سياسات وإجراءات المؤسسة أولاً بأول ، بما فى ذلك تقديم التدريب اللازم عليها والتعليم المناسب لها .

(ى) تحديد عضو من الإدارة العليا بالمؤسسة ليكون مسئولاً عن مراقبة فاعلية وكفاءة أدوات الحماية .

(ك) وجود وسائل فعالة لإخطار الشركاء والعاملين المهنيين بأسماء عملاء خدمات التأكد والمؤسسات ذات العلاقة بهم والتي ينبغى أن يكونوا مستقلين عنها .

(ل) وجود آليات لفرض العقوبات بما يضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات .

(م) وجود سياسات وإجراءات من شأنها منح العاملين صلاحية الاتصال بالرؤساء والمستويات الأعلى داخل مؤسسة المراجعة بشأن أى موضوع يثير اهتمامهم فيما يتعلق بالاستقلالية والموضوعية ، ويشمل هذا إحاطة العاملين علماً بالإجراءات المتاحة لهم .

٣٥ - من الممكن أن تشمل أدوات الحماية داخل نظم مؤسسة المراجعة وإجراءاتها بعض الأدوات المخصصة لعمليات بعينها ، على النحو الآتى :

(أ) إشراك محاسب مهنى إضافى لمراجعة الأعمال التى تم القيام بها أو تقديم الاستشارات فى حالة الضرورة . وهذا الشخص قد يكون أى فرد من خارج أو داخل مؤسسة المراجعة سواء على المستوى المحلى أو وحدات المؤسسة خارجياً ولم يكن ضمن فريق خدمة التأكد الخاص بالعملية .

(ب) استشارة طرف ثالث ، على سبيل المثال الجهة المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة (شعبة مزاوى المهنة بنقابة التجاريين أو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية) ، أو أى محاسب مهنى آخر .

(ج) تغيير الشريك والمدير المسئول عن العملية كل فترة زمنية محددة (من خمسة إلى سبعة أعوام) .

(د) مناقشة الموضوعات المتعلقة بالاستقلالية مع لجنة المراجعة أو الجهة التى أسند إليها مهام الحوكمة بالشركة .

(هـ) الإفصاح إلى لجنة المراجعة أو الجهة التى أسند إليها مهام الحوكمة بالشركة عن طبيعة الخدمات التى تم تقديمها - وحجم الأتعاب الخاصة بها .

(و) وجود سياسات وإجراءات لضمان أن فريق خدمات التأكد لا يقوم باتخاذ قرارات إدارية لعميل خدمات التأكد كما أنه لا يتحمل المسئولية عنها .

(ز) إشراك مؤسسة مراجعة أخرى لتنفيذ أو إعادة أداء جزء من عملية التأكد .

(ح) إشراك مؤسسة مراجعة أخرى لإعادة أداء الخدمات بخلاف خدمات التأكد وذلك إلى المدى الذى يمكن مؤسسة المراجعة الأخرى من تحمل المسئولية عن هذه الخدمات .

(ى) استبعاد أى فرد من فريق خدمة التأكد إذا ما كان لهذا الفرد أية مصالح مالية أو علاقات من شأنها أن تخلق تهديداً لاستقلالية مؤسسة المراجعة .

٣٦ - عندما تكون أدوات الحماية والوقاية المتاحة لدى مؤسسة المراجعة غير كافية للتخلص من تهديدات الاستقلالية أو تخفيضها للمستوى المقبول ، أو إذا ما قررت مؤسسة المراجعة عدم التخلص من الأنشطة أو المصالح التى نشأ عنها تهديدات الاستقلالية، ففى هذه الحالة يكون الإجراء الوحيد المتاح لمؤسسة المراجعة هو عدم قبول تنفيذ خدمة التأكد أو الانسحاب من العملية إذا كان قد تم قبولها .

فترة العملية

٣٧ - يجب أن يحافظ أعضاء فريق المراجعة ومؤسسة المراجعة على الاستقلالية عن عميل خدمات التأكد أثناء فترة العملية . وتبدأ فترة العملية عندما يبدأ فريق المراجعة بأداء خدمات التأكد المطلوبة وتنتهى بصدر التقرير ، وذلك باستثناء العمليات ذات الطبيعة المتكررة والمستمرة . وإذا كان من المتوقع تكرار العملية فإن فترة العملية تنتهى بقيام أحد الأطراف بإخطار الطرف الآخر بإنهاء العلاقة المهنية أو إصدار التقرير النهائى أيهما أبعد .

٣٨ - فى حالة عمليات المراجعة ، فإن فترة العملية تشمل الفترة التى تغطيها القوائم المالية التى قامت مؤسسة المراجعة بإصدار تقرير عليها وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير . وإذا ما قامت المنشأة بتكليف مؤسسة المراجعة بمراجعة القوائم المالية أثناء أو بعد الفترة التى تغطيها القوائم المالية التى سوف تقوم مؤسسة المراجعة بإصدار تقرير عليها ، عندئذ يجب على مؤسسة المراجعة أن تبحث عما إذا كان هناك تهديدات تواجه الاستقلالية قد تنشأ مما يلى :

- العلاقات المالية أو علاقات العمل مع عميل المراجعة أثناء أو بعد الفترة التى تغطيها القوائم المالية ولكن قبل قبول عملية المراجعة .

- الخدمات السابقة التى قدمتها المؤسسة لعميل المراجعة .

وبالمثل فإنه فى حالة تقديم خدمات تأكد أخرى بخلاف خدمة المراجعة يتعين على مؤسسة المراجعة مراعاة عما إذا كان هناك أية علاقات مالية أو علاقات عمل أو خدمات سابقة قد تنشئ تهديدات لاستقلالية مؤسسة المراجعة .

٣٩ - إذا كان قد تم تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمات التأكد إلى عميل المراجعة وذلك أثناء أو بعد الفترة التى تغطيها القوائم المالية ولكن قبل بدء تنفيذ المهام الفنية المتعلقة بخدمة المراجعة ، فإنه فى هذه الحالة يمنع تقديم هذه الخدمات أثناء فترة عملية المراجعة علاوة على ضرورة الأخذ فى الاعتبار التهديدات التى قد تواجه الاستقلالية - إن وجدت - والتى قد تنشأ عن هذه الخدمات . وما لم يكن التهديد للاستقلالية ضئيلاً وغير مؤثر بشكل واضح فإنه يتعين مراعاة وتطبيق أدوات الحماية الضرورية لتقليل التهديدات إلى مستوى مقبول ، وقد تشتمل تلك الأدوات على ما يلى :

- مناقشة موضوعات الاستقلالية المرتبطة بتقديم الخدمات بخلاف خدمات التأكد مع

هؤلاء المنوط بهم حوكمة العميل مثل لجنة المراجعة .

- الحصول على إقرار من عميل المراجعة عن مسئوليته عن نتائج الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التأكد .

- منع الأفراد الذين يقومون بتقديم الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التأكد من

المشاركة فى عملية المراجعة .

- تكلفة، مؤسسة مراجعة أخرى بفحص نتائج الخدمات بخلاف خدمات التأكد ، أو تكليف مؤسسة مراجعة أخرى بإعادة تنفيذ الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التأكد إلى المدى اللازم لتمكينها من تحمل المسؤولية عن هذه الخدمات .
- ٤ - إن تقديم خدمات أخرى بخلاف خدمات التأكد إلى عملاء المراجعة غير المسجلين في بورصة الأوراق المالية لن يهدد استقلالية مؤسسة المراجعة عندما يصبح هؤلاء العملاء مسجلين في البورصة ، وذلك بالشروط التالية :
- أن تكون الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التأكد مسموحاً بها في ضوء الخدمات التي يمكن تقديمها لعملاء المراجعة غير المسجلين بالبورصة .
- إن هذه الخدمات الأخرى سيتم التوقف عن تقديمها في غضون فترة زمنية معقولة (سنة أو مدة التعاقد - أيهما أقل) من تاريخ تسجيل العميل بالبورصة ، وذلك إذا ما كانت هذه الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التأكد غير مسموح بها في ضوء الخدمات التي يمكن تقديمها لعملاء المراجعة المسجلين بالبورصة .
- قيام مؤسسة المراجعة بتطبيق وتنفيذ أدوات الحماية والوقاية السليمة للتخلص من التهديدات التي تواجه الاستقلالية والتي تنشأ عن الخدمات السابقة أو تخفيض هذه التهديدات إلى المستوى المقبول .

وزارة الاقتصاد

قرار وزارى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧

بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة

وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما ^(١)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى شأن التأجير التمويلي ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة

والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما ؛

قرر :

(المادة الاولى) ^(٢)

تشكل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما

برئاستنا ، وعضوية كل من السادة :

١ - رئيس الهيئة العامة لسوق المال .

٢ - رئيس مصلحة الشركات .

٣ - ممثل عن الجهاز المركزى للمحاسبات .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢١٩ (تابع) فى ١٩٩٧/٩/٢٨

(٢) المادة الأولى مستبدلة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٩٧ - الوقائع المصرية - العدد ٢٥٤ (تابع)

فى ١٩٩٧/١١/٩ ثم بقرار وزير الاقتصاد رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٠ الوقائع المصرية العدد ٢٧ تابع فى ٢٠٠٠/٢/٣

- ٤ - ممثل عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
- ٥ - ممثل عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين .
- ٦ - الدكتور / عبد المنعم عوض الله - الأستاذ بكلية التجارة ، جامعة القاهرة (مقررا) .
- تتولى الأستاذة/ نادية على عبد العظيم رئيس قطاع سياسات الاستثمار والأوراق المالية القيام بأعمال الأمانة الفنية للجنة ويعاونها اثنان من العاملين بالقطاع .

(المادة الثانية)

تعقد اللجنة جلساتها بصفة دورية ، وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية أعضائها .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الثالثة)

اختصاصات اللجنة الدائمة :

تختص اللجنة الدائمة بإعداد المعايير المحاسبية التى تستخدم فى إعداد القوائم المالية ومعايير المراجعة التى يتعين الالتزام بها عند القيام بأعمال مراجعة الحسابات وما يرتبط بهما من قواعد السلوك المهني الواجب مراعاتها عند قيام مراقبى الحسابات بأداء واجباتهم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

وتشكل هذه المعايير الإطار العام سواء فى إعداد القوائم المالية أو فى القيام بأعمال مراقبة الحسابات .

وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها اتخاذ ما يلى :

- ١ - تحديد أولويات الدراسات لما يقترح من معايير وقواعد .
- ٢ - الحصول على أية استشارات فنية لازمة لوضع المعايير والقواعد .

٣ - تكليف بعض المنظمات أو الجهات البحثية بإعداد البحوث اللازمة عن المعايير والقواعد .

٤ - طلب آراء بعض المختصين من الجهات العامة إذا استلزم الأمر ذلك .

٥ - ترتيب عقد جلسات استماع لمناقشة مشروعات المعايير والقواعد المقترحة .

٦ - مراجعة وإعداد مشروعات المعايير والقواعد المقترحة في صيغتها النهائية .

(المادة الرابعة)

تضع اللجنة الدائمة القواعد والترتيبات اللازمة لطريقة مزاولتها لأعمالها ومباشرتها لاختصاصاتها لغرض الوصول إلى تحقيق أهدافها ، ولها على الأخص :

١ - دعوة الجهات المهتمة بشئون مهنة المحاسبة والمراجعة إلى تقديم مقترحاتها لتكون موضع نظر اللجنة عند إعدادها لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما .

٢ - تحديد وسائل وطرق الاتصال والتعاون مع كافة الجهات المشار إليها في البند السابق .

٣ - التشاور مع مستعملي البيانات والمجموعات المهنية التي لها علاقة بالمعايير المحاسبية أو معايير المراجعة وقواعد السلوك المرتبطة بهما التي تكون محل البحث والدراسة .

٤ - تحديد كافة الخطوات والترتيبات اللازمة من بداية تلقى مشروع المعيار المقترح حتى إعداده في شكله النهائي .

٥ - تحديد وسائل الإخطار العام لمناقشة المعيار ، وكذا إخطار مجالس الاستماع وطرق عملها المشار إليها في البند (٥) من المادة (٣) .

٦ - وضع الأسس التي يتم بناء عليها اعتبار المعيار أو قاعدة السلوك صالحا للتطبيق .

٧ - وضع القواعد الخاصة بالإيضاح العام المسبق للمعيار أو قاعدة السلوك قبل اعتماده وإصداره .

٨ - وضع أسس وطرق التعديل سواء بالإضافة أو الإلغاء وطرق النشر .

٩ - وضع القواعد الخاصة بالتصويت والنصاب القانوني لإعداد المعيار أو قاعدة السلوك أو تعديله أو إلغائه .

١٠ - تحديد الفترة الانتقالية التي يصبح بعدها المعيار أو قاعدة السلوك ملزماً وواجب التطبيق .

١١ - وضع القواعد والترتيبات اللازمة لمتابعة تطبيق المعايير والقواعد المعتمدة المصدرة وتسجيل أى خروج أو عدم التزام بها .

(المادة الخامسة)

تعتبر كافة الأوراق والتغليطات والآراء والملاحظات التي تصل إلى اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما سرية ، ما لم تقرر اللجنة غير ذلك ، ودون الإخلال بقواعد المسؤولية الإدارية والجنائية المقررة قانوناً يعتبر كل من يخالف حكم هذه المادة مستولاً شخصياً عن الأضرار التي تترتب عن المخالفة .

(المادة السادسة)

تشكل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما ثلاث لجان من المزاولين ذوى الخبرة والمتخصصين فى مجالات المحاسبة والمراجعة ، والسلوكيات المهنية ، هى :

(أ) لجنة معايير المحاسبة .

(ب) لجنة معايير المراجعة .

(ج) لجنة قواعد السلوك المهني .

ويجوز للجنة الدائمة تشكيل أى لجان فرعية أخرى تقتضيها أعمالها .
وتحدد بقرار من اللجنة الدائمة اختصاصات هذه اللجان وطريقة مزاولتها لأعمالها
وأعضائها .

(المادة السابعة) (*)

تشكل أمانة فنية دائمة للجان المشار إليها برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ إبراهيم مرجان
بعضوية اثنين من العاملين الإداريين يختارهما سيادته .

(المادة الثامنة)

يلغى القرار الوزارى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الاقتصاد

د/ يوسف بطرس غالى

(*) صدر القرار الوزارى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٩٧ بقيام السيد الأستاذ الدكتور/ محمد فخرى مكى
القيام بأعمال الأمانة الفنية والمنوه عنه وتم تعديله بالقرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٠ قيام الأستاذة/
نادية على عبد العظيم رئيس قطاع سياسات الاستثمار والأوراق المالية بأعمال الأمانة الفنية للجنة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥

بشأن تحديد قواعد وإجراءات منح

حوافز وتيسيرات إضافية لبعض الشركات (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الاولى)

لمجلس الوزراء تقرير حوافز وضمانات وتيسيرات استثمارية للشركات والمستثمرين

المشار إليهم فى المادة (٦٢) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨

لسنة ١٩٩٧ وفقاً للقواعد والإجراءات المبينة فى المواد التالية .

(المادة الثانية)

تعد الشركة ذات شهرة عالمية وفقاً لأحكام هذا القرار إذا كان لها وجود دائم في الأسواق الدولية أو استثمارات في أكثر من دولة ، ويسترشد عند تحديد هذه الصفة برقم أعمالها المتداول أو منتجاتها المتميزة التي تنفرد بها في الأسواق العالمية ، ويجب لمنحها حوافز إضافية طبقاً للحكم الوارد في المادة (٦٢) المشار إليها توافر الشروط التالية :

- ١ - أن تكون متمتعة بحوافز استثمارية وفقاً لأحد القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية .
- ٢ - أن تكون جمهورية مصر العربية أحد مواطنها الرئيسية لإنتاج المنتجات التي تخصص فيها .
- ٣ - أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على مواردها من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية المرخص لها بذلك .

٤ - أن تهدف إلى تصدير جزء من منتجاتها لتغطية الأسواق المجاورة .

٥ - أن تتعهد بترقية مهارات وكفاءة العاملين المصريين الذين يعملون طرفها .

(المادة الثالثة)

لمجلس الوزراء تقرير حوافز إضافية للشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة أو للشركات المتخصصة في تنمية التجارة الدولية إذا توافرت الشروط التالية :

- ١ - أن تكون متمتعة بحوافز استثمارية وفقاً لأحد القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

٢ - أن تعتمد فى تمويل مشروعاتها على مواردها من النقد الأجنبى المحول من الخارج وفقاً للضوابط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى عن طريق أحد البنوك المصرية المرخص لها بذلك .

٣ - أن تتعهد بترقية مهارات وكفاءة العاملين المصريين الذين يعملون طرفها ، والارتقاء بالمنتج المصرى وتطويره بما يتفق مع المواصفات القياسية العالمية أو الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة فى مصر .

٤ - أن يتضمن نشاط الشركات العاملة فى أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر والعمل على دعم الصناعات المغذية لنشاطها .

٥ - أن يكون من بين أهدافها تصدير جزء من منتجاتها .

(المادة الرابعة)

تعتبر من الحوافز الإضافية التى يجوز لمجلس الوزراء منحها للشركات المشار إليها فى المادتين السابقتين ، ما يلى :

١ - تخصيص الأراضى اللازمة لمباشرة الشركات المشار إليها لنشاطها بالمجان أو بمقابل رمزى .

٢ - تحمل الدولة كلياً أو جزئياً قيمة تكلفة مد الخطوط والشبكات الرئيسية إلى حدود موقع مشروع الشركة .

٣ - السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادراتها أو وارداتها .

٤ - تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين .

٥ - منح الشركات أسعاراً خاصة فيما يتعلق بالطاقة المستخدمة فى مشروع الشركة وكذلك فى مجال الاتصالات .

وبجوز لمجلس الوزراء تقرير بعض الحوافز الأخرى للشركات المشار إليها وبما لا يتعارض مع أحكام القانون .

(المادة الخامسة)

لمجلس الوزراء منح المستثمرين تيسيرات لتشجيعهم على الاستثمار والإقامة في مصر إذا كان النشاط الذى يمارسونه من الأنشطة الرائدة غير النمطية فى مجال الاستثمار أو واقعاً داخل إحدى المناطق النائية أو المناطق التى ترى الدولة ضرورة تشجيع الاستثمار أو التوطن فيها أو كان من الأنشطة ذات العمالة الكثيفة أو إذا كان يهدف أساساً إلى التصدير .

(المادة السادسة)

لمجلس الوزراء تقرير سريان الحوافز والضمانات الواردة فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على الاستثمار فى مجال تحديث إحدى شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام إذا توافرت إحدى الحالتين التاليتين :

١ - إذا تم تحويل هذه الشركات للعمل بنظام الاستثمار الداخلى على إثر بيع أصولها أو أسهم رأسمالها للقطاع الخاص بشرط أن يترتب على ذلك تحسين المنتج أو زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق إضافة أصول رأسمالية أو تحديث ما هو قائم من خطوط الإنتاج .

٢ - إذا تمت زيادة رأس مال الشركة بنسبة لا تقل عن (٣٠ ٪) من رأسمالها وذلك لإضافة أصول رأسمالية أو تحديث ما هو قائم من خطوط الإنتاج بهدف تحسين المنتج أو زيادة الطاقة الإنتاجية .

وبالنسبة للشركات التى تؤول للبنوك يشترط الحصول على موافقة وزير المالية ووزير الاستثمار ومحافظ البنك المركزى على تمتعها بالحوافز والضمانات الواردة فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ قبل العرض على مجلس الوزراء .

(المادة السابعة)

تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين أو الشركات التي ترغب في الحصول على الحوافز والتيسيرات المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وإعداد مذكرة بالرأى للعرض على وزير الاستثمار الذي يتولى العرض على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب وبعد استطلاع رأى الوزارات والجهات ذات الصلة .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠٠٥

بشأن تنظيم حصيلة برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون

رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ بمتابعة أعمال البنوك والشركات

المشتركة ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هياكلها التمويلية ووضع برامج التصرف في

أسهمها المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام

أو شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التصرف في حصص

المال العام في الشركات المشتركة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم صندوق تمويل

برنامج هيكلية شركات قطاع الأعمال العام ؛

وبناء على ما عرضه وزيرى المالية والاستثمار ؛

قرار:

(المادة الاولى)

على الجهات التى تفوضها وزارة الاستثمار فى بيع مساهمات المال العام المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام فى الشركات المشتركة إيداع حصيلة بيع هذه الحصص ، فى حساب أمانات بالبنك المركزى ، وذلك خلال سبعة أيام عمل من تاريخ تحصيلها .

ويتم تحويل حصيلة البيع إلى حساب الجهات المشار إليها حسب مساهمة كل منها بعد استكمال إجراءات البيع وموافقة وزارتى المالية والاستثمار كتابيا ، طبقا للقواعد المعمول بها ، وذلك فيما عدا حصيلة بيع شركات قطاع الأعمال العام أو أصولها الإنتاجية أو مساهمتها فى الشركات المشتركة فيتولى البنك بمجرد إخطاره من قبل وزارة الاستثمار قيدها لحساب وزارة المالية بعد خصم تكاليف ومصرفات البيع المعتمدة من الجهة القائمة بالبيع .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الاستثمار القرار التنفيذى لهذا القرار بالتنسيق مع وزير المالية .

(المادة الثالثة)

يعمل بهذا القرار من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الوقائع المصرية ، ويلغى ما يخالف أحكامه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شعبان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٧ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ بمتابعة أعمال البنوك والشركات المشتركة

ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هيكلها التمويلية ووضع برامج التصرف في أسهمها

المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام

أو شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٥٠٠ ، ١٥٠٢ ، ١٧٠٢ لسنة ٢٠٠٢

بشأن التقييم والتصرف في حصص المال العام في الشركات المشتركة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تولى وزارة الاستثمار

إجراءات بيع مساهمات المال العام في الشركات المشتركة ؛

وعلى ما عرضه وزير الاستثمار ؛

(*) الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٠ تابع (د) الصادر في ٢٠٠٧/٣/٨

قرار :

(المادة الاولى)

يكون تحديد القيمة العادلة الاسترشادية عند طرح حصص المال العام فى الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، أو شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمقيدة أسهمها فى بورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية ، وفقاً لمتوسط سعر الإقفال فى البورصة خلال الستة أشهر السابقة على الطرح شريطة أن تكون من بين مجموعة الأسهم التى ينطبق عليها القواعد المطبقة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية للأسهم النشطة . ويراعى أن يتم طرح الأسهم المشار إليها باستخدام أسلوب عروض الشراء أينما كان ذلك قابلاً للتطبيق وذلك طبقاً لأحكام الباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لنشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ صفر سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن الأحكام المتعلقة بأمولاك الدولة الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن حماية البيئة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية

والأراضى الفضاء ؛

وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود

الغربية لجمهورية مصر العربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن تأمين المنطقة المتاخمة

لحدود مصر الجنوبية والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن تأمين الحدود الشرقية

لجمهورية مصر العربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية

ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحراوية والقواعد الخاصة بها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط

استخدامات أراضى الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى

الدولة حتى عام ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تولى إدارة المساحة العسكرية

إعداد قاعدة بيانات الأراضى اللازمة لأنشطة الوزارات المعنية ضمن خريطة فرص الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تملك وانتفاع غير المصريين بوحداث للإقامة فى بعض المناطق ؛

وعلى قرار وزير الدفاع والإنتاج الحربى رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الشروط والقواعد التى تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة فى الأراضى الصحراوية الخاصة بالهيئات والجهات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ؛

قرار :

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بالتصرفات التى تمت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه يكون للشركات والمنشآت الحق فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أيًا كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم أو مساهمتهم فى رأسمالها فيما عدا الأراضى والعقارات المحددة بالمادتين الثانية والثالثة .

(المادة الثانية)

لا يجوز للشركات والمنشآت تملك أو أن يكون لها حق الانتفاع بالأراضى والعقارات الواقعة فى المناطق الآتية :

- المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية المحددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ وفقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

- المناطق المتاخمة لتأمين الحدود الدولية لجمهورية مصر العربية :

(أ) الحدود الغربية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦

(ب) الحدود الجنوبية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨

(ج) الحدود الشرقية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥

- الجزر الواقعة بالبحر الأحمر والبحر المتوسط .

- المناطق الأثرية ونطاقات أمنها .

- المحميات الطبيعية .

- حرم ساحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس طبقاً لقانون البيئة رقم ٤

لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

- الطرق بأنواعها وحرم هذه الطرق وفقاً لقانون الطرق رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

لا يجوز للشركات والمنشآت تملك أى أراضى أو عقارات بشبه جزيرة سيناء بما فيها الأراضى الواقعة بها والتي تدخل فى الحيز الجغرافى لمحافظة السويس والإسماعيلية وبورسعيد .

(المادة الرابعة)

فيما عدا الأراضى المنصوص عليها فى المادة الثانية يجوز للشركات والمنشآت استغلال الأراضى والعقارات الكائنة بشبه جزيرة سيناء عن طريق حق الانتفاع فقط وبالشروط التالية :

- ١ - إبرام عقد انتفاع محدد المدة ما بين سنة إلى ٩٩ سنة مع الجهة صاحبة الولاية على الأرض طبقاً لطبيعة كل نشاط ويجوز تجديد هذه المدة لمدد مماثلة بالاتفاق .
- ٢ - الحصول قبل تخصيص الأرض أو إبرام عقد الانتفاع على الموافقات اللازمة من (وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - هيئة الأمن القومى - المحافظة المختصة) .
- ٣ - تؤول المباني والمنشآت المقامة على الأرض الممنوحة بموجب حق الانتفاع فى نهاية مدته إلى الجهة الأصلية المالكة للأرض .

(المادة الخامسة)

تتولى أجهزة الدولة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار بالتنسيق مع الجهات المختصة .

(المادة السادسة)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ويُلغى ما يخالف أحكامه .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٩ المحرم سنة ١٤٢٨ هـ
(الموافق ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٠٠٧ (*)

بشأن قواعد التصرف في حصص المال العام المملوكة

لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة

لقطاع الأعمال العام

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون

رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات

ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الشركة القابضة للتأمين ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم حصيلة

برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة ؛

وعلى قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٥٠٥ و ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى ما عرضه وزير الاستثمار ؛

قرار :

(المادة الاولى)

يجوز لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام - بعد إخطار وزارة الاستثمار - بيع حصص الأقلية التي تملكها فى رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة ، وشركات التوصية البسيطة ، والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أو قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وفى كافة الأحوال يلتزم البنك أو شركة التأمين بإخطار وزارة الاستثمار ببيانات عملية البيع خلال أسبوع من إتمامه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٢ شعبان سنة ١٤٢٨ هـ .

(الموافق ٢٥ أغسطس سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

أحكام

المحكمة الدستورية العليا

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ مايو سنة ٢٠٠١ م الموافق ١١ من صفر

سنة ١٤٢٢ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / حمدى محمد على وعبد الرحمن نصير والدكتور عبد المجيد

فياض وماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود منصور .

وحضور السيد المستشار / محمد خيرى طه عبد المطلب النجار رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٥ لسنة ٢٢ قضائية

«دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة القضاء الإدارى «الدائرة الأولى» بحكمها الصادر بجلسته ١٨ يناير

سنة ٢٠٠٠ ملف الدعوى رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٢ قضائية .

المقامة من:

السيد / عصام عبد العزيز الاسلامبولى بصفته وكيلأ عن مؤسسى شركة الكرامة

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع .

ضد:

١ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٢ - السيد وزير الاقتصاد .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع والعشرين من يناير سنة ٢٠٠٠ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٢ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى «الدائرة الأولى» بجلسته ٢٠٠٠/١/١٨ بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة «ب» من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - فيما تضمنته من ضرورة موافقة مجلس الوزراء مسبقاً على تأسيس الشركة التى يكون غرضها إصدار صحيفة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فى ختامها الحكم ، أصلياً : باستبعاد القضية من جدول الجلسة ، واحتياطياً : بعدم قبول الدعوى ، ومن قبيل الاحتياط الكلى : برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى - بصفته وكيلأ عن مؤسسى شركة الكرامة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) - كان قد أقام الدعوى رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٢ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء بالامتناع عن الموافقة على تأسيس تلك الشركة ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال شرحاً لدعواه أنه تقدم إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على تأسيس الشركة ، إعمالاً للفقرة (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - إلا أنه لم يتلق إجابة عنه ، الأمر الذى يشكل

من وجهة نظره قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن الموافقة التى يتطلبها نص هذه الفقرة وأن هذا القرار يخل بحريتى التعبير والصحافة بالمخالفة لحكم الدستور ؛ وبجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٨ قررت تلك المحكمة وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة (ب) من المادة (١٧) المشار إليها ، وذلك لما تراءى لها من أن نص هذه الفقرة إذ استلزم موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التى غرضها إصدار الصحف - دون أن يقيد تلك الموافقة بأية ضوابط موضوعية - فإنه يكون قد خول المجلس فى هذا الشأن اختصاصاً تقديرياً مطلقاً ، يعصف بحريتى التعبير والصحافة ، اللتين كفلهما الدستور ، مما يجعل نص تلك الفقرة بادى التصادم مع أحكام المادتين (٤٧) و (٤٨) والمواد من (٢٠٦) إلى (٢١١) من الدستور ، التى ارتقت بحرية الصحافة لتكون فى المدارج العلأ من القواعد الأساسية التى يقوم عليها المجتمع ، فضلاً عن أن النص الطعين ظاهر التجاوز للتخوم التى استقر عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا لمفهوم حرية الصحافة .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة طلبت استبعاد القضية من جدول الجلسة ، كما دفعت بعدم قبولها لعدم اتصالها بالمحكمة اتصالاً صحيحاً ، ولانتفاء مصلحة المدعى فيها ؛ وذلك تأسيساً على أن المحكمة الإدارية العليا قضت بجلسته ٢٠٠٠/٦/١١ فى الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٤٦ قضائية - المرفوع عن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار محل الخصومة الموضوعية - بإلغاء حكم محكمة القضاء الإدارى بالوقف والإحالة ، وبعدم جواز الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا مع ما يترتب على ذلك من آثار ، أخصها أن هذه المحكمة لا تكون قد اتصلت بالمسألة الدستورية التى طرحها عليها الحكم المطعون فيه اتصالاً قانونياً سليماً ؛ وإذا كان لحكم المحكمة الإدارية العليا قوة الأمر المقضى فيه وكانت محكمة القضاء الإدارى لم تسترد بعد ولايتها فى الشق الموضوعى من الدعوى الموضوعية ، فإن أداة اتصال المحكمة الدستورية العليا بالدعوى الماثلة تكون قد زالت وانعدم كل أثر لها ، مما يقتضى أن تستبعدا من جدول الجلسة ؛ أو تقضى بعدم قبولها لعدم اتصالها بها اتصالاً صحيحاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، ولانتفاء المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى فيها ، لعدم قيام المنازعة الموضوعية التى تستنهض الحكم فى المسألة الدستورية التى تثيرها .

وحيث إن ذلك الطلب وهذين الدفيعين - وكلها تدور فى فلك واحد غايته عدم الخوض فى موضوع الدعوى - مردودة جميعها ، أولا : بما هو مقرر من أن لكل من الدعويين الموضعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها ، ذلك أنهما لا تختلطان ببعضهما ولا تتحدان فى إجراءات أو شرائط قبولهما بل تستقل كل منهما عن الأخرى فى شكلها وموضوعها ؛ كما أن الفصل فى شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقاً للأوضاع المقررة أمامها ليس من بين المهام التى ناطها المشرع بالمحكمة الدستورية العليا ، وإنما تنحصر ولايتها فيما يعرض عليها من مسائل دستورية لتقرر صحة النصوص المطعون عليها وبطلانها ، بعد تثبيتها من اتصال الدعوى الدستورية بها بإجراء صحيح وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها ، وليس لجهة قضائية أخرى أن تنازعها ذلك أو تحل محلها فيه .

ومردودة ثانياً - بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن اتصال الخصومة الدستورية بها من خلال رفعها إليها وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى قانونها يعنى دخولها فى حوزتها لتهمين عليها وحدها ، فلا يجوز بعد انعقادها أن تتخذ محكمة الموضوع إجراءً أو تصدر حكماً يحول دون الفصل فى المسائل الدستورية التى تثيرها . ذلك أن قضاءها بوقف الدعوى المطروحة أمامها وبإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل فى دستورية ما استظهرت تطبيقه من نصوص قانونية - ثارت لديها شبهة عدم دستورتها - على المنازعة المطروحة أمامها : يُعد محرّكاً للخصومة الدستورية ، وعلى محكمة الموضوع بعد أن تعلقّت المسائل الدستورية التى آثارها قرار الإحالة بالمحكمة الدستورية العليا أن تترص قضاءها فيها باعتبارها فاصلاً فى موضوعها كاشفاً عن النصوص القانونية الصحيحة التى يتعين تطبيقها فى النزاع الموضوعى ، بما مؤداه أنه - فيما عدا الأحوال التى تنتفى فيها المصلحة فى الخصومة الدستورية بقضاء من المحكمة الدستورية العليا ، أو التى ينزل فيها خصم عن الحق فى دعواه الموضوعية من خلال تركها وفقاً لقواعد قانون المرافعات ، أو التى يتخلى فيها عن دفع بعدم الدستورية سبق لمحكمة الموضوع تقدير جديته ، أو التى يكون عدول محكمة الموضوع فيها عن تقديرها لجدية دفع بعدم الدستورية أو قرارها بالإحالة مبناه أعمالها للآثار المترتبة على قضاء للمحكمة الدستورية العليا فى شأن النصوص ذاتها التى قام عليها الدفع أو انبنى عليها قرار الإحالة ،

سواء بتقرير هذه المحكمة لصحتها أو بطلانها - فإن على محاكم الموضوع - على اختلاف درجاتها - أن تلتزم قضاءها بالإحالة ، فلا تنحيه وإلا كان ذلك نكولاً من جانبها عن التقيد بنص المادة (١٧٥) من الدستور التي تخول المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتسليطاً لقضاء أدنى على قضاء أعلى بما يناقض الأسس الجوهرية التي يقوم التقاضي عليها ، وتعطيلاً للضمانة المنصوص عليها في المادة (٦٨) من الدستور وما يتصل بها من حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسائل الدستورية التي اختصاصها الدستور بها ، بوصفها قاضيتها الطبيعي ، ولأن القواعد التي ينتظمها الدستور هي التي يتعين ترجيحها دائماً متى عارضتها قاعدة قانونية أدنى نزولاً على مبدأ خضوع الدولة للقانون على ما تقضى به المادة (٦٥) من الدستور .

ومردودة ثالثاً - بأن المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على الدستورية من نصوص الدستور مباشرة . وإذا كان قانون هذه المحكمة - بتفويض من الدستور - قد رسم لاتصالها بالدعوى الدستورية طرقاً ثلاثة - على سبيل الحصر - من بينها الإحالة بحكم من محكمة الموضوع بعد وقف الدعوى المطروحة عليها ، فإن ذلك الحكم - حال صدوره - لا يعكس صورة نمطية من صور الحكم بوقف الدعوى تعليقاً المنصوص عليه في قانون المرافعات ، والذي يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة الموضوعية بتمامها ، إذ أن أحكام قانون المرافعات لا تسرى - كأصل عام - إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعة اختصاص هذه المحكمة بالرقابة على دستورية النصوص التشريعية . ولازم ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية، وإحالة أوراقها إلى هذه المحكمة للفصل في دستورية نص تشريعي، يمتنع الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في القانون المنظم له ؛ بما مؤداه ، أن المحكمة الدستورية العليا ، يتحتم عليها وجوباً النظر في دستورية هذا النص ، والفصل فيه ، ولو ثبت لديها أن حكم الوقف قد طعن فيه ، أو أنه قد ألغى أمام محكمة الطعن - رغم عدم جواز ذلك - وإلا كانت متسلبة من اختصاص نيظ بها ، ولرانت شبهة إنكار العدالة على تسليها هذا .

ومردودة رابعاً - بأنه متى كان إعمال نصوص الدستور السابق بيانها يقتضى ألا تُعاق المحكمة الدستورية العليا بقرار من محاكم الموضوع عن مباشرة ولايتها التى لا يجوز لها أن تتخلى عنها ، وإلا كان ذلك منها تحريفاً لاختصاصها وإهداراً لموقعها من البنيان القانونى للنظام القضائى فى مصر ، وتنصلاً من مسئولياتها التى أولاها الدستور أمانتها ، فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - وهى محكمة موضوع فى مفهوم المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فلا تنفك عنها هذه الصفة حتى مع كونها محكمة طعن - وإن قُضى بإلغاء قرار الإحالة المحرك للدعوى الدستورية الراهنة ، إلا أن تعلقها بالمحكمة الدستورية العليا قبل هذا الحكم واتصالها بها وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المقررة فى قانونها ، والتزامها دستورياً بأن تقول كلمتها فيها ؛ يقتضى أن تُنحى أى عقبة - ولو كانت قانونية - وأن تمضى فى نظرها وترفض الطلبات والدفع المثارة ، وتفصل فيما تعرضه من مسائل دستورية ، غير عابئة بذلك الحكم ، لما يشكله من عدوان على ولايتها فى الرقابة القضائية على الشرعية الدستورية التى اختصها الدستور بها ، ولتفصل المحكمة المحيلة فى طلب إلغاء القرار المطعون فيه - الذى ما زال مطروحاً عليها - على ضوء قضاء هذه المحكمة فى الدعوى الماثلة .

ومردودة خامساً - بأن بحث محكمة الموضوع لمشروعية القرار محل طلب الإلغاء الذى لم تنفك عنه بقضاء حاسم منها ، يقتضى أن تقول المحكمة الدستورية العليا أولاً كلمتها فى شأن ما أثارته محكمة الموضوع من شبهات حول دستورية نص القانون الذى صدر ذلك القرار استناداً إليه ؛ وبالتالى فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الراهنة وبقدر اتصالها بطلب الإلغاء المطروح فى الدعوى الموضوعية تكون قائمة .

وحيث إن المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - تنص على ما يأتى : «على المؤسسين أو من ينوب عنهم إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب أن يرفق بالإخطار المحررات الآتية :

(أ)

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها

..... إصدار الصحف» .

وحيث إن الأعمال التحضيرية لمشروع القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - المشار إليه - لم تكشف عن المبررات التي اقتضت ضرورة النص على اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف ؛ بل إن البين من مضمونة مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٩٨ لمناقشة ذلك المشروع، أن هذا الشرط قد استحوذ على جدال أعضاء المجلس حتى اعتبره بعضهم شرطاً تحكيمياً غير منضبط ، ينال من الحرية التي كفلها الدستور للصحافة ؛ ويتعارض كذلك مع حرية الرأي والنشر والفكر وطلبوا حذف النص الطعين من مشروع القانون ، لما يمثله من خطورة على الحرية والديمقراطية وإخلال بأحكام الدستور .

وحيث إن من المقرر أن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ، ويحدد السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ، ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضى على سيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموئلها وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها . وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانونى للدولة وتتبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسمى القواعد الآمرة التى يتعين على الدولة التزامها فى تشريعها وفى قضائها وفيما تمارسه من سلطات تنفيذية ، دون أية تفرقة أو تمييز - فى مجال الالتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وإذ كان خضوع الدولة بجميع سلطاتها مبدءاً سيادة الدستور أصلاً مقررراً وحكماً لازماً لكل نظام ديمقراطى سليم . فإنه يتعين على كل سلطة عامة أيّاً كان شأنها وأيّاً كانت وظيفتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها أن تنزل على قواعد الدستور ومبادئه وأن تلتزم حدوده وقيوده ، فإن هى خالفتها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور ؛ وخضع - متى انصبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التى اختصاصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

وحيث إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها - منذ دستور سنة ١٩٢٣ - على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من المشرع الدستورى أن يكون النص عليها فى الدستور قيدها على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام وفى حدود ما أراده الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعياً ، فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية أو حقاً ورد فى الدستور مطلقاً أو أهدر أو انتقص من أيهما تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً ، وقع عمله التشريعى مخالفاً للدستور .

وحيث إن ضمان الدستور القائم - بنص المادة (٤٧) التى رددت ما اجتمعت عليه الدساتير المقارنة - لحرية التعبير عن الآراء والتمكين من عرضها ونشرها سواء بالقول أو بالتصوير أو بطباعتها أو بتدوينها وغير ذلك من وسائل التعبير ، قد تقرر بوصفها الحرية الأصل التى لا يتم الحوار المفتوح إلا فى نطاقها ؛ ذلك أن ما توخاه الدستور من خلال ضمان حرية التعبير - وعلى ما اطرده عليه قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون التماس الآراء والأفكار وتلقيها عن الغير ونقلها إليه غير منحصر فى مصادر بذواتها تحد من قنواتها ، بل قصد أن تتراعى آفاقها ، وأن تتعدد مواردها وأدواتها ، سعياً لتعدد الآراء ، وابتغاء إرسائها على قاعدة من حيده المعلومات ليكون ضوء الحقيقة مناراً لكل عمل ، ومحوراً لكل اتجاه؛ بل إن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثراً فى مجال اتصالها بالشئون العامة ، وعرض أوضاعها تبياناً لنواحي التقصير فيها ، فقد أراد الدستور بضمانها أن تهيمن على مظاهر الحياة فى أعماق منابتها، بما يحول بين السلطة وفرض وصايتها على العقل العام، وألا تكون معاييرها مرجعاً لتقييم الآراء التى تتصل بتكوينه ولا عائقاً دون تدفقها ، ومن ثم لم يعد جائزاً تقييد حرية التعبير وتفاعل الآراء التى تتولد عنها بأغلال تعوق ممارستها ، سواء من ناحية فرض قيود مسبقة على نشرها أو من ناحية العقوبة اللاحقة التى تتوخى قمعها ، إذ يتعين أن ينقل المواطنون من خلالها - وعلائية - تلك الأفكار التى تجول فى عقولهم ويطرحونها عزمًا - ولو عارضتها السلطة العامة - إحداثاً من جانبهم - وبالوسائل السلمية - لتغيير قد يكون مطلوباً ، ومن ثم وجب القول

بأن حرية التعبير التى كفلها الدستور هى القاعدة فى كل تنظيم ديمقراطى ، فلا يقوم إلا بها ، ولا ينهض مستويًا إلا عليها ؛ وما الحق فى الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة ، الحريصين على متابعة جوانبها ، وتقرير موقفهم من سلبياتها إلا فرع من حرية التعبير ونتاج لها ، وهى التى تترد فى حقيقتها إلى الحرية الأم وهى الحرية الشخصية التى فطر الله الناس عليها لا تبديل لخلق الله ؛ ومن أجل هذا جعلها الدستور مصونة فلا تمس .

وحيث إن حرية الصحافة تعد من صور حرية التعبير الأكثر أهمية والأبلغ أثرًا ومن ثم فقد كفلها الدستور - بنص المادة (٤٨) - وحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى ، واعتبرها - بنص المادة (٢٠٦) - سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون ، كما أكد الدستور بنص المادتين (٢٠٧) و (٢٠٨) - المضافتين إليه ضمن مواد أخرى نتيجة الاستفتاء على تعديله سنة ١٩٨٠ - مبدأ حرية الصحافة واستقلالها فى مباشرة رسالتها محددًا لها أطرها التى يلزم الاهتداء بها ، وبما لا يجاوز تخومها ، أو يتحرف عن مقتضياتها فاستلزم أن تؤدى الصحافة رسالتها فى خدمة المجتمع ، تعبيرًا عن اتجاهات الرأى العام وإسهامًا فى تكوينه وتوجيهه ، فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين ؛ بل لقد بلغ من عناية الدستور بحرية الصحافة حد أن ردد مجددًا - فى حفاوة غير مسبوقة - بنص المادة (٢٠٨) صدر المادة (٤٨) منه فيما تضمنته من كفالة حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها إداريًا .

وحيث إنه إدراكًا من الدستور بأن حرية الصحافة تغدو خاليًا وفاضها ، خاويًا وعاءها ، مجردة من أى قيمة ، إذا لم تقترن بحق الأشخاص فى إصدار الصحف ، فقد ضمن - بنص المادة (٢٠٩) - للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية حرية إصدار الصحف وملكيته طبقًا للقانون ، وأخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين فى الدستور والقانون ،

وأقام على شئونها بنص المادة (٢١١) مجلساً أعلى فوض السلطة التشريعية فى أن تحدد طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة ، وذلك فى إطار ما ألزم به الدستور هذا المجلس من أن يمارس اختصاصه بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وذلك على النحو المبين فى الدستور والقانون ؛ ومن ثم أضحي المجلس الأعلى للصحافة الجهة الإدارية القائمة على شئون الصحافة ، سواء ما تعلق بإصدار الصحف واستمرارها أو مباشرة مهنة الصحافة ذاتها ، مقيداً - فى ذلك كله - بالألا يهدر عمله الحرية التى كفلها الدستور لهذه وتلك أو يفتتت على الاستقرار المقرر لها .

وحيث إن الدستور قد تغيا - بنصوصه سالفه الذكر - إرساء أصل عام يعزز للصحافة - إصداراً وممارسة - ضمانات حريتها - من خلال الأطر التى قررها - بما يجعلها طليقة من أية قيود جائرة ترهق رسالتها ، أو تحد - بغير ضرورة - من فرص إصدارها أو إضعافها بتقليص دورها فى بناء المجتمع وتطويره ، وليؤمّن من خلالها أفضل الفرص التى تكفل تدفق الآراء والأنباء والأفكار ونقلها إلى القطاع الأعرض من الجماهير ، متوخياً دوماً أن يكرس بالصحافة قيماً جوهرية يتصدرها أن يكون النقاش العام الذى يدور فوق منابرها بديلاً عن الانغلاق والقمع والتسلط ، ونافذة لاطلال المواطنين على الحقائق التى لا يجوز حجبها عنهم ، ومدخلاً لتعميق معلوماتهم ، فلا يجوز طمسها أو تلوينها ؛ خاصة فى عصرٍ آذن احتكار المعلومة فيه بالغروب ، واستحال الحجر عليها ، بعد أن تنوعت مصادرها وباتت المعرفة مطلباً ضرورياً لكل الناس ، وغدت حرية الأفراد فى التعبير والقول أمراً لازماً لتكفل للمواطن نهراً فياضاً بالآراء والمعلومات ، ودوراً فاعلاً - من خلال الفرص التى تتيحها - فى التعبير عن تلك الآراء التى يؤمن بها ، ويحقق بها تكامل شخصيته ، ولتؤتى ثمارها فى بناء قيم الفرد والجماعة ، وتنمية روافد الديمقراطية ، وتأکید الهوية المصرية الأصيلة ، والتأليف بين منابع التراث وتيارات الحداثة والمعاصرة . وتكريساً لحرية الصحافة - التى كفل الدستور ممارستها بكل الوسائل - أطلق الدستور قدراتها فى مجال التعبير ليظل عطاؤها متدفقاً تتصل روافده دون انقطاع ، فلا تكون

القيود الجائرة عليها إلا عدواناً على رسالتها يهين لانفراط عقدها ومدخلاً للتسلط والهيمنة عليها ، وإيذاناً بانتكاسها . ولئن كان الدستور قد أجاز فرض رقابة محدودة عليها فإن ذلك لا يكون إلا فى الأحوال الاستثنائية ولمواجهة تلك المخاطر الداهية التى حددتها المادة (٤٨) منه ، ضماناً لأن تكون الرقابة عليها موقوتة زمنياً ومحددة غائياً ، فلا تنفلت من كوابحها . ومن ثم ، فقد صار متعيناً على المشرع أن يضع من القواعد القانونية ما يصون للصحافة - إصداراً وممارسة - حريتها ، ويكفل عدم تجاوز هذه الحرية - فى الوقت ذاته - لأطرها الدستورية المقررة ، بما يضمن عدم إخلالها بما اعتبره الدستور من مقومات المجتمع ومساسها بما تضمنه من حقوق وحرىات وواجبات عامة ؛ وأصبح الأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى جميعاً مطالبين - فى نشر أفكارهم وآرائهم ونتائج إبداعهم - بمراعاة هذه القيم الدستورية ، لا ينحرفون عنها ، ولا يتناقضون معها ، وإلا غدت حرية التعبير وما يقترن بها فوضى لا عاصم من جموحها ، وعصفت بشططها بثوابت المجتمع .

وحيث إن حق الأفراد فى إصدار الصحف إنما يستصحب بالضرورة حقوقهم وحرىاتهم العامة الأخرى التى كفلها الدستور ، يباشرونها متآلفة فيما بينها ، متجانسة مضمونها ، متضافرة توجهاتها ، تتساند معاً ، ويعضد كل منها الآخر فى نسيج متكامل ؛ وكان من المقرر أن السلطة التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق حدها قواعد الدستور التى تبين تخوم الدائرة التى لا يجوز اقتحامها ، بما ينال من الحق محل الحماية أو يؤثر فى محتواه ، ذلك أن لكل حق دائرة يعمل فيها ولا يتنافس إلا من خلالها ، فلا يجوز تنظيمه إلا فيما وراء حدودها الخارجية ، فإذا اقتحمها المشرع ، كان ذلك أدخل إلى مصادرة الحق أو تقييده ، بما يُفضى بالضرورة إلى الانتقاص من الحرىات والحقوق المرتبطة به ؛ متى كان ذلك ، وكان اتخاذ الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة - على النحو المبين فى قانون تنظيم الصحافة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ - شكل شركة المساهمة أو التوصية بالأسهم ما هو إلا أداة ووسيلة لممارسة الأفراد حرىتهم فى إصدار الصحف ، الأمر الذى اختص المشرع - بتفويض من الدستور - المجلس الأعلى للصحافة بالنظر فيه ،

فإن النص الطعين فيما اشترطه من موافقة مجلس الوزراء على تأسيس هذه الشركة يكون قد اقحم هذا المجلس - بغير سند دستوري - على مجال إصدار الصحف ، وتمادى فأطلق لسلطة مجلس الوزراء عنانها ، دون تحديدها بضوابط موضوعية ينزل على مقتضاها ، بما يضمن مساحة كافية لممارسة هذه الحرية ؛ وكان النص الطعين - بهذه المثابة - منبت الصلة بأطرها التي قررها الدستور على النحو المتقدم ، فإنه يتمحض إحكاماً لقبضة السلطة التنفيذية على عملية إصدار الأشخاص الاعتبارية الخاصة للصحف ؛ وإخضاع تلك العملية لمطلق إرادتها ، وجعلها رهن مشيئتها ، وهو ما يفرغ الحق الدستوري في إصدار الصحف وملكيته من مضمونه ، مقوضاً جوهره ، عاصفاً بحريتي التعبير والصحافة ، ومخالفاً - بالتالي - لنصوص المواد (٤٧ و ٤٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١١) من الدستور .

فلهذه الانسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - وذلك فيما تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف .

رئيس المحكمة

أمين السر

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل بامبابة الرقم البريدي ١٢٦٦٣ فاكس ٣٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع ٤٦٧٠ / ٢٠١٠

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النسي

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٦٠٤٨ س ٢٠٠٩ - ٢٠١٩

اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوبرا بميدان الأوبرا

مركز بيع الهيئة بمبنى الهيئة بامبابة

مركز بيع النقابة العامة للمحامين شارع رمسيس بالقاهرة

مركز بيع اسكندرية ٣ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبلىة - اسكندرية

موزع منتجات الهيئة بمحافظة الشرقية - مكتبة طلعت سلامة - ميدان التحرير - الزقازيق

فهرس أبجدى للكتب القانونية

١	قانون الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء	١٥	قانون الإشراف والرقابة على التأمين
٢	قانون الاتصالات	١٦	اشتراطات المحال الصناعية والتجارية (٥ أجزاء)
٣	اتفاقية الجات	١٧	قانون الإصلاح الزراعى
٤	قانون الإجراءات الجنائية	١٨	قانون الإعفاءات الجمركية
٥	إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات	١٩	قوانين الأقطان
٦	أحكام المحكمة الدستورية العليا	٢٠	قانون أكاديمية الشرطة
٧	قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين	٢١	قانون أكاديمية الفنون
٨	قانون الأحوال الشخصية للمسلمين	٢٢	قانون أكاديمية ناصر العسكرية
٩	قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية	٢٣	قانون إنشاء الكليات العسكرية لعلوم الإدارة
١٠	قانون الأحكام الخاصة بالتعمير وصندوق تمويل		لضباط القوات المسلحة
	مشروعات الإسكان الاقتصادى	٢٤	الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة
١١	قانون الإدارات القانونية (جزءان)		(جزء ثان وثالث)
١٢	قانون الأراضى الصحراوية	٢٥	قانون الإيداع والقيد المركزى ولائحته التنفيذية
١٣	قانون الأسلحة والذخائر	٢٦	قانون الباعة المتجولين
١٤	قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية	٢٧	قانون البريد

٢٨	قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	٤٧	قانون التعاون الزراعى
٢٩	قانون البيئة ولائحته التنفيذية	٤٨	قانونيات الثروة المائية والثروة السمكية
٣٠	قانون البيوع التجارية	٤٩	التعبئة العامة والأمن القومى
٣١	قانون التأجير التمويلى ولائحته التنفيذية	٥٠	التعريف الجمركية
٣٢	قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة	٥١	التعليم الخاص
٣٣	قانون التأمين الاجتماعى	٥٢	قانون التعليم العام
٣٤	قانون التأمين الاجتماعى الشامل والضمان الاجتماعى	٥٣	قانون التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة
٣٥	قانون التأمين عن المسؤولية المدنية الناشئة	٥٤	قانون تلقى الأموال
	عن حوادث مركبات النقل السريع	٥٥	قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية
٣٦	قانون التأمين الصحى (٣ أجزاء)	٥٦	قانون التموين والتسعير الجبرى
٣٧	قانون التأمين الصحى على الطلاب	٥٧	قانون تنظيم الأزهر الشريف
٣٨	قانون التأمين على أصحاب الأعمال	٥٨	قانون البناء ولائحته التنفيذية
٣٩	قانون تأهيل المعوقين	٥٩	قانون تنظيم الدفاتر التجارية
٤٠	قانون التجارة	٦٠	قانون تنظيم الشهر العقارى
٤١	قانون التجارة البحرى	٦١	قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية
٤٢	قانون تراخيص الملاهى	٦٢	قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة
٤٣	تشريعات إعانة غلاء المعيشة	٦٣	قانون تنظيم الصحافة ولائحته التنفيذية
٤٤	تشريعات التسويات والرسوب للعاملين	٦٤	قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
	المدنيين بالدولة (جزء ثان)	٦٥	قانون الجبانات
٤٥	قانون التعاون الإسكانى	٦٦	قانون الجمارك ولائحته التنفيذية
٤٦	قانون التعاون الإنتاجى والاستهلاكى	٦٧	قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

٦٨	قانون الجمعيات التعاونية التعليمية	٨٨	قانون الري والصرف
٦٩	قانون الجنسية المصرية	٨٩	قانون الزراعة
٧٠	قانون الجهاز المركزى للمحاسبات	٩٠	قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية
٧١	قانون الجوازات	٩١	قانون السجل الصناعى
٧٢	الحجر الزراعى المصرى	٩٢	قانون السجل العيى
٧٣	قانون الحجز الإدارى	٩٣	قانون سجل المستوردين
٧٤	قانون حماية الآثار	٩٤	قانون السلطة القضائية
٧٥	قانون حماية الاقتصاد القومى	٩٥	قانون السلك الدبلوماسى والقنصرى
٧٦	قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية	٩٦	قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
٧٧	قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية	٩٧	قانون الشباب والرياضة
٧٨	قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية	٩٨	قانون الشرطة
٧٩	قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود	٩٩	قانون الشركات السياحية
٨٠	قانون الخدمة العامة للشباب	١٠٠	قانون الشركات المساهمة
٨١	قانون الخدمة العسكرية والوطنية	١٠١	قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
٨٢	دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمله له	١٠٢	قانون صناديق التأمين الخاصة
٨٣	قانون دور الحضانه	١٠٣	قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية
٨٤	قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى	١٠٤	قانون الضرائب على الملاهى والمسارح
٨٥	قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر	١٠٥	قانون ضريبة الدمته ولائحته التنفيذية
٨٦	قانون الرقابة الإدارية	١٠٦	قانون الضريبة على المبيعات ولائحته التنفيذية
٨٧	قانون الرقابة على المعادن الثمينة	١٠٧	قانون الضريبة على الأطنان الزراعية

١٠٨	قانون الضريبة على العقارات المبنية	١٢٩	قانون الكسب غير المشروع
١٠٩	قانون ضمانات الانتخابات	١٣٠	لائحة بدل السفر
١١٠	قانون ضمانات حوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية	١٣١	اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين.
١١١	قانون الطرق العامة والإعلانات	١٣٢	اللائحة التنفيذية للشركات المساهمة
١١٢	قانون الطرق الصوفية	١٣٣	لائحة القومسيونات الطبية
١١٣	قانون الطفل ولائحته التنفيذية	١٣٤	لائحة المحفوظات
١١٤	قانون الطيران المدني	١٣٥	لائحة المخازن
١١٥	قانون العاملين بالقطاع العام	١٣٦	لائحة المأذونين
١١٦	قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزء أول)	١٣٧	لائحة المستشفيات والوحدات الطبية
١١٧	عقد العمل البحري	١٣٨	قانون لجان التوقيق في بعض المنازعات
١١٨	قانون العقوبات	١٣٩	قانون المتشردين والمشتبه فيهم
١١٩	قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر	١٤٠	قانون المجتمعات العمرانية
١٢٠	قانون العمد والمشايخ	١٤١	مجموعة تشريعات حماية البيئة (٥ أجزاء)
١٢١	قانون العمل	١٤٢	مجموعة التشريعات الزراعية (أربعة أجزاء)
١٢٢	قانون الغرف التجارية	١٤٣	مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية (جزءان)
١٢٣	قانون الغرف الصناعية	١٤٤	قانون مجلس الدولة
١٢٤	قانون غسيل الأموال	١٤٥	قانون المحاسبة الحكومية
١٢٥	قانون الغش التجاري وبيع الأغذية	١٤٦	قانون محاكم الأسرة
١٢٦	فئات التعريف المطبقة على السلع ذات منشأ	١٤٧	قانون المحال التجارية والصناعية
	الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	١٤٨	قانون المحال العامة
١٢٧	قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	١٤٩	قانون المحاماة
١٢٨	قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية		

١٥٠	القانون المدني	١٦٩	قانون المنشآت الفندقية والسياحية
١٥١	قانون المرافعات	١٧٠	قانون الموازنة العامة للدولة
١٥٢	قانون المركز القومي للبحوث	١٧١	موسوعة بدلات العاملين بالحكومة
١٥٣	قانون المرور ولائحته التنفيذية		والقطاع العام (٦ أجزاء)
١٥٤	قانون مزاولة مهنة التمريض	١٧٢	موسوعة المباني (٤ أجزاء)
١٥٥	قانون مزاولة مهنة التوليد	١٧٣	قانون الميراث والوصية والنفقة
١٥٦	قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة	١٧٤	النظام الأساسي للأندية المصرية (جزء سادس)
١٥٧	قانون مزاولة مهنة الطب والصيدلة والكيمياء	١٧٥	قانون نظام الإدارة المحلية .
	والعلاج الطبيعي والأسنان والطب النفسي	١٧٦	النظام الأساسي للاتحادات الرياضية
١٥٨	قانون المطبوعات		(جزء خامس)
١٥٩	قانون المعاهد العالية الخاصة	١٧٧	نظام الباحثين العلميين
١٦٠	معايير المحاسبة المصرية	١٧٨	قانون نزاع الملكية
١٦١	المعايير المحاسبية الدولية المكملة للنظام	١٧٩	النشرات التشريعية
	المحاسبى الموحد	١٨٠	قانون النظافة العامة
١٦٢	المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود	١٨١	قانون نقابات التجار والمهندسين
	ومهام التأكد الأخرى	١٨٢	قانون النقابات العمالية
١٦٣	قانون مكافحة الدعارة	١٨٣	قانون نقابات المهن التطبيقية
١٦٤	قانون مكافحة المخدرات		والتشكيلية والفنون التطبيقية
١٦٥	ملاحق دليل التقييم والتصنيف	١٨٤	قانون نقابات واتحاد المهن التمثيلية
١٦٦	القواعد المنفذة لقانون التأمين الاجتماعى		والسينمائية والموسيقية
١٦٧	قانون المناطق الاقتصادية الخاصة	١٨٥	قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب
١٦٨	قانون المنشآت الطبية	١٨٦	قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين

١٨٧	قانون نقابة المهن التعليمية	١٩٦	قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج
١٨٨	قانون نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)	١٩٧	قانون هيئات القطاع العام
١٨٩	قانون نقابة المهن الزراعية	١٩٨	قانون هيئة قضايا الدولة
١٩٠	قانون نقابة المهن الطبية	١٩٩	قانون الوزن والقياس والكيل ولائحته التنفيذية
١٩١	قانون نقابة المهن العلمية		
١٩٢	قانون نقابة مهنة التمريض	٢٠٠	قانون الوظائف المدنية القيادية
١٩٣	قانون نقل البضائع	٢٠١	قانون الوقف والحكر
١٩٤	نماذج عقود الشركات المساهمة	٢٠٢	قانون الوكالة التجارية
١٩٥	قانون النيابة الإدارية	٢٠٣	قانون الوكالة في الشهر العقارى

اطلبوا أحدث الإصدارات

موسوعة الشركات

على C. D بمراكز البيع بالهيئة

بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً

وانتظروا قريباً

- إصدار موسوعة إجراءات التقاضى والتأديب

- موسوعة التوثيق والشهر العقارى

- موسوعة التحكيم

- يمكنكم الاطلاع على المزيد من خلال موقعنا على الإنترنت

www.alamiria.com

الجريدة الرسمية

الوقائع الرسمية
ملحق للجريدة الرسمية



رائدة الطباعة فى مصر والشرق الأوسط



فهم الاختيار الأمثل لمطبوعاتكم

Bibliotheca Alexandrina

1031148



٣٣١١٨٢٤٨ - ٣٣١١٨٢٥٦

لا تاتخر واتصل قورا للتعاقد بالتليفونات التالية :

٢٢ ش . النيل - امبابية - الجيزة - جمهورية مصر العربية الرقم البريدى : ١٢٦٦٣ تلغرافيا : اميرية مصر فاكس : (٣٣١١٩٤٥١) - (٣٣١١٨٢٤٢)

م / تامر بحيرى